سمير أمين

ترجمة: صلاح داغر

المكتبة التقدمية

الماوية والتحريفية



الماويّة والتحريفية

الطبعة الأولى
١٩٨٤

سمير أمين

الماويّة والتحريفية

دار الحـداثـة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

الحمراء - نزلة اللبان - بناية انيس عساف

تلفون ٨٠٦٣٤٩ - ص. ب. ٥٣٣٥/١١٣

بـيروت - لبنان

تطوير الانتاج

ثلاثة نماذج لتطوير القوى المنتجة : الاشتراكي ، الدولاني والرأسمالي .

غايةُ هذا البحث تبيانُ أوجه الاختلاف على صعيد الهيكلية . بينما ثلاثة نماذج متعارضة للتنمية في بلد يُفترض انتماؤه إلى (الطرف المتخلِّف للنظام الدولي المعاصر) ذي الأغلبية الريفية ، والذي يعاني من وجود زراعة متخلِّفة مغلقة على نفسها إلى حد كبير ، ومصنَّع على نحو ضعيف وغير متكافِىء .

سوف نقارن بين ثلاث ستراتيجيات للتنمية : **الستراتيجية الأولى** تقوم على خيار سياسي الغاية منه تحقيق تنمية وطنية متمحورة على ذاتها ، تنطلق من عملية إلغاءٍ للملكية الخاصة للأرض والمصانع . أخذنا ، إلى ذلك ، بالخيار السياسي القائم على اعتماد الزراعة قاعدةً ، أي عدم تعريض الفلاحين لأي اقتطاع قسري يصيب مداخيلهم ، والاقتصار على تحقيق مبادلات متكافئة بين المدينة والريف . كما اعتمدنا خيار تحقيق توزيع متساوٍ للدخل . **الستراتيجية الثانية** تستند إلى قوانين تراكم الرأسمال في مجتمع طبقي ، حيث الملاك العقاريون ، والطبقات الوسطى والرأسماليون يقتطعون حصتهم من الدخل . ويتصف هذا المجتمع الطبقي بكونه مندمجاً في النظام الامبريالي العالمي . نعتبر تبعاً لذلك أن الإيرادية المقارنة للخيارات الاقتصادية على قاعدة قانون القيمة الرأسمالي العالمي كالمرجع الأعلى لقياس الفعالية . **الستراتيجية**

الثالثة تتأسس على عملية إلغاء الملكية الخاصة للأرض والمصانع لكننا نختار اللجوء لعملية اقتطاع فائض يخضع له الفلاحون بهدف تسريع التصنيع وَتَقَبُّل وجود فوارق مهمة في الدخول بين المدينة والريف من جهة وداخل المجتمع المديني من جهة أخرى تبعاً لدرجات الكفاءة ومستويات الانتاجية .

تشكل هذه الهيكليات على التوالي قاعدة إعادة إنتاج أنظمة طبقية ثلاثة : الأول يجسّده وجود تحالف طبقي عمالي وفلاحي مسيطر والثاني وجود تحالف يربط بين الامبريالية والطبقات المستغِلّة المحلية والثالث وجود برجوازية دولة متحالفة مع الطبقات الوسطى الجديدة .

١ ـ هيكلية نموذج التنظيم الاشتراكي للانتاج والتوزيع :

نفترض كوننا في بلد متخلّف في السنة الأولى بعد إتمام « ثورة اشتراكية » وأنه تم إنجاز سلسلتين من الاصلاحات : إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإحلال ملكية عامة محلها (ملكية الدولة والتجمُّعات المحلية) التي يمكنها مبدئياً التحكم بالفائض المحتمل الذي يكتسب ، إذا كان الاقتصاد قائماً على التعامل بالنقد ، شكل ربح صوري للمنشأة) ، هذا من جهة ، وتحقيق تجميع للأراضي التي تملكها التجمُّعات الريفية من جهة ثانية .

نفترض أيضاً أن البلد المعني هو بلد متخلِّف : ٨٠٪ من سكانه ريفيّون . ينتظمون في إطار وحدات هي القرى أو الكومونات الريفية ، وينتجون ، على مختلف مستويات تنظيمهم ، في إطار اقتصاد غير نقدي ، ليس فقط منتجات خاصة بالاستهلاك الذاتي ، كالمواد الغذائية وغيرها من منتجات الحرف الريفية والأبنية الريفية) ، بل سلعاً وسيطة أيضاً (أسمدة طبيعية ، بذار) وسلعاً تجهيزية (أدوات العمل التي تضطلع بصنعها الحرفة الريفية ، وصيانة منشآت الري ، الخ) ، هذه القرى تبيع أيضاً جزءاً من منتجاتها (مواد

غذائية ، مواد أولية زراعية تباع للصناعة) وتشتري بالدخل المتحصَّل لها سلعاً استهلاكية (مواد مصنَّعة) وسلعاً وسيطة (أسمدة كيماوية) وتجهيزات (أدوات زراعية) .

ويفترض أن سكان المدن (٢٠ ٪ من مجموع السكان) يتألفون من أجزاء تستخدمهم وحدات إنتاج السلع والخدمات المختلفة التي تسوِّق إنتاجها بالكامل . هؤلاء السكان تكون جزاءاتهم مكوَّنة على نحو حصري من الأجور الموزَّعة ضمن هذا الإطار . وتنتج الوحدات المدينية سلعاً استهلاكية مصنَّعة وسلعاً وسيطة وسلعاً تجهيزية . ويجري بيع السلع الاستهلاكية للمنتجين الريفيين والمدينيين على السواء . وتباع السلع الوسيطة وتلك التجهيزية للوحدات الريفية في جزء منها وللمنشآت المدينية في الجزء الآخر .

٢ ـ نقرُّ بضرورة وضع ثمن لكل منتوج ونختار وحدة وقت العمل وحدة قياس للقيم . بذلك يكون الناتج الصافي للمجتمع (القيمة المضافة أو الانتاج الكلِّي بعد اجتزاء مجموع ما استهلك في العملية الانتاجية : استهلاك التجهيزات واستهلاك المواد الأولية) مساوياً لـ ١٠٠ (١٠٠ مليار وحدة نقدية) ٨٠ منه ناتج صافٍ ريفي . والعشرون الباقية ناتج صافٍ مديني .

اعتمادنا هذا الاختيار يعني إقرارنا بأن سنة عمل منتج ريفي تساوي سنة عمل (منتج مديني) . لا نناقش في الوقت الحاضر مسألة كمية العمل التي يقدمها سنوياً كل من الشغيلين : نعتبر أن الفلاح الذي يعمل على سبيل المثال ٣٠٠ يوم في السنة بمعدل ٦ إلى ١٢ ساعة يومياً تبعاً للفصول ، والعامل الذي يعمل ٢٨٠ يوماً في السنة بمقدار ٨ ساعات في اليوم ، ينتجان قيماً متساوية . إضافة الى ذلك لا نناقش مسألة كمية العمل المقدَّمة من قبل كل شغيل فردي ، ولا قيمتها النوعية أيضاً . نفترض وجود شغيل وسطي ـ ضمن هرم من الجزاءات الفردية المضغوطة إلى الحدّ الأقصى ـ يتلقى أجراً مدينياً متوسطاً أو دخلاً ريفياً

وسطياً جزء منه على شكل عيني . ونعتبر هذين الدخلين متساويين .

يتم تحديد قيمة المنتجات المختلفة على هذا الأساس ، عن طريق جمع عناصرها المكوِّنة أي قيمة استهلاك التجهيزات تُضَاف إليها قيمة المواد الوسيطة المستهلكة ثم قيمة العمل المباشر .

يتم لنا الحصول ، في المجتمع المأخوذ مِثالاً أو مثلاً ، على عناصر القيمة المنتجة وفقاً للوحة I .

لوحة I

	الانتاج الريفي	الانتاجي المديني	الانتاج الكلي
استهلاك التجهيزات	١٠	١٠	٢٠
استهلاك المواد الوسيطة	١٥	٢٠	٣٥
العمل المباشر	٨٠	٢٠	١٠٠
المجموع : قيمة الانتاج	١٠٥	٥٠	١٥٥

نسبة العمل الميت إلى العمل الحي تبلغ ٣١ ٪ للانتاج الريفي (٢٥ / ٨٠) و١٥٠ ٪ للانتاج المديني (٣٠/ ٢٠) . هذا الاختلاف يعكس حقيقة كون الانتاج الريفي أكثر تأخراً في تحديثه من الانتاج المديني .

الناتج الصافي (الدخل القومي) يساوي ١٠٠ مليار وحدة نقدية يحققه ١٠٠ مليون شغيل بالنسبة . ويكون الدخل الفلاحي والأجر العمالي متساويين : ١٠٠٠ وحدة نقدية لكل شغيل سنوياً . قيمة الانتاج الزراعي الكلي تساوي ١٠٥ مليار . ويتشكل هذا الانتاج بالطبع من منتجات مختلفة . لكن لو اعتمدنا للتعبير عنه منتوجاً وحيداً : ٢١٠ مليون طن من الحبوب مثلاً ، فمعنى ذلك أن

سعر طن الحبوب يكون مساوياً لـ ٥٠٠ وحدة نقدية . الشيء ذاته بالنسبة إلى الانتاج المديني الذي تساوي قيمته ٥٠ مليار : إذا أمكن التعبير عن هذه القيمة بواسطة منتوج وحيد : ١٠ ملايين طن من الفولاذ على سبيل المثال فإن سعر طن الفولاذ يصبح مساوياً لـ ٥٠٠٠ وحدة نقدية (طن واحد من الفولاذ يساوي حينئذ ١٠ أطنان من الحبوب) .

إن بيان المحاسبة الذي عرضناه هنا والمقتصر على قطاعين إنتاجيين يمكن تفريعه بالطرق ذاتها بحيث يتناول القدر الذي نريده من الفروع الانتاجية والمنتجات .

يكمن الطابع النوعي الخاص لنظام المحاسبة هذا في كونه لا يملك أي رابط مع نظام الأسعار العالمية من حيث المرجع . فالنظام القومي المعتمد مرجعاً يعكس فقط خياراً سياسياً ـ اجتماعياً وطنياً ـ التساوي في قيمة سنة عمل كل المنتجين على السواء . ويمكن انطلاقاً من احتكار دقيق للتجارة الخارجية الاقتصار على تصدير سلعة كالشاي (تباع بالدولار) تُشترى بثمنها أسمدة كيماوية (تدفع ثمنها بالدولار) . وتحقق بالدولار توازن ميزان التجارة الخارجية : أما شراء الشاي من الفلاحين وبيع الأسمدة لهم فيتم بالوحدات النقدية الوطنية وفقاً لأسعار النظام الوطني المعتمد مرجعاً .

٣ ـ يتم اقتسام الدخل الكلي الموزّع ، ١٠٠ مليار ، بين الريفيين ـ ٨٠ مليار من ضمنها الدخل الحقيقي المعبر عنه بالاستهلاك الذاتي الريفي ـ والمدينيين ـ ٢٠ مليار ـ بحيث تكون حصصهم فيه كنسبتهم إلى مجموع السكان .

ينتج عن ذلك تماثل في بنية الاستهلاك بين المدينة والريف : يُرصَدُ ، على سبيل المثال ، نسبة ٦٠ ٪ من الدخل لعالم الاستهلاك الغذائي ونسبة ٤٠ ٪ لمرافق الاستهلاك غير الغذائي . تظهر لائحة مداخيل الشغيلة

لوحة ٢

	شغيلة ريفيون	شغيلة مدينيون	المجموع
المداخيل	٨٠	٢٠	١٠٠
الاستعمال :			
سلع غذائية	٤٨	١٢	٦٠
سلع استهلاكية غير غذائية	٣٢	٨	٤٠

ومصاريفهم كما هي في اللوحة ٢ :

ينتج الاقتصاد الوطني إذاً في هذه الحالة مواداً غذائية بقيمة ٦٠ مليار ومواداً استهلاكية أخرى بقيمة ٤٠ مليار . ولكي يتم ذلك يقتضي بشكل إضافي إنتاج سلع تجهيزية وسلع وسيطة بقيمة ٥٥ مليار . يمكننا إذاً إكمال اللوائح الاقتصادية للأمة بقائمة تتناول تركيب المنتجات كما في الجدول ٣

جدول ٣

تركيب المنتجات

	الانتاج الريفي	منها استهلاك (ذاتي وتقديمات ذاتية)	الانتاج المديني	الانتاج الكلي
تجهيزات	٥	(٥)	١٥	٢٠
سلع وسيطة	١٥	(٧)	٢٠	٣٠

تابع جدول (٣)

	الانتاج الريفي	منها استهلاك (ذاتي وتقديمات ذاتية)	الانتاج المديني	الانتاج الكلي
سلع استهلاكية : غذائية غير غذائية	٦٠ ٢٥	(٤٨) (٢٥)	— ١٥	٦٠ ٤٠
المجموع	١٠٥	(٨٥)	٥٠	١٥٥

في هذا الطور من التخلُّف تكون رقعة الاقتصاد الفلاحي القائم على الاكتفاء الذاتي كبيرة . فينتج الريفيون لأنفسهم (دون المرور بالسوق) ١ ـ كامل استهلاكهم الذاتي الغذائي ، هنا ٤٨ وحدة من المنتوجات الغذائية ، ٢ ـ غالبية استهلاكهم غير الغذائي : منتجات حرفية مختلفة ، مساكن ريفية ، الخ . ٣ ـ نصف وسائلهم الانتاجية : أدوات خفيفة ، أدوات الجر الحيواني ، الري ، الخ . ٥ وحدات . ٤ ـ نصف استهلاكهم المنتِج : أسمدة طبيعية ، أغذية للمواشي ، الخ : ٧ وحدات .

يحتل الاقتصاد الفلاحي السلعي إذاً في هذه المرحلة موقعاً ضعيفاً على صعيد الكم . ويبيع للمدينة ٢٠ وحدة من إنتاجه ، ١٢ وحدة منها مواد غذائية و٨ وحدات مواد أولية للصناعة . ويشتري : ٥ وحدات من التجهيزات الحديثة (جرارات ، شاحنات ، الخ .) و٨ وحدات من السلع الوسيطة (سمادات كيماوية ، مبيدات للحشرات ، اسمنت ، الخ) و٧ وحدات من السلع الاستهلاكية المصنَّعة غير الغذائية . وتكون بالتالي المبادلات بين المدينة والريف متساوية .

لوحة ٤

١ - الانتاج الريفي

عناصر داخلة (مشتريات)	من الانتاج الريفي	من الانتاج المديني	من قوة العمل	المجموع
سلع تجهيزية (استهلاك)	٥	٥	—	١٠
سلع وسيطة	٧	٨	—	١٥
عمال	—	—	٨٠	٨٠
المجموع	١٢	١٣	٨٠	١٠٥

الانتاج المتحصّل (مبيعات)	للانتاج الريفي	للانتاج المديني	للشغيلة الريفي	للشغيلة المدينيين	المجموع
سلع تجهيزية	٥	—	—	—	٥
سلع وسيطة	٧	٨	—	—	١٥
سلع استهلاكية :					
غذائية	—	—	٤٨	١٢	٦٠
غير غذائية	—	—	٢٥	—	٢٥
المجموع	١٢	٨	٧٣	١٢	١٠٥

٢ ـ الانتاج المديني

عناصر داخلة (مشتريات)	من الانتاج الريفي	من الانتاج المديني	من قوة العمل	المجموع
سلع تجهيزية	—	١٠	—	١٠
سلع وسيطة	٨	١٢	—	٢٠
عمل	—	—	٢٠	٢٠
المجموع	٨	٢٢	٢٠	٥٠

الانتاج المتحصّل (مبيعات)	للانتاج الريفي	للانتاج المديني	للشغيلة الريفيين	للشغيلة المدينيين	المجموع
سلع تجهيزية	٥	١٠	—	—	١٥
سلع وسيطة	٨	١٢	—	—	٢٠
سلع استهلاكية : غير غذائية	—	—	٧	٨	١٥
المجموع	١٣	٢٢	٧	٨	٥٠

٣ - الشغيلة

عناصر داخلة (استهلاك)	شغيلة ريفيون	شغيلة مدينيون	المجموع
سلع غذائية	٤٨	١٢	٦٠
سلع استهلاكية غير غذائية	٣٢	٨	٤٠
المجموع	٨٠	٢٠	١٠٠
الناتج (مداخيل)	٨٠	٢٠	١٠٠

إن محدودية تقسيم العمل (الاقتصاد الريفي) قليل التخصص وينتج ليس فقط منتجات زراعية وإنما أيضاً منتجات حرفية ويحقق (إنشاءات تجهيزية) من جهة ، وضعف مكننة الانتاج الريفي من جهة أخرى ، يعكسان انخفاض درجة تطور القوى المنتجة خلال هذه المرحلة .

بينما يتميز الاقتصاد المديني الذي لا يستوعب سوى ٢٠ ٪ من السكان بكونه سلعياً على نحو كامل وأكثر تطوراً . وهو يتيح إنتاج وسائل استهلاكية غير غذائية (١٥ وحدة : ٨ منها تخصَّص للاستهلاك المديني و٧ تباع للأرياف) وسلعاً وسيطة (٢٠ وحدة : ٨ تباع للأرياف و١٢ تذهب للصناعة والخدمات المدينية) وسلعاً تجهيزية (١٥ وحدة تباع ٥ منها للأرياف) .

٤ - يمكن إظهار مجمل التدفُّقات الاقتصادية في شكل محاسبة وطنية مبسَّطة ، تتضمَّن ثلاث مجموعات من الفعاليات : وحدات الانتاج الريفيَّة ، وحدات الانتاج المدينية والشغيلة الريفيون والمدينيُّون (لوحة ٤) .

٥ ـ هذا النموذج ليس بالضرورة نموذج إعادة إنتاج بسيطة . لقد جرى بالطبع احتساب ما أنتج من التجهيزات (٢٠ وحدة) بحيث يعادل ما استهلك منها خلال السنة (١٠ وحدات للعامل الريفي و١٠ للنشاطات المدينية) . على أنه ليس ما يمنع من تصوُّر كون السلع التجهيزية وتلك الوسيطة التي جرى تشغيلها ، تتيح إعادة إنتاج ما استهلك في العمليات الانتاجية فقط . ولكن أيضاً زيادة الانتاج النهائي من سنة إلى أخرى .

إذا كانت غايتنا توسيع وتكثيف الانتاج (إعادة إنتاج موسَّعة خفيفة وتكثيفية تتجاوز حدود ما يسمح به النموذج) . فإنه ينبغي تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية (من ١٠٠ إلى ٩٠ مثلاً) وتحقيق زيادة تناسبية في إنتاج السلع التجهيزية (من ٢٠ إلى ٢٤) والسلع الوسيطة (من ٣٥ إلى ٤١) . وما يفيض من هذه المنتجات على ما استهلك منها في العمليات الانتاجية للسنة الجارية يرصد لتحديث الجهاز الانتاجي وتوسيعه للسنة التالية . في هذه الحال يكون النقص الذي يطرأ على الدخل الموزَّع مساوياً لـ ١٠ ٪ منه . ينبغي بالتالي فتح حساب رابع هو حساب الدولة ـ التراكم ، الذي يتكوَّن ناتجه المتحصِّل من الفائض المقتَطَع من الوحدات الانتاجية ، وتتكوَّن عناصره الداخلة من مشتريات السلع الانتاجية الإضافية .

في حسابات الانتاج ، وفي ما يتعلَّق بالعناصر الداخلة يتم إذاً تخفيض الأرقام التابعة لخانة العمل بحيث ينخفض حساب قوة العمل الريفية من ٨٠ إلى ٧٢ والخاص بقوة العمل المدينية من ٢٠ إلى ١٨ . بالمقابل ، تفتح في كلٍ من الحسابين الريفي والمديني خانة « للفائض الصافي » . هذا الفائض يكون بقيمة ٨ في الحساب الريفي و٢ في الحساب المديني . ويجري إنقاص حساب الشغيلة في المداخيل وفي المصروفات بنسبة ١٠ ٪ وهي قيمة الفائض الصافي .

هذا النموذج لاقتطاع الفائض الاضافي ليس الوحيد الممكن : لقد جرى

هنا اقتطاع الفائض الصافي من جزاءات العمل وهو اقتطاع ـ من نمط ضريبي ـ متناسب طرداً مع هذه الأخيرة . لكن مستوى إنتاجية العمل المتفاوت بين وحدة إنتاجية وأخرى ، مضافاً إلى وحدانية الأجور والأسعار ، يتيح أيضاً اقتطاعاً على هيئة أرباح تخضع له الوحدات الأكثر إنتاجية .

٦ ـ هذا النموذج يقوم على وضع قانون القيمة موضع الفعل انطلاقاً من قاعدة اشتراكية ووطنية . وتكون تجزئة العمل متناسبة مع كميته . وبخلاف العمل ليس ثمة عناصر إنتاجية أخرى تنال جزاءً . فوق ذلك ، لا يؤخذ في الاعتبار تخلُّف الزراعة بالنسبة إلى الصناعة . ليس ثمة أي معنى ، في الحقيقة ، لعملية مقارنة تتناول إنتاجيات عمليات إنتاجية تولِّد قيماً استعمالية مختلفة . وحدها مقارنة الزراعة والصناعة هاتين بمثيلتيهما في العالم المتقدم تتيح لنا إبراز التفاوت النسبي القائم بينهما : فالزراعة تنتج وسطياً القيم الاستعمالية ذاتها ولكن بفعالية أقل عشر مرات من مثيلتها في العالم المتقدم ، بينما تنتج الصناعة قيماً استعمالية مماثلة بفعالية وسطية أضعف ثلاث مرات من مثيلتها في العالم المتقدِّم . تكون الزراعة إذاً ٣,٣ من المرّات أكثر تخلُّفاً من الصناعة .

II ـ نموذج إعادة الانتاج على قاعدة قانون القيمة الرأسمالي العالمي .

الانتاج وقانون القيمة

١ ـ إن التنظيم الاجتماعي للبلد، ضمن إطار قانون القيمة الرأسمالي العالمي يترجم، من جهة بوجود طبقات مستغِلّة ، تقتطع حصصها من الدخل على شكل ريوع عقارية ، أرباح ومداخيل مختلفة ، ومن جهة أخرى باعتماد منظومة أسعار ـ مداخيل الرأسمالية العالمية مرجعاً .

٢ ـ في الأرياف وبالنسبة إلى بلد تتوزَّع الملكية فيه على نحوٍ غير متساوٍ ، ويسود « جوع الأراضي » أوساط الفلاحين الفقراء ، يستحوذ الريع العقاري على خمسي الناتج الصافي للزراعة . تلكم هي النسبة الوسطية في

جنوب ـ آسيا (الهند) وجنوب ـ شرقها ، في العالم العربي وفي اميركا اللاتينية . سوف نعتبر ، للتبسيط ، أن كامل مداخيل الفلاحين الفقراء والمتوسطين ـ أي السكان الريفيين بكلِّيَتهم تقريباً ـ هي مداخيل ناتجة عن العمل ، بينما الريع العقاري تستحوذ عليه أقلية ضئيلة .

في الاقتصادات المدينية لبلدان العالم الثالث المعاصر يتوزَّع الدخل عموماً على ثلاثة أقسام متعادلة تقريباً : أجور ومداخيل الشغيلة المعدومي الكفاءات أو ذوي الكفاءات الضعيفة ، وهم يشكلون نسبة ثلاثة أرباع العاملين . أجور ومداخيل الطبقات الوسطية والتي يمثل أفرادها نسبة ربع العاملين . مداخيل الرأسمال والملكية التي تستحوذ عليها أقلية ضئيلة جداً لا تُؤْخَذ في الاعتبار إحصائياً . إن الاقتطاع الذي تقوم به الطبقات المستغِلّة وتلك التي تتمتع بامتيازات يشوِّه إذاً نموذج توزيع الدخل الصافي . (لوحة ٥) .

٣ ـ إذا كانت النقطة السابقة المتعلقة بالطبقات الاجتماعية وتوزيع الدخل ، لا تثير أي اعتراض في ما يتعلق بالمقارنة النظرية بين الاشتراكية والرأسمالية ، بالمقابل ، غالباً ما تكون قضية آثار الاندماج في نظام التقسيم الدولى للعمل الرأسمالي على النظام الوطني ، مثار جدل .

في ما يتعلق بنا ، نؤكِّد أن الطابع الدولي للقيمة يستتبع وجود منظومة أسعار « ذات قدرة تنافسية » (أسعار المرجع) تنشأ ضمن علاقات تحكمها نسب الأسعار (وبالتالي الانتاجيات) العائدة للنظام الدولي . إن كمية العمل الاجتماعي اللازمة تحدِّدها إنتاجيات العمل في المناطق الأكثر تقدُّماً من النظام . وإذا كان يقتضي لانتاج طن من الحبوب كمية عمل في الولايات المتحدة انقص بعشر مرات من الكمية اللازمة في الهند ، فإن القيمة الأميركية للقمح هي التي تحكم النظام . أيضاً إذا كان إنتاج طن من الفولاذ (من حيث

أنه رمز للانتاجية الصناعية في النموذج المعتمد) يستلزم في الحالة الأولى ثلاث مرات أقل من العمل بالمقارنة مع الحالة الثانية ، فإن القيمة الأميركية للفولاذ هي التي تشكل المرجع بالنسبة إلى الأسعار الصناعية . إن الاثبات على كون قانون القيمة يعمل على مستوى النظام الدولي نلمسه في التأثير الحاسم الذي تمارسه نسب الأسعار لدول المركز على هذه النسب في دول الطرف . إن الكلام ضمن هذه الشروط عن اتخاذ النظام الانتاجي طابعاً عالمياً mondialisationورفض إعطاء هذه الصفة لقانون القيمة ليس له أي معنى .

لوحة ٥

	النموذج الاشتراكي			النموذج الرأسمالي		
	المداخيل	السكان	الدخل لكل فرد	المداخيل	السكان	الدخل لكل فرد
ريفيون :						
فلاحون	٨٠	٨٠	١,٠٠	٤٨	٨٠	٠,٦٠
ريع عقاري	_	–	–	٣٢	–	ليس ذا دلالة
مدينيون :						
شغيلة	٢٠	٢٠	١,٠٠	٧	١٦	٠,٤٣
طبقات وسطى	–	–	–	٧	٤	١,٧٥
أرباح	–	–	–	٦	–	ليس ذا دلالة
المجموع	١٠٠	١٠٠	١,٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠٠

إن إنتاجية الزراعة في العالم الثالث هي أخفض بعشر مرات من مثيلتها في الدول المتقدمة (وهي السبة المعتمدة عادة من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية) بينما نجد الفارق من ١ إلى ٣ فقط عندما نقارن إنتاجيات مجمل القطاعات الصناعية والخدمات : هذا الفارق ينتج عن قسمة القيمة المضافة لمجمل قطاعات الصناعة والخدمات في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي O.C.D.E. على عدد العاملين ومقارنة هذه النتيجة بتلك التي نحصل عليها إذا قمنا بالعملية نفسها لمجمل دول العالم الثالث .

ووفقاً للمعطيات ذاتها ، فإن القيمة المضافة إلى كل فرد في دول العالم الثالث الرأسمالية هي أعلى بثلاث مرات في النشاطات المدينية منها في الزراعة . هذه الحقيقة تؤكد الأطروحة القائلة بكون قانون القيمة الذي يحكم النظام الانتاجي لدول الطرف هو ذلك الناجم عن نسب الانتاجية في دول المركز . إن الأسعار التي تقاس بها القيم المضافة داخل أنظمة المحاسبة الوطنية الخاضعة للمقارنة ، هي في نهاية الأمر متماثلة ، يصار إلى جعلها متجانسة على المستوى العالمي ، وأن تبقى بعض التغيُّرات الطفيفة قائمة محلياً .

هكذا ينتج عن تطبيق قانون القيمة الرأسمالي العالمي حدوث التواءٍ ثانٍ في توزيع القيم المضافة بالنسبة إلى كل فرد بالمقارنة مع ما يمكن أن يعطيه اعتماد قانون قيمة على قاعدة اشتراكية ووطنية .

إن ترادف عاملي التأثير ـ الطبقات وقانون القيمة العالمي ـ يتيح مقارنة بنيات التوزيع للمنتوج الطبيعي الواحد تبعاً لكون الخيار اشتراكياً ووطنياً أو رأسمالياً وعالمياً . لكي يتاح لنا تحقيق هذا التركيب فإنه ينبغي تخفيض مداخيل الزراعة (٤٨ بالنسبة لمداخيل الفلاحين و٣٢ بالنسبة للريع العقاري) بنسبة ٨٠ إلى ٧٥ ، وزيادة مداخيل النشاطات المدينية (٧ بالنسبة لمداخيل الشغيلة ٧ بالنسبة لمداخيل الطبقات الوسطى و٦ بالنسبة إلى الأرباح) بنسبة ٢٠ إلى ٤٣ . (لوحة ٧) .

لوحة ٦

	قانون القيمة الاشتراكي والوطني			قانون القيمة الرأسمالي العالمي		
	القيمة المضافة	السكان	القيمة المضافة لكل فرد	القيمة المضافة	السكان	القيمة المضافة لكل فرد
ريفيون	٨٠	٨٠	١,٠٠	٥٧	٨٠	٠,٧١
مدينيون	٢٠	٢٠	١,٠٠	٤٣	٢٠	٢,١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١,٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠٠

لوحة ٧

	النموذج الرأسمالي			النموذج الاشتراكي		
	القيمة المضافة	السكان	المداخيل لكل فرد	القيمة المضافة	السكان	المداخيل لكل فرد
ريفيون :						
فلاحون	٨٠	٨٠	١,٠٠	٣٤	٨٠	٠,٤٢
ريع	—	—	—	٢٣	—	ليس ذا دلالة
مدينيون :						
شغيلة	٢٠	٢٠	١,٠٠	١٥	١٦	٠,٩٣
طبقات وسطى	—	—	—	١٥	٤	٣,٧٥
أرباح	—	—	—	١٣	—	ليس ذا دلالة
المجموع	١٠٠	١٠٠	١,٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠٠

هكذا ، يؤمِّن النموذج الاشتراكي للفلاحين الشغيلة دخلاً ٢,٤ من المرّات تقريباً أرفع من دخل فلاحي النموذج الرأسمالي الطرفي . ويؤمِّن لجماهير المدينة دخلاً مماثلاً تقريباً ولكن موزَّعاً بشكل أفضل بكثير . هذا الفارق ينتج عن كون ٤٦ ٪ من الدخل تستحوذ عليه في النموذج الرأسمالي الريوع والأرباح بينما تذهب نسبة ١٥ ٪ منه لمصلحة الطبقات الوسطى .

إذا كانت إنتاجية النشاطات الريفية في البلد المقصود أقل بعشر مرات من مثيلتها في الدول المتقدِّمة وأقل بثلاث مرات في الصناعة والخدمات ، فإن الانتاجية في هذا البلد تعادل وسطياً ١٥ ٪ تقريباً من إنتاجية الدول المتقدمة (النسبة هي على وجه التحديد من ١ إلى ٦,٧) وعندما يكون دخلُ كلِّ فرد في الدول المتقدمة مساوياً لـ ٢٠٠٠ دولار فإنه يكون هنا من ٣٠٠ دولار . النقطة ١,٠٠ في اللوحة ٧ تتناسب إذاً مع هذا الرقم : يصبح بإمكاننا إعطاء تقدير للدخل الوسطي للفلاحين ـ الشغيلة وهو يساوي في هذه الحالة ١٢٦ دولار بينما يساوي الدخل الوسطي للشغيلة المدينيين ٢٨٠ دولار ودخل الطبقات الوسطى ١١٢٥ دولار . هذه الأرقام المطلقة هي قريبةٍ جداً من تلك التي تعرفها الهند الحالية . أما الرقم الوسطي ٣٠٠ دولار من حيث أنه تقدير للدخل الوسطي لجماهير الفلاحين والعمال والمستخدمين ، فإنه قريب جداً من ذلك الذي تعرفه الصين الحالية .

٥ ـ إن الاستهلاك الكمالي في النموذج الرأسمالي العالمي يجد منشأه ، ليس فقط في طلب الطبقات الوسطى ، وإنما أيضاً في طلب الأقلية التي تعتمد على الريوع العقارية ومداخيل الرأسمال . وإذا كانت بنية الطلب النهائي ، في النموذج الاشتراكي ، تجد منشأها بشكل كامل في الطلب الشعبي ، فإن النموذج الرأسمالي يتميَّز بكون ٥٠ ٪ من الإنتاج يتوجه لتلبية حاجات الطلب

الشعبي بينما تخصص الـ ٥٠ ٪ الأخرى من الانتاج لاستجابة الطلب الكمالي . وبما أن المنتجات الكمالية هي أكثر استهلاكاً للعناصر النادرة (تجهيزات ، يد عاملة متخصِّصة) من المنتجات المعدَّة للاستهلاك الشعبي ، فإنه يمكننا الاستخلاص أنّ الأساسي من القوى المنتجة ، في النموذج الرأسمالي ، يُرْصد لتأمين حاجات الاستهلاك من النمط الغربي المقتصر على الأقليَّة . هذه الخلاصة تلتقي مع نتائج الحساب الذي قمنا به بصدد العالم العربي : حيث ٧٥ ٪ من اليد العاملة المتخصِّصة مرصودة مباشرة أو بشكل غير مباشر لتأمين حاجات الاستهلاك . . . (أنظر مؤلفنا **الاقتصاد العربي المعاصر**) .

٦ - إن إنخراط النموذج الرأسمالي المتخلف قيد الدرس في النظام الامبريالي العالمي يستتبع أيضاً تحويلاً للقيمة المنتجة في الطرف نحو المراكز المسيطرة . ويصل الرأسمال الموظَّف في الصناعة والخدمات إلى ٧٠ في هذا النموذج . وينتج عنه معدل ربح يساوي ٨٠٦٪ $\frac{٦}{٧٠}$: وينعكس التفاوت بين الانتاجيات وجزاءات العمل أرباحاً مفرطة . إن معدَّل ربح وسطي من ٦ ٪ يعطي ربحاً صافياً إجمالياً يساوي ٤ . والوحدتان من الربح الاضافي المستخرجتان على هذا النحو يجري تحويل الأساسي منهما إلى المركز ، ذلك ما يتيحه التحكُّم بعملية تحديد الأسعار العالمية . إن جزءاً من الريوع العقارية يجري تحويله أيضاً من خلال تعديل أسعار المواد الغذائية المصدَّرة (وحدتان ، على سبيل المثال ، إذا كانت النسبة المصدَّرة من الانتاج الزراعي تساوي ١٠ ٪ منه) . إلى هذه التحويلات غير الظاهرة ، كونها متضمِّنة في بنية الأسعار تنضاف التحويلات الظاهرة ، والتي تبلغ تقريباً نصف الأرباح المحقَّقة ، أي ٣ وحدات . في المحصِّلة ، نصل إلى قيمة من نحوِ ٧ ٪ من الناتج الداخلي القائم (.P.I.B) يتم تحويلها على هذه الصورة من الطرف إلى المركز وتُحسم من القيمة التي جرى خلقها .

III ـ ستراتيجية اشتراكية لتطوير القوى المنتِجة .

١ ـ إن مخطط النمو الذي يتبع (يُظْهِر) ستراتيجية تطوير للقوى المنتجة تستند إلى المبادىء التالية : ١) التساوي في المبادلات بالقيمة بين المدينة والريف . ٢) تجزئة للعمل تتوزَّع بشكل متساوٍ (بين الفلاحين والعمال ، لكن أيضاً في المدينة ، من خلال اعتماد تدريج مضغوط إلى حد قوي ، للأجور) وذلك بشكل مستقل عن مستوى الانتاجية . ٣) مَرْكَزة توزيع للفائض وإعادته بحيث تتأمَّن أولوية تقدُّم القوى المنتجة في الزراعة وفي الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الشعبية ، وبحيث تعتبر الصناعات الأساسية (أو الثقيلة ـ الخ) وسائل لا اهداف بحد ذاتها .

ذلك يفترض تخطيطاً يقع على عاتق الدولة يحدِّد بشكل ملائم معيارين وطنيينْ أساسيين هما : أجرٌ متساوٍ لكل الشغيلة ، مهما يكن مستوى إنتاجية المنشأة ، وسعر للمواد الزراعية بحيث يتساوى الدخل الحقيقي للفلاحين (الذي يُحْسب على أساس مجموع استهلاكهم العيني) مع دخل العمال .

نحصل على الفائض الصافي (أي ما يتجاوز استهلاك التجهيزات) بوضع أسعار للمنتجات الصناعية أعلى من المستوى الذي كانت ستقف عنده في حال اعتماد فرضية إعادة إنتاج بسيطة . هذه الأسعار التي تعيِّنها الخطة لكل قطاع ، ينتج عنها بالنسبة إلى منشآت هذا القطاع المختلفة التي تتميز بإنتاجيات غير متساوية ، أرباح غير متساوية وحتى سلبية أحياناً . هذه الأرباح تتم مركزتها ليعاد توزيعها تبعاً لأهداف النمو في القطاعات المختلفة ، لمصلحة التحديث التدريجي للقطاعات والمنشآت المتخلِّفة بوتيرة تتوافق مع الإبقاء على مستوى من الاستخدام الكامل . بالنسبة إلى العام صفر نتوصل إلى أرقام اللوحة ٨ .

لوحة ٨

	العالم الريفي	العالم المديني	مجموع القيمة	٪
استهلاك التجهيزات والاستهلاكات الوسيطة	٢٥	٣٠	٥٥	٣٣
العمل	٨٠	٢٠	١٠٠	٦١
الفائض الصافي	٠	١٠	١٠	٦
مجموع القيم المنتجة	١٠٥	٦٠	١٦٥	١٠٠

إن جزاءات العمل لكل فرد متساوية فعلًا (١,٠٠ بالنسبة إلى الأنشطة الريفية كما بالنسبة إلى الأنشطة المدينية) . غير أن القيم المنتجة لكل فرد يتم احتسابها بحيث تساوي ١,٠٠ في كل قطاع ولكن بحيث تساوي ١,٠٠ بالنسبة إلى الانشطة الريفية و١,٥٠ بالنسبة إلى الأنشطة المدينية - (٢٠ + ١٠) ÷ ٢ وبالتالي ١,١٠ بالنسبة إلى مجمل الاقتصاد الوطني ١١٠ ÷ ١٠٠ .

والتفاوت في الانتاجيات لم يعد يمليه قانون القيمة الخاص بالنظام الرأسمالي العالمي . إنه ينتج عن قرار سياسي وطني مرتبط بوتيرة النمو التي يرتئيها المجتمع ، ويحكم حجم الفائض الصافي النسبي (هنا ٦ ٪ من الناتج الداخلي الخام) .

إن إدخال فائض صافٍ من شأنه إدخال تعديل على الأسعار النسبية للسلع الصناعية وبالتالي على مستويات الاستهلاكات المنتجة . لكي نبسِّط عرض النموذج ، سوف نحتفظ هنا بالمستويات الأصلية : ٢٥ و٣٠ بالنسبة إلى كل من القطاعين على التوالي .

٢ - نفترض أن عدد السكان ينمو بوتيرة ٢,٠ ٪ سنوياً وذلك على امتداد

حقبة من عشر سنوات (المؤشر يساوي ١٢٢ في السنة ١٠) . ونختار اتخاذ الزراعة قاعدة للتنمية ، أي نلتزم بأولوية الحفاظ على اكتفاء ذاتي غذائي وطني مع تحقيق درجات متزايدة من الاستهلاك . نعتبر أن نمو القيمة المضافة الريفية يساوي ٢ ٪ سنوياً لكل شغيل ريفي (يصبح لدينا مؤشر للقيمة المضافة إلى كل فرد يساوي ١٢٢ في السنة العاشرة) . لكن نسبة السكان الريفيين تنخفض بالتدريج (أو تدريجياً) من ٨٠ إلى ٧٠ ٪ من مجموع السكان . في النشاطات المدينية تزداد الانتاجية بمعدل ٣ ٪ سنوياً لكل عامل (مؤشر الانتاج لكل فرد في السنة العاشرة : ١٣٤ ، أي ١٣٤ × ١,٥٠ = ٢,٠٠) ويتطلّب نمو الانتاجيات زيادة نسبية في نسبة الاستهلاكات المنتِجة ، من ٣٣ إلى ٤٠ ٪ من القيمة المنتجة . بالنسبة إلى جزاء العمل ، المتساوي ، والذي تحدده الانتاجية الريفية ، فإنه ينمو تدريجياً من ١,٠٠ إلى ١,٢٢ لكل فرد . نتوصل بالنسبة إلى السنة العاشرة إلى أرقام اللوحة ٩ .

لوحة ٩

	نشاطات ريفية	أنشطة مدينية	المجموع
١ ـ السكان (العاملون)	٨٥	٣٧	١٢٢
٢ ـ جزاء العمل لكل فرد	١,٢٢	١,٢٢	١,٢٢
٣ ـ الجزاء الاجمالي للعمل (٢ × ١)	١٠٣	٤٥	١٤٨
٤ ـ القيمة المضافة لكل فرد	١,٢٢	٢,٠٠	١,٤٥
٥ ـ مجموع القيمة المضافة (٤ × ١)	١٠٣	٧٤	١٧٧
٦ ـ الفائض الصافي	٠	٢٩	٢٩

وبما أن الحاصل لقسمة القيمة المضافة في النشاطات المدينية (جزاءات العمل + الفائض الصافي ، أي ٤٥ + ف) على عدد العاملين المدينيين (٣٧) يساوي ٢,٠٠ ، فإنه يصبح بمقدورنا استنتاج قيمة الفائض : ف = ٢٩ .

لقد جرى حساب هذه الكميات ضمن منظومة أسعار ثابتة ، أسعار العام صفر . يمكننا في نهاية المطاف إظهار هيكل الانتاج في السنة العاشرة بالصورة التي هي عليها في اللوحة ١٠ .

لوحة ١٠

	نشاطات ريفية	نشاطات مدينية	مجموع القيمة	٪
استهلاكات تجهيزية ووسيطة	٣٤	٨٤	١١٨	٤٠
عمل	١٠٣	٤٥	١٤٨	٥٠
فائض صاف		٢٩	٢٩	١٠
مجموع القيم	١٣٧	١٥٨	٢٩٥	١٠٠

٣ ـ يمكن قياس فعالية ستراتيجية التنمية هذه عن طريق الحساب التالي :

في العام صفر ، يبلغ مجموع الاستهلاكات التجهيزية ٢٠ والفائض الصافي ١٠ . إذاً يمثل إجمالي تكوين الرأسمال الثابت (ث. خ. ر. ت.) نسبة ٢٣ ٪ تقريباً من إجمالي الناتج (٢٠ + ١٠) ÷ ١٣٠ .

يمكن تقدير قيمة كتلة الرأسمال الثابت قيد العمل ، في العام صفر ، بـ ٢٤٠ ، إذا كانت مدة الحياة الفعلية الوسطية للتجهيزات تساوي ١٢ عام (٢٠ × ١٢) . ويرتفع الفائض الصافي السنوي ، في غضون عشر سنوات من التنمية ، من ١٠ إلى ٢٩ ، وتؤدي إضافته إلى كتلة الرأسمال الثابت إلى جعل

هذا الأخير يبلغ ١٦٠ تقريباً (أدنى بقليل من (١٠ + ٢٩) ÷ ٢ × ٩ . يكون إذاً استهلاك الرأسمال الثابت قيد العمل ، في السنة العاشرة ، البالغ كل عام ١٢/١ من قيمة هذا الرأسمال ، مساوياً لـ(٢٤٠+١٦٠)÷١٢= ٣٣ ويساوي إجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنة نفسها : ٣٣ + ٢٩ = ٦٢ بينما يبلغ إجمالي الناتج ٢١٠ . تصبح إذاً نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت = ٢٩ ٪ . نمو إجمالي الناتج خِلال فترة عشر السنوات يكون ٤,٩ ٪ سنوياً . وبهذا الأخير يرتفع في الواقع من ١٣٠ إلى ٢١٠ (المؤشّر = ١٦١) . ويبلغ إجمالي المجهود الاستثماري ، وسطياً ، ٢٦ ٪ من إجمالي الناتج الداخلي ، منتقلاً من ٢٣ إلى ٢٩ ٪ . أي أن المعامل الخام للرأسمال يكون بحدود ٥ تقريباً .

إن اللوحة ١١ ترسم تطوُّر مختلف مؤشرات النمو .

لوحة ١١

	العام صفر	العام ١٠	معدلات النمو السنوية
١ ـ مداخيل العمل	١٠٠	١٤٨	٪ ٤,٠
٢ ـ الاستهلاك من التجهيزات	٢٠	٣٣	٪ ٥,١
٣ ـ الفائض الصافي	١٠	٢٩	٪ ١١,٢
٤ ـ إجمالي الناتج الداخلي (١ + ٢ + ٣)	١٣٠	٢١٠	٪ ٤,٩
٥ ـ إجمالي التكوُّن للرأسمال الثابت / إجمالي الناتج الداخلي ((٢ + ٣) / ٤)	٪ ٢٣	٪ ٢٩	ـ
٦ ـ الانتاج الريفي	١٠٥	١٣٧	٪ ٢,٦
٧ ـ الانتاج المديني	٦٠	١٥٨	٪ ١٠,٢

أما تركيب كلٍ من مجموعتي الانتاج ، الريفي والمديني ، فإنه يتطور وفقاً للوحة ١٢ .

مشروع التنمية الذي نحن بصدده ، يبقى متواضعاً ، وواقعياً في نهاية المطاف . فمعدَّل النمو السنوي يبلغ في الواقع ٥ ٪ تقريباً . على أنه يتيح نمواً محسوساً ، لمستوى المعيشة (٤ ٪ سنوياً) ، يتوزع على أساس من التبادل المتكافىء بين المدينة والريف .

لوحة ١٢

	العام صفر	العام ١٠	معدلات النمو
- الانتاج الريفي	١٠٥	١٣٧	٢,٦ ٪
سلع غذائية	٦٠ (٥٧ ٪)	٨٢ (٦٠ ٪)	٣,٢ ٪
سلع استهلاكية غير غذائية	٢٥ (٢٤ ٪)	٣٢ (٢٣ ٪)	٢,٥ ٪
سلع إنتاجية	٢٠ (١٩ ٪)	٢٣ (١٧ ٪)	١,٤ ٪
- الانتاج المديني	٦٠	١٥٨	١٠,٢ ٪
سلع استهلاكية	١٥ (٢٥ ٪)	٣٤ (٢٢ ٪)	٨,٦ ٪
سلع إنتاجية	٤٥ (٧٥ ٪)	١٢٤ (٧٨ ٪)	١١,٠ ٪
- استهلاك الشغيلة	١٠٠	١٤٨	٤,٠ ٪
سلع غذائية	٦٠ (٦٠ ٪)	٩٢ (٥٥ ٪)	٣,٢ ٪
سلع غير غذائية	٤٠ (٤٠ ٪)	٦٦ (٤٥ ٪)	٥,١ ٪
- المنتوجات الوطنية	١٦٥	٢٩٥	٦,٠ ٪
سلع غذائية	٦٠ (٣٦ ٪)	٨٢ (٢٨ ٪)	٣,٢ ٪
سلع استهلاكية غير غذائية	٤٠ (٢٤ ٪)	٦٦ (٢٢ ٪)	٥,١ ٪
سلع إنتاجية	٦٥ (٤٠ ٪)	١٤٧ (٥٠ ٪)	٨,٥ ٪

وتركز استجابة نمو الطلب الغذائي (٣,٢٪ سنوياً) على قاعدة وطنية ، كذلك استجابة نمو الاستهلاك غير الغذائي (الذي ينمو بمعدل ٥,١٪ سنوياً) . ويتخصص العالم الريفي بشكل تدريجي (تنخفض حصة الحرف الريفية في إنتاج السلع الاستهلاكية والتجهيزية ، ولكن على نمو بطيء) . ويصبح بإمكان الصناعة أن تلبي ، الطلب على السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسب متزايدة . فنمو الصناعات الخفيفة يكون قوياً : ٨,٦٪ سنوياً . لكن نمو صناعات السلع الانتاجية يكون أكثر وضوحاً أيضاً : ١١٪ . ويبقى النظام الانتاجي محكوماً بشكل حصري ، مباشرة وعلى نمو غير مباشر ، بالاستهلاك الشعبي ، في إطار وطني مستقل ذاتياً .

٤ ـ هذا النموذج النظري يستوحي التجربة الحقيقية للتنمية في الصين خلال الثلاثين سنة الماضية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) . والمعطيات التي في أيدينا تتيح لنا في الواقع تحديد بعض النسب الكبرى الخاصة بالتجربة المذكورة : ١) توزُّع الانتاج الريفي بين مرافق الانتاج الغذائي النباتية والحيوانية ومرافق الانتاج الحرفي والتعمير والأشغال التجهيزية . ٢) الجزء الذي يتم تسويقه من هذا الانتاج . ٣) توزُّع الانتاج الصناعي بين سلع استهلاكية وسلع وسيطة وسلع تجهيزية . ٤) القيمة الاجمالية لكلٍ من مرافق الانتاج الزراعي والصناعي . فوق ذلك استخدمنا لتمييز النموذج نسبة أساسية هي نسبة « الأجر ـ سعر الأرز » بحيث تبقى المداخيل الحقيقية الاجمالية للريفيين والمدينيين متناسبة دائماً مع نسبهم في مجموع السكان . أما توزُّع الدخل المديني ، فيفترض أيضاً كونه يتم بدرجة كبيرة من التساوي وذلك من خلال اعتماد مبدأين : وضع تدرج للأجور يشمل الأمة بكاملها ويتميز بتدرج مضغوط بحيث يجعل الأغلبية الساحقة من السكان ، ومن وجهة نظر الاستهلاك المحسوب على أساس وحدات استهلاكية عائلية من ٥ إلى ٧ أشخاص ، ٣ أو ٤ منهم يمارسون نشاطاً إنتاجياً ، تنتمي إلى الشريحة المتوسِّطة من هذا السلم .

على أننا في هذا الطور من تنظيم العمل وتطور القوى المنتجة نبقى بعيدين عن المساواة الحقيقية بين المنتجين بسبب تفاوت الكفاءات في مجال العمل . كيف يمكنُ أخذ هذه العقبة بالحسبان ؟ إذا اعتمدنا أساساً تكاليف التأهيل يمكننا قياس النسبة بين إنتاجيةِ العمل الذي يتطلَّب تأهيلاً وإنتاجية العمل غير المتخصِّص : إذا كان عدد سني الحياة التي يُمارس خلالها نشاط إنتاجي يساوي ثلاثين عاماً وكان الفارق الأقصى بين عمر الانخراط في قوة العمل لشغيل ذي تأهيل عالٍ وعمر الانخراط لشغيل غير ذي كفاءة ، هو ١٥ سنة ، فإن هذه النسبة تكون من ١ إلى ١,٥ . إن اختلافاً كهذا في إنتاجية العمل ، ينبغي أخذه بعين الاعتبار في عملية قياس قيم المنتوجات التي تتطلَّب نسباً متغيِّرة من الأعمال التي تتطلَّب تأهيلاً ، ولكنها لا تبرِّر ، على صعيد النظرية ، وجود تمايزات معادِلة بين الأجور ، لأن أكلاف التأهيل تقع على عاتق المجتمع .

ينبغي أن تستخدم الخطة إذاً ، كسعر مرجع لعنصر العمل ، أسعاراً وهمية تأخذ بعين الاعتبار الأكلاف الاجتماعية للتأهيل . بالمقابل ، يمكن أن تحدَّد الأسعار الحقيقية كيفياً (فهي تنتج عن قرار سياسي) حتى لو كانت مراتبيتها على قدر أقل أو أكبر من التمايز . لكن مجموع الأجور المدفوعة حقاً ينبغي بالطبع أن يكون مساوياً لتلك التي تنتج عن الحساب على أساس القيمة .

إن التدرج الحقيقي للأجور ، في النظام الرأسمالي ، لا شأن له أبداً بذلك الناتج عن أكلاف التأهيل : إن نسبة الحد الأدنى للأجور إلى أجور الكادرات العليا هي غالباً من ١ إلى ٥ ، وحتى أكثر . هذا التدرج يجري إظهاره كأنه ناتج عن العرض والطلب لمختلف أنواع العمل وعن الندرة النسبية للاختصاصيين . في الحقيقة ، إن العرض والندرة يجري تنظيمهما من قبل

النظام الاجتماعي القائم على اللاتكافؤ في حيازة التأهيل والمراتب . وتدرُّج الجزاءات ينتج ، ليس عن قوانين اقتصادية موضوعية ولكن عن منظومة التحالفات السياسية الطبقية اللازمة لتحقيق إعادة الانتاج الاجتماعية . هكذا إذاً فإنّ الوظيفة الرئيسة للجزاءات المرتفعة التي تحصل عليها الكوادر مثلاً ، هي في تأمين دعمهم للكتلة السياسية المسيطرة .

إذا كان الجزاء المتساوي لكل الأعمال يشكِّل ، نظرياً ، مبدأ جوهريا في مجتمع غير طبقي ، فإن هذه المساواة تصبح ، في التطبيق ، في نظرية الانتقال التي أخذنا بها في النموذج ، نسبية فحسب . السبب الأساسي لهذا الاختلاف يعود تحديداً إلى واقع كون المجتمع لم يبلغ بعد مرحلة إلغاء الطبقات ، لذلك تشكِّل الفوارق في جزاء العمل . أداة للتأثير على عملية رصده من خلال استخدام الدوافع المادية .

إن منطق بنية النموذج يستدعي ذلك الخاص بستراتيجية تطوره . إن مبدأ تكافؤ القيم التي تخلقها الأعمال المختلفة ـ الريفية أو المدينية ، التي تمارس فعلها داخل وحدات متخلِّفة أو حديثة ـ يؤدي إلى اختيار نموذج تمويل يلقي عبء اقتطاع الفائض على عاتق القطاعات والمنشآت التي تتمتع بإنتاجية قوية . كما أن تعيين مستوى الأسعار من قبل الوحدات الوطنية الأقل إنتاجية داخل الفرع ، يجعل من أرباح الوحدات وفيض هذه الأرباح الأكثر إنتاجية ، مصدر الفائض الصافي الذي تقتطعه الدولة ليعاد توزيعه على شكل استثمارات لصالح التحديث .

نموذج التحويل هذا ، هو على طرفي نقيض مع نموذج التراكم السوفياتي الذي استند ، من ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠ ، على الفوائض المقتطعة على حساب الزراعة الكولخوزية . إن المخطَّط الذي أخذنا به هنا ، يعكس في الأساسي منه ، هيكل واقع النموذج الصيني من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠ : أي كون الزراعة في

مجملها معفاة تقريباً من الضرائب . فيما تشكُل أرباح الصناعة والتجارة ، التي يعاد تحويلها لصالح الموازنات العامة ، الأساسي من مصادر التراكم . ومنطق النظام يفترض أن ترصد وسائل الاستثمار المركز في الوقت ذاته لمصلحة نمو القطاعات ذات الانتاجية المرتفعة ولمصلحة تحديث القطاعات المتخلِّفة ، وأوّلها الزراعة .

سوف نستبقي أربع فرضيات : ١) نمو سكاني بمعدل ٢ ٪ سنوياً . ٢) نمو الانتاجية الزراعية للفرد بمعدُل ٢ ٪ سنوياً . ٣) نمو الانتاجية الصناعية للفرد بمعدُل ٣ ٪ سنوياً . ٤) معدل تراكم إجمالي يساوي ٢٥ ٪ من إجمالي الناتج الداخلي . نصل منذئذٍ إلى معدلات النمو السنوية التالية : ٤ ٪ لدخول العمل الريفية والمدينية . ٢,٦ ٪ للانتاج الريفي . (٣,٢ ٪ للانتاج الغذائي) . ٨,٦ ٪ للانتاج الصناعي للسلع الاستهلاكية ١١ ٪ لانتاج السلع التجهيزية والسلع الوسيطة ٥٠ ٪ للدخل الوطني . هذه المعدلات هي في الحقيقة أقل من المعدلات الحقيقية التي تميِّز بها النمو الصيفي .

IV ـ الستراتيجية الرأسمالية لتطوير القوى المنتجة .

١ ـ لنفترض أن هذا الاقتصاد المتخلف نفسه ، هو مجال سياسة تنموية رأسمالية طرفية . لكي نجعل المقارنة بين نتائج هذه الستراتيجية ونتائج الستراتيجية الاشتراكية ممكنة ، نفترض أن النمو السكاني له الوتيرة نفسها ٢ ٪ سنوياً وأن نمو إجمالي الناتج الداخلي مماثل (٤,٩ ٪ سنوياً) وأن هذا النمو يتطلَّب المجهود الاستثماري الاجمالي نفسه ، والنمو ذاته للاستهلاكات الوسيطة . ونعتمد منظومة أسعار مماثلة ، أسعار العام صفر المعتمدة في النموذج الاشتراكي .

إن الاختلافات في البنية وفي السياسة بين الحالتين يمكن اختصارها على الوجه التالي :

ـ تظهر البنَية الرأسمالية من خلال اقتسام للدخل المستهلك مناصفةً بين الشغيلة الفلاحين والعمال من جهة وبين الطبقات الوسطى والمستغِلّة من جهة أخرى .

ـ لا تتحكّم الدولة بعملية توزُّع السكان : النزوح الريفي والنمو المديني . يجري التعامل مع قوة العمل من حيث كونه سلعةً ويُبْقى على عائد العمل ثابتاً بالمعايير الحقيقية . هذا الجزاء الاجمالي يزداد من ٤٨ (العام صفر) إلى ٥٩ (العام ١٠) فالمؤشر (١٢٢) ومعدل نمو الجزاء (٢ ٪) يتبعان نمو السكان . هذه الزيادة لا تفترض وجود استخدام كامل . على العكس ، إن اختيار الاستثمارات ، المرتكز على المنافسة والمردودية يسرِّع عملية انحلال الانتاج الحرفي ، دون أن تكون الصناعة قادرة على استخدام كل الشغيلة المُحَرَّرين على هذه الصورة .

إن البطالة التي تمارس ضغطها على سوق العمل ، تتيح عدم زيادة عوائد كل فرد إلا على نحو معتدل ، بحيث يزداد الجزاء الاجمالي للعمل بنسبة زيادة السكان نفسها .

ـ يكون الاقتصاد مفتوحاً على الخارج . وهو يستخدم على نحو واسع الرأسمال الأجنبي لتمويل استثماراته . ويدفع ثمن ذلك خروجاً للأرباح . ومن خلال تحويل القيمة المتضمَّن في التبادل اللامتكافىء ، ويصدِّر منتجات زراعية ومنجمية لكي يدفع ثمن وارداته من التجهيزات والسلع الوسيطة .

٢ ـ نموذج تمويل النمو المتوافق مع هذه الفرضيات يؤدي إلى اللوحة ١٣ التي تنجم بدورها عن اللوحة ١١ .

وفيما يرتفع إجمالي الناتج الداخلي خلال الحقبة العشرية من ١٣٠ إلى ٢١٠ (نمو بمعدَّل سنوي يساوي ٤,٩ ٪) فإن إجمالي تكوُّن الرأسمال الصافي ينتقل من ٣٠ إلى ٦٢ ، متوزعاً بين استهلاك التجهيزات الذي يرتفع من ٢٠

إلى ٣٣ والتراكم الصافي الذي يرتفع من ١٠ إلى ٢٩ .

نفترض وجود مجهود إدخاري محلي حقيقي ومهم ، ينمو بالوتيرة نفسها التي له في الخيار الاشتراكي : ينتقل الادخار المحلي الصافي (علاوة على استهلاك التجهيزات) من ١٠ إلى ٢٩ . ويكون هذا الادخار خاصاً وتلقائياً في جزء منه ، وقسرياً في الجزء الآخر عبر قناة الدولة .

ضمن هذه الشروط ، يمكن للميزان الخارجي (دفق الرساميل الأجنبية التي تدخل البلد بالنسبة إلى الدفق المعاكس الذي يعبر عنه تصدير الأرباح) أن يستمر متوازناً . إن الرأسمال المراكم ينتقل في الواقع من ٢٤٠ إلى ٤٠٠ ، منه ١٤٠ (العام صفر) و٢٣٠ (العام ١٠) للرأسمال الأجنبي (أو المموَّل عن طريق الاسهام الخارجي) . في العام صفر يساوي تصدير الأرباح ١٠ (٧٪ من الرأسمال الأجنبي المراكم) ، ويرتفع في السنة العاشرة إلى ١٧ (أي أنه يساوي دائماً ٧٪ من الرأسمال الأجنبي المراكم) . ويرتفع دخول الرساميل الجديدة لتعويض تصدير الأرباح وتحويلات القيمة ، بدوره من ١٠ إلى ١٧ .

لوحة ١٣

أ ـ الناتج الخام	١٣٠
ب ـ التكوُّن الخام للرأسمال :	
ـ استهلاكات تجهيزية	٢٠
ـ تكوُّن صافٍ للرأسمال	١٠
ج ـ تمويل التكوُّن الصافي للرأسمال الثابت :	
ـ تمويل محلي (ادخار محلي)	١٠
ـ إسهام خارجي صافٍ :	
دخول رساميل	١٠
منها خروج معاكس للأرباح	١٠ -

بالنسبة إلى العام ١٠ ر، يتيح نموذج التمويل الاستنتاج بواسطة الرصيد لحصة الدخل التي يمكن رصدها لاستهلاك الطبقات الوسطى والمستغِلّة (أنظر لوحة ١٤) .

لقد أخذنا بالفرضيات الأكثر مؤاتاة للنموذج :

ـ مجهود الادخار المحلي بلغ حده الأقصى ، وانخفضت بنتيجة ذلك التبعية للخارج إلى أدنى مستوى لها .

ـ مع أن النمو يحكمه نمو طلب الفئات المميَّزة أكثر مما يحكمه نمو طلب الشغيلة ، وأن الانتاج المعد لتأمين الحاجات الكمالية يتطلب عموماً ، كما سبق أن قلنا ، من الاستثمارات أكثر مما يتطلبه الانتاج المعد لتلبية الحاجات الأساسية ، فقد افترضنا أن النمو لا يتطلب إلا مجهوداً استثمارياً إجمالياً مساوياً لذلك الذي أخذنا به بصدد الستراتيجية الاشتراكية .

ـ بما أن الاستهلاكات الوسيطة والتجهيزات الضرورية لتأمين النمو يتم استيراد الاساسي منها ، فقد افترضنا أن الصادرات المطلوبة لدفع ثمن هذه الواردات ليست مجال أي تحويل مستتر وإضافي للقيمة .

مع ذلك ، يتبين لنا أن نمو دخل الطبقات الوسطى والمستغِلّة (٦,٦ ٪ سنوياً) يبقى أعلى بكثير من نمو دخل الشغيلة (٢ ٪) . ومع أنّ الادخار الذي تستخلصه الطبقات الوسطى والمستغِلّة من دخلها والذي ينمو بوتيرة من ١١,٢ ٪ سنوياً ، فإن نمو الاستهلاك الكمالي يبزُّ إلى حدّ كبير نمو الاستهلاك الأساسي : ٥,٤ ٪ مقابل ٢ ٪ .

يمكننا إذاً القول أن النمو هنا يجد مصدره بشكل أساسي ، في الطلب الخارجي للصادرات ، التي تتيح شراء الواردات اللازمة ، وفي الطلب المحلّي للسلع الاستهلاكية الكمالية . أي أن مصالح الطبقات المحلية الوسطى والمستغِلّة ومصالح الامبريالية متلازمة : والتبعية الخارجية تنتج عن هذا

التحالف . إن النموذج الانتاجي تحكمه إذاً محرُكات النمو هذه ، ولهذا السبب فهو يختلف بعمق عن النموذج الانتاجي الذي يجري تطويره ضمن الستراتيجية الاشتراكية .

لوحة ١٤

	العام صفر	العام ١٠	معدل النمو مئوياً	
١ - استهلاكات منتجة				
١١ - تجهيزية	٢٠	٣٣	٥,١	٧,٤
١٢ - وسيطة	٣٥	٨٥	٩,٢	
٢ - مداخيل العمل	٤٨	٥٩	٢,٠	
٣ - مداخيل الطبقات الوسطى والمستغلّة				
١٣ - المرصودة للاستهلاك	٥٢	٨٩	٥,٤	٦,٦
٢٣ - الادخار المحلي	١٠	٢٩	١١,٢	
٤ - الاسهام الخارجي				
١٤ - دخول الرساميل	١٠	١٧	٥,٥	صفر
٢٤ - خروج الأرباح	- ١٠	- ١٧	٥,٥	
المجموع	١٦٥	٢٩٥		
الناتج الداخلي الخام (١١+٢+٣+٤)	١٣٠	٢١٠	٤,٩	
التكوُّن الخام للراسمال الثابت (١١+٢٣+٤)	٣٠	٦٢	٧,٥	

على صعيد التوزُّع القطاعي للنمو ، يتبين لنا على وجه الخصوص ، التأخُّر الذي تسجله الزراعة الغذائية . والصناعة لا تخدم التطور الأولوي للزراعة . فهي طفيلية ، بمعنى أن تمويلها يتم عن طريق ابتزاز الفلاحين ، من دون أن تعطي لهم شيئاً في المقابل .

إن الجهاز الانتاجي ، في ختام عشر سنوات من تطبيق هذا النمط من التنمية ، بعد أن كان موجهاً في الأصل بنسبة ٥٢ ٪ منه لتلبية حاجات المميِّزين بشكل أولوي ، يصبح موجهاً بنسبة ٦٠ ٪ منه لهذه الغاية ، هذا بينما يزداد الخراج المتقطع من قبل رأسمال الاحتكارات الامبريالية بنسبة ٧٠ ٪ . لذلك بقدر ما يكون معدَّل النمو الذي يحققه الاقتصاد مرتفعاً ، بقدر ما تكون هذه الاتجاهات أكثر ترسُّخاً .

٣ ـ للحصول على هذا النموذج الرأسمالي الطرفي ، انطلقنا من النموذج الصيني ثم أدخلنا عليه إلتواءين : ريع عقاري يساوي ٥ /٢ من الناتج الزراعي من جهة ، ونسب أسعار داخلية محكومة بنسب الأسعار العالمية (إنتاجية الصناعة والخدمات ٣,٣ مِنَ المرات نسبياً أعلى من إنتاجية الزراعة ، لأن قياس الانتاجية يتم وفقاً لمنظومة الأسعار العالمية) من جهة أخرى .

يتبين لنا حينئذ :

ـ أن اقتسام الدخل بين الشغيلة (كتلة الفلاحين العريضة وثلاث أرباع السكان المدينيين) وبين الطبقات المستغِلَّة والوسطى يتم مناصفة إجمالاً .

ـ هذا التقاسم يتطوَّر ـ في حالة نمو لاجمالي الناتج الداخلي تعادل ٥ ٪ سنوياً ونمو للسكان يوازي ٢ ٪ سنوياً ـ متخذاً منحىً سلبياً بالنسبة إلى الجماهير الشعبية : فمداخيل الجماهير لا تزداد إلا بمعدَّل ٢ ٪ سنوياً ، مقابل زيادة من ٦ إلى ٧ ٪ بالنسبة إلى الشرائح الوسطى والمستغِلَّة .

- بنتيجة ذلك ، يصبح الجهاز الانتاجي القاعدة الاقتصادية الموضوعية للاستغلال الطبقي ويترسخ هذا الاتجاه بشكل مرافق لزيادة النمو .

في الحقيقة ، إن المعدّلات الثلاثة التي توصلنا إليها ـ ٥ ٪ لاجمالي الناتج الداخلي ، ٢ ٪ لمداخيل الجماهير ، ٦ إلى ٧ ٪ لمداخيل الطبقات الوسطى والمستغِلّة ـ هي أعلى من معدلات النمو التي شهدتها شبه القارة الهندية خلال الثلاثين سنة الماضية ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ . لكن نِسَبُ بعضها إلى بعض هي نفسها : فإزاء معدل نمو حقيقي من ٣,٦ ٪ ، كان نمو مداخيل الجماهير الشعبية معدوماً بينما تراوح معدل نمو مداخيل الطبقات الوسطى والمستغِلّة بين ٤ و٦ ٪ . إن التقديرات بالدولار للمداخيل التي توصلنا إليها ـ ١٢٦ دولار بالنسبة إلى الجماهير الريفية (هذه المداخيل هي بدورها شديدة التفاوت من حيث توزُّعها) ، ٢٨٠ للشغيلة المدينيين (ويزداد اللاتكافؤ في توزُّع المداخيل المدينية بمقدار ما تكون البطالة قوية) ، و١١٢٥ للشرائح الوسطى (مما يجعلها تقترب من نموذج استهلاك من نمط غربي ، لكن بصيغة فقيرة) ـ هي أيضاً قريبة جداً من التقديرات المتعلقة بالهند .

إن النموذج الصيني يرتكز على استقلال ذاتي وطني كبير ، بينما يعيد النموذج الهندي إنتاج التبعية للخارج معمِّقاً إياها . لقد أخذنا في النموذج الذي عرضناه بفرضية متفائلة نسبياً في ما يتعلّق بتطور العلاقات الخارجية . إن ذلك صحيح تقريباً بالنسبة إلى الهند حتى منتصف السبعينات . لكن هذا التطور أصبح أقل ملاءمة منذ ذلك الحين وأقل ملاءمة بكثير بالنسبة إلى أغلبية دول أفريقيا وآسيا الرأسمالية . وهذا ما يشكّل دليلاً على أن انفتاحاً كبيراً على الخارج لا يتيح تسريع النمو . لكنه بالمقابل يسهم في الأفضل : انحرافه باتجاه مصالح الطبقات الوسطى والمستغِلّة . أما المشاكل التي تنشأ كالعجز الغذائي ، والديون الخارجية والاستلاب التكنولوجي ، الخ . فهي تشكل النتائج المحتّمة لنموذج كهذا .

إن بنية النمو هي انعكاس لهيمنة البرجوازية المحلية (الملاك العقاريون والبرجوازية الصناعية) ، أي لقيادة حركة التحرُّر الوطني من قبل هذه الطبقة ، الشيء الذي تنتج عنه التبعية إزاء الامبريالية .

V ـ الستراتيجية الدولانية لتطوير القوى المنتجة :

١ ـ نفترض الآن وضع سياسة تنموية موضع الفعل تستند إلى المبادىء التالية :

أ ـ تُلغى الملكية الخاصة للأرض ولوسائل الانتاج وتُحَل مكانها ملكية الدولة .

ب ـ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق الاستقلالية الذاتية للتنمية الوطنية . ولا تحاول الاستفادة بشكل منهجي من الفوائد الحاضرة التي تنتج عن الانخراط في التقسيم الدولي للعمل ، وإنما على العكس تؤسس هيكلاً صناعياً على أكبر قدر من الاكتمال .

ج ـ تنادي بمبدأ إنجاز « تراكم اشتراكي أوّلي » ، يجري تمويله عن طريق اقتطاع قسري تخضع له الزراعة ويرصد لتسريع عملية التصنيع . وتقر بضرورة إيجاد تمايز بين الأجور على أساس الكفاءة ودرجة المسؤولية ، وبضرورة ربط الجزاءات بمستويات الانتاجية التي تختلف من قطاع إلى آخر ومن منشأة إلى أخرى .

د ـ تمارس رقابة على عملية انتقال اليد العاملة من قطاع إلى آخر ، خصوصاً الهجرة من الريف نحو المدن ، وتؤمن مستوى من الاستخدام الكامل للعاملين .

تعتمد الفرضيات نفسها التي أخذنا بها في الفصول السابقة ، أي نمو

ديمغرافي بمعدَّل ٢ ٪ سنوياً ، انخفاض نسبة السكان الريفيين من ٨٠ إلى ٧٠٪ من مجموع السكان . نمو لاجمالي الناتج الداخلي بمعدل ٤,٩ ٪ ، وهذا ما يتطلَّب المجهود نفسه الاستثماري الاجمالي نفسه ومعدل نمو الاستخدام الوسيط نفسه . تعتمد أيضاً منظومة أسعار ثابتة ، أسعار العام صفر في النموذج الاشتراكي .

٢ ـ منذ العام صفر ، تتمايز هذه السياسة الدولانية عن السياسة الاشتراكية بالنقاط التالية :

ـ يخفِّض الاقتطاع القسري الذي يخضع له الدخل الفلاحي هذا الأخير إلى مستوى النصف . هذا المعدَّل الفادح فعلاً ، لا يتجاوز مع ذلك المعدل الذي اتصف به النظام السوفياتي بين ١٩٣٠ و١٩٦٠ .

ـ رصد جزء من هذه النسبة المقتطعة لتحقيق زيادة إجمالية في دخل الشغيلة المدينيين هذا الدخل يجري اقتسامه على نحوٍ غير متكافىء ، فيذهب نصفه للشغيلة غير المؤهلين أو ذوي الكفاءة المنخفضة الذين يشكلون ثلاثة أرباع الشغيلة المدينيين ، بينما يذهب النصف الآخر للربع الباقي المكوَّن من الشغيلة أصحاب الكفاءات ومن الكوادر .

ـ رصد الجزء المتبقِّي من القيمة المقتطعة مبدئياً لتحقيق تراكم صاف إضافي .

نجد في اللوحة ١٥ استعادة لمختلف هذه المعطيات .

٣ ـ لنتابع هذه الستراتيجية السياسية للتنمية على امتداد فترة من عشر سنوات :

أ ـ إن الدولة ، من خلال رقابتها على السكان الريفيين وعلى الأسعار الزراعية ، لا تسمح إلا بنمو متواضع للدخل الاجمالي للفلاحين . والشيء ذاته

بالنسبة إلى الأجور الحقيقية لأغلبية العمال والمستخدمين الذين تزداد أعدادهم في المقابل بشكل قوي .

ب ـ تستفيد الطبقات الوسطى والكوادر على نحو أكبر من النمو . فتزداد أعدادهم من ٥ ٪ إلى ٧.٦ ٪ من مجموع السكان وتنمو مداخيلهم الفردية بوتيرة أعلى من تلك التي تميِّز بقية الطبقات .

لوحة ١٥

	النموذج الاشتراكي	النموذج الدولاني
الاستهلاكات المنتجة	٥٥	٥٥
المداخيل : الدخول		
الشغيلة الريفيون العاملون بالريف	٨٠	٤٠
الشغيلة المدينيون العاملون بالحضر	٢٠	١٥
الطبقات الوسطى	صفر	١٥
الاستثمار الصافي الذي يتطلّبه النمو	١٠	١٠
الفائض	—	٣٠
المجموع	١٦٥	١٦٥
إجمالي الناتج الداخلي	١٣٠	١٣٠
المداخيل الفردية		
العمال الريفيون	١,٠٠	٠,٥٠
العمال المدينيون	١,٠٠	١,٠٠
الطبقات الوسطى	—	٣,٠٠

ج- يبقى مع ذلك فائض مهمّ ، وهو ما نتبينه في اللوحة ١٦ .

لوحة ١٦

	العام صفر	العام ١٠	معدل النمو بالمئة ٪
مجموع السكان	١٠٠	١٢٢	٢,٠
- السكان الريفيون	٨٠	٨٥	٠,٦
- السكان المدينيون	٢٠	٣٧	٦,٤
تكوّن إجمالي الناتج الداخلي			
الاستهلاكات المنتجة	٥٥	١١٨	٧,٤
المداخيل :			
الشغيلة الريفيون	٤٠	٤٥	١,٢
الشغيلة المدينيون	١٥	٣٠	٧,٢
الطبقات الوسطى	١٥	٣٧	٩,٤
التوظيفات الصافية اللازمة	١٠	٢٩	١١,٢
الفائض	٣٠	٣٦	١,٩
المجموع	١٦٥	٢٩٥	
إجمالي الناتج الداخلي	١٣٠	٢١٠	٤,٩
المداخيل الفردية			
- الريفيون	٠,٥٠	٠,٥٣	٠,٥
- المدينيون	١,٠٠	١,١٠	١,٠
- الطبقات الوسطى	٣,٠٠	٤,٠٠	٢,٩

إن الفائض المستخرج من عملية الاقتطاع التي تخضع لها مداخيل الريفيين يكون معداً، مبدئياً، لتسريع التراكم . والتوظيفات اللازمة لتأمين معدَّل نمو للنموذج يقارب ٥ ٪ سنوياً هي في الأساس ضخمة ويفترض أن تزداد - بمعيار نسبة إجمالي التكوُّن للرأسمال الصافي إلى إجمالي الناتج الداخلي - من ٢٣ إلى ٢٩ ٪ . إذاً تم رصد نسبة متناقصة من هذا الفائض ، تتناقص تدريجاً من ١٠ في العام صفر إلى ٢ في العام ١٠ ، يمكن بلوغ معدل تراكم قائم يساوي ٣٠ ٪ من إجمالي الناتج الداخلي على امتداد الحقبة بكاملها .

لكن هل يتيح هذا الفيض من التوظيف تسريع النمو على نحو حقيقي ؟ إن التجربة تسمح لنا أن نشك بذلك . فالاقتطاع الذي يخضع له الفلاحون يكون في الواقع مرتفعاً للغاية ، بحيث يؤدي إلى مقاومة من جانب الريفيين تنتج عنها خسارة في الانتاج . في الصناعة ، حيث يبقى نمو المنافذ التي يخلقها الاستهلاك ، متواضعاً نصل إلى حالة « تصنيع من أجل التصنيع » . والصناعة الثقيلة لا تجد منفذاً إلا في الصناعة الثقيلة . . . إن ذلك يؤدي بالطبع إلى حالة تبذير في الموارد الانتاجية وإلى تخفيض فعالية الاستثمارات .

خارج إطار هذا الفيض من الاستثمار ، يبقى ثمة فائض لا يستهان به ، يعادل تقريباً ١٥ ٪ من إجمالي الناتج الداخلي في المثال الذي أخذنا به ، (وهو يزداد من ٢٠ إلى ٣٤) ، يمكن أن يُرْصَد مصاريف عامة - عسكرية خصوصاً - إضافية .

إن النموذج الانتاجي الذي عرضناه ، يختلف ، بنتيجة ذلك ، عن النموذج الاشتراكي وعن النموذج الرأسمالي التابع في الوقت ذاته . فالنسبة من الجهاز الانتاجي المرصودة مباشرة وبشكل غير مباشر ، لتلبية الحاجات الشعبية تتناقص من ٦١ ٪ إلى ٥١ ٪ ، فيما تزداد تلك المرصودة لتلبية حاجات الطبقات الوسطى من ١٧ إلى ٢٦ ٪ هذا بينما ترتفع النسبة الممتصَّة من الوسائل الاقتصادية لمصلحة تلبية الحاجات الادارية والعسكرية الى ٢٢ ٪ .

٤ ـ إن النموذج الدولاني يصف ما يمكن أن يترتب على تطبيق ستراتيجية من نمط سوفياتي في حالة الصين . إن نقض التحالف العمالي والفلاحي من خلال فرض اقتطاع ضخم على إنتاج الفلاحين لتمويل « التراكم الاشتراكي الأولي » المزعوم ، لا يتيح ، هنا ، تسريع النمو على المدى البعيد .

إن هذا النموذج لَمْ يستطع ، ضمن ظروف الاتحاد السوفياتي الأقل قسوة بما لا يقاس من ظروف الصين ، تجنب كارثة زراعية عام ١٩٣٠ ، ما يزال البلد حتى الآن غير قادر على تجاوز نتائجها . وأن تكون هذه الستراتيجية قد أتاحت ، ضمن الشروط التاريخية لروسيا ، تحقيق معدل نمو يتجاوز ٥ ٪ سنوياً (ويلوغ ٦ إلى ٧ ٪ في الأرجح ، إذا أخذنا في الاعتبار حقبة الثلاثينات ثم الحقبة الممتدة من بداية الخمسينات إلى نهاية السبعينات ، بعد إسقاطنا لحقبة الأربعينات من حيث كونها حقبة حرب وإعادة تعمير ، وذلك في شروط نمو ديمغرافي يساوي ١ ٪) . فذلك ما لا كبير دلالة له . ذلك أنه ، استناداً إلى الشروط الموضوعية هذه ، فإن ستراتيجية ماوية كانت أتاحت بالتأكيد نمواً تراكمياً أعمق أثراً .

نلاحظ ، في إطار الفرضيات المعتمدة بخصوص النموذج الدولاني ، أن نسبة المداخيل الفردية للفلاحين والعمال والطبقات الوسطى ، التي هي على التوالي من ١ إلى ٢ ثم ٦ ، تؤدي ، في ظروف نمو ملحوظ رغم كل شيء لاجمالي الناتج الداخلي ، إلى شبه ـ ركود لمستوى معيشة الريفيين (٠,٥ ٪ سنوياً) ، وتحسُّن ضعيف لمستوى معيشة العمال (١ ٪) ، لكنها تؤدي إلى نمط ملحوظ للطبقات الوسطى ، إن على صعيد أعدادهم النسبية أو على صعيد مداخيلهم الفردية (٢,٩ ٪) . والحال إن هذه المعدلات الثلاثة هي تقريباً تلك التي ميزت الخمسين سنة الماضية من التاريخ السوفياتي (من ١٩٣٠ إلى ١٩٨٠ دون الأخذ بالاعتبار للأربعينات) لا بل هي أعلى قليلاً من المعدلات الفعلية .

والحقيقة ، أن نسبة السكان الريفيين ، في النموذج السوفياتي الحقيقي ، انخفضت في غضون نصف ـ القرن المنصرم هذا ، من ٧٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ من مجموع السكان . ينتج عن ذلك ، أن التواء النظام الإنتاجي هو اليوم أكثر قوة مما هو عليه في نموذجنا في ختام السنوات العشر الأُوَلِ من تطوره . فليست نسبة ٦٠ ٪ أو ٥٠ ٪ من هذا الجهاز الانتاجي ، هي التي تخدم مباشرة أو بشكل غير مباشر الاستهلاك الشعبي ، ولكن الثلث فقط تقريباً ، بينما يشكّل الطلب المتنامي للطبقات الوسطى المحرِّك للثلث الثاني من الجهاز الانتاجي ، ويغذي الثلث الأخير من هذا الجهاز المجمّع العسكري .

التطوُّر التاريخي للصين المعاصرة

اولاً :

ستراتيجية التنمية في الصين الماوية .

مميزات ونتائج الحقبة :

أ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ .

١ ـ إن الاحصاءات الصينية هي أقل خداعاً من الاحصاءات السوفياتية ، خصوصاً لأنها لا تضخِّم بشكل اصطناعي أرقام النمو بوضعها أسعاراً باهظة للمنتجات الجديدة . على العكس ، ترتكز سياسة الأسعار في الصين على عملية تخفيض تدريجي للأسعار النسبية (وحتى المطلقة) للسلع المصنَّعة ذات النمو السريع وعلى عملية رفع متواقت للأسعار النسبية للمنتجات الزراعية . يمكننا الاطلاع بصدد هذه النقطة على كتاب Thomas G. Rawski :

Croissance et Emploi en Chine. Economica. Paris 1980. p. 148.

علاوة على هذا الكتاب الذي هو بمثابة خلاصة ، نشير إلى دراسات لجنة في الكونغرس الاميركي : China, A Reassesment of the Economy (الحكومة الاميركية ـ واشنطن ١٩٧٥ . وفيه مقالات لـ J.Kil. Patrick, R. Field ، N. Lardy ، D. Perkins ، Th. Rawski . حول الصناعة

والحبوب ، والصناعات الريفية والاحصاءات) . ودراسات Alexander : Eckstens

أنظر China's Economic Dévélopment (جامعة ميشيغان ـ ١٩٧٥) أيضاً كتاب الـ C.I.A., U.S.C.I.A. :

People's Republic of China: Handboock of (واشنطن ١٩٧٦) Economic Indicators .

Agriculture in the P.R. of China (Praeger 1976): Leslie . T.C. Kuo

و China's Economic (لندن ـ ١٩٦٧) : A. Domithorne System .

و L'Economie Chinoise (seuil ١٩٧٥) : Jean Deleyne .

و La Voie Chinoise (P.V.F - 74): Gilbert Etienne ثم : La Clime Fait ses Comptes (PU. F - 1980) .

L'Economie Della Cinese Verso Gliami 80: Roberto Palmieri (Einaudi, Rome 1979).

A Study of the Chinese Communes (Harvard - 69) J.S. Burki

وأعمال عزيز الرحمن خان و Ng Gekboo المنشورة في : Agrarian Systems and Rural Development (B.I.T. Génève 1979).

Poverty and Landlessness in Rural Asia (B.I.T. : وفي
. 1977)

بالاضافة إلى مجلة : China Quaterly . ان كثيراً من المقالات الصينية الأكثر أهمية تتم ترجمتها وتنشر في المجلة الاميركية : (نيويورك . M.E. Sharpe) Chinese Economic Studies . في اليابان ، ينشر معهد الشؤون الاقتصادية الآسيوية ومعهد الاقتصادات النامية أيضاً دراسات جدية للغاية (أنظر خصوصاً :

National Income and Capital Formation in China: Shigeru Ishikawa(طوكيو ١٩٦٥) .

ان دراسات - Les Communes Populaires Chinoises (10 - 18 - 1976): Patrick Tissier و La chine, Transformations Rurales et Développement Socialiste (Maspero. 76) ، الأكثر تمحيصاً على صعيد التحليل السياسي ، تستعيد الأساسي من هذه المعطيات الاجمالية . لنُشير أيضاً إلى أعمال Charles Bettelheim على صعيد التحليل السياسي : (Revolution Culturelle et Organisation Industrielle en Chine) (Maspero - 1973) و Questions sur la Chine après la mort de Mao 1978) وأعمال Alain و (La deuxième revolution chinoise - seuil 1973) K.S. Karol Bouc و William Hinton . (Fanshen ، نيويورك ١٩٦٦ و Turning Point in China نيويورك ١٩٧٠) لـ Jan Myrdal . الخ .

- بلغ معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج الداخلي في الصين بين ١٩٥٢ و١٩٧٨ : ٦,٢ ٪ ، استناداً لأعمال Rawski . وهو يتوزع وفقاً للّوحة ١٧

اللوحة ١٧

	١٩٥٢	١٩٧٨	المعدلات السنوية للنمو (بالمئة)
إجمالي الناتج الداخلي (مليار يوان بقيمة ١٩٥٧)	٧٠	٣٣٩	٦,٢ ٪
السكان (بالمليون)	٥٦٤	٩٩٤	٢,٢ ٪
الناتج للفرد (يوان ١٩٥٧)	١٣٠	٣٤١	٣,٨ ٪
توزُّع إجمالي الناتج الداخلي :			
الزراعة	٤٥,٧ ٪	٢٥,٢ ٪	٣,٤ ٪
الصناعة والنقل	٢٧,٤ ٪	٥٢,١ ٪	٩,٤ ٪
البناء والتشييد	٢,١ ٪	٥,٢ ٪	١٠,٧ ٪
الخدمات	٢٤,٨ ٪	١٧,٤ ٪	٤,٥ ٪
التكوُّن الخام للرأسمال الثابت / اجمالي الناتج الداخلي	١٠,١ ٪	٢٦,٥ ٪	—

تقديرات البنك الدولي هذه ، هي أخفض من تلك التي تعطينا إياها الاحصاءات الرسمية الصينية . أما نقّاد الماوية الصينيون فهم يعطون الأرقام التالية لحقبة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ : ٧,٣ ٪ معدل نمو سنوي للدخل القومي . ٣,٤ ٪ للدخل الزراعي (٤,٣ ٪ للانتاج الزراعي) و١٣,٥ ٪ للدخل الصناعي (١١ ٪ لانتاج الصناعة الخفيفة و١٦,٩ ٪ لانتاج الصناعة الثقيلة) . تلك هي ، من بين تقديرات أخرى ، التقديرات التي يعطيها : Yang Jianbai و Li Xuezeng في (Social Sciences in China No 2 - 1980) . ويعتبر هذان الباحثان أن بلوغ هذه المعدلات تم من خلال جعل وتيرة التراكم تتجاوز

٢٥ ٪ من الناتج القومي مقاربة الـ ٣٠ ٪ في بعض الفترات ، وهو معدل يعتبر عموماً مفرط الارتفاع .

كما نرى ، لم تعد الصين بلداً زراعياً متخلّفاً . لقد تحوّلت خلال ثلاثين سنة إلى بلد شبه - صناعي . وهي البلد الوحيد في العالم الثالث الذي تسمح له إمكاناته بتلبية الحاجات الوطنية في كل المجالات ، وعلى كل المستويات التقنية ، وذلك من غير أضرار يتسبب بها استقلال ذاتي قوي للغاية إزاء الخارج .

٣ - إن معدّل النمو السكاني الوسطي ، الذي يساوي ٢,٢ ٪ سنوياً للحقبة بكاملها ، لم يعد على ما يبدو مثار جدل . هذا النمو ، القوي نسبياً ، نتج عن هبوط استثنائي لمعدل الوفيات ، من ٢١,٢ بالألف عام ١٩٥٤ إلى ١٢ بالألف عام ١٩٧٢ (أرقام روبيرتو بالمياري ، المذكور سابقاً) . بينما انخفض معدل الولادات من ٤٣ بالألف عام ١٩٥٤ إلى ٢٤ بالألف عام ١٩٧٨ . لم تكن الجهود لتحديد النسل بدون طائل إذاً . على أن التوجهات نحو تخفيض أقوى للنمو الصافي للسكان ، بدأت الآن فقط بالارتسام ، أي في نهاية الجيل الأول ما بعد الثورة . في الوسط المديني ، لم يعد النمو السكاني يتجاوز ٠,٥ ٪ سنوياً ، لكنه يبقى مرتفعاً في الوسط الريفي ، ممّا يجعل المعدل الوطني يقف عند ١,٤ ٪ سنوياً بالنسبة إلى عام ١٩٧٨ (بالمياري) .

وفقاً لاستنتاجات Rawski ، انتقلت نسبة السكان المدينيين من ١٣ ٪ عام ١٩٥٣ إلى ١٤ ٪ عام ١٩٥٧ و١٩ ٪ عام ١٩٧٥ . أما البطالة المدينية التي كانت تشمل ٨,٥ ٪ من السكان المدينيين في عمر العمل عام ١٩٥٧ ، فقد كانت معدومة تقريباً عام ١٩٧٥ . قد يتعجّب القارىء لهذه الخلاصة ، التي تبدو كأنها تناقض تشكّيات الصحافة الصينية نفسها ، خصوصاً في ما يتعلق بفئة الشباب من السكان . والحقيقة أن نسبة السكان المدينيين العاملين إلى مجموع السكان المدينيين (٣٣ ٪ عام ١٩٥٧ ، ٤٥ ٪ عام ١٩٧٥) هي مرتفعة بشكل

استثنائي . لا بد أن هذه النسبة هي أعلى نسبة في العالم ، في شروط هرم أعمار مماثل ، لأنها تفترض كون ٨٤٪ من النساء بين ١٦ و٥٠ سنة ، نساءً عاملات . إن البطالة في الصين هي إذاً محدودة ، وإن تكن ثمة بطالة مقنّعة ، بمقدار ما انه يتم الاحتفاظ في المنشآت والكومونات بعناصر يمكن غالباً تخفيضها من غير إضرار بالانتاج . هذه السياسة هي متعمَّدة ، كما في بقية الدول اللارأسمالية ، عملاً بمبدأ الحق في العمل . ويؤمَّل أن يتيح التقدم الاقتصادي ، تدريجياً، استخدام هذا الاحتياطي المستتر من قوة العمل ، على نحو أكثر إنتاجية . لكن ، هنا أيضاً ، اختارت الصين حلاً وسطاً بين ، التعيين بأمر إداري (بحيث لا يعود ثمة أي عاطل عن العمل ، كما يبدو أنها الحال في الاتحاد السوفياتي) من جهة ، وبين حق المنشآت والكومونات في رفض هذه التعيينات ، وحق الشغيلة أيضاً (وهو حق قائم في الواقع أكثر مما هو نظري) في رفض الوظيفة التي يُكلَّفون بها ، من جهة أخرى . هذا الحل البراغماتي ، الذي هو أقل إرضاءً على صعيد إحصاءات الاستخدام ، يعطي للمواطنين حرية ، يفتقدونها في الاتحاد السوفياتي . لكن عملياً نتجت عنه مشكلة على مستوى الاستخدام المديني ، مع عودة الشباب حاملي الشهادات الذين أرسلوا للريف .

إحصاءات التوظيف (للعمل) غير الزراعي (بملايين الشغيلة) تعطي اللوحة ١٨ :

لوحة ١٨

	١٩٥٧	١٩٧٥
صناعات الدولة	٨,٠	٢٥,٠
الصناعات التعاونية	٠,٠	١٤,٣
الصناعات الحرفية	٦,٦	٠,٣

تابع لوحة ١٨

	١٩٥٧	١٩٧٥
البناء والتشييد	١,٩	٦,٥
النقل	٤,٤	٨,٩
التجارة والخدمات	٨,٩	١٩,١
الصحة	١,٩	٦,٦
التعليم	٢,٧	٧,٦
الادارة	٢,٩	٦,٢
الملح والصيد البحري	٢,٠	٢,٣
القطاع العسكري	٣,٠	٣,٥
المجموع	٤٢,٣	١٠٠,٣

إن الزيادة التي عرفتها نسبة السكان العاملين المدينيين لم تمنع تزايد أعداد السكان العاملين في الريف :

لوحة ١٩

	١٩٥٧	١٩٧٥
السكان العاملون الريفيون	٢٤٣	٣٤١
عرض العمل (على أساس ٢٧٥ يوم ـ فرد بالسنة) بمليارات الأيام ـ الأفراد	٦٣,٧	٩٠,٤
طلب اليد ـ العاملة (بمليارات الأيام ـ الأفراد)		

	١٩٥٧	١٩٧٥
١ ـ أعمال زراعية		
أعمال الزرع		٣٣,١ إلى ٤٩,٧
الأسمدة العضوية	٢٧,٤	١٦,٦ إلى ٢١,٥
٢ ـ أعمال رديفة	٦,٢	٩,٩
٣ ـ أعمال كبرى	٢,٣	٨,٣
عدد أيام العمل لكل شغيل بالسنة	١٦٠	٢٠٧ إلى ٢٧٢

٤ ـ ان الصين التي كانت تنتمي عام ١٩٥٠ إلى مجموعة دول العالم الثالث الأكثر تخلفاً على صعيد البنية التحتية ، استطاعت اليوم أن ترتقي إلى مصاف الدول المجهزة على نحو متوسط . فاستناداً لبالمياري ارتفعت شبكة الطرقات خلال سنة من ٨١٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ كلم من الطرق المعدة للسيارات (لكن ما زالت ١٠ ٪ من الكومونات غير مربوطة بسائر البلاد بواسطة هذا النوع من المواصلات) ، وانتقلت شبكة الطرق الخديدية من ٢٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ كلم ، كما ارتفع عدد الخطوط التلفونية والتلغرافية من ٣٠٠٠٠٠ إلى ٤ ملايين خط . ويستطيع الأسطول البحري ، الذي لم يكن له وجود عام ١٩٥٠ ، نقل ثلاثة أرباع التجارة الخارجية للبلاد في الوقت الحاضر .

في مجال المنتجات الأساسية ، يستبقي البنك الدولي الأرقام الواردة في اللوحة ٢٠ .

لنشير إلى أن الطاقة الهيدرو ـ كهربائية للصين ما تزال غير مستغلة إلا بنسبة ٥ ٪ من إمكانياتها ، وانها وفقاً للتقديرات التي تقدر طاقتها بـ ٥٠٠ مليون

لوحة ٢٠

	١٩٥٢	١٩٧٨	معدلات النمو السنوية (بالمئة)
كهرباء (بمليارات الكيلواط / ساعة)	٧	٢٦٥	١٤,٨ ٪
فحم (مليون طن)	٦٦	٦١٨	٩,٠ ٪
بترول (مليون طن)	٠,٤	١٠٤	٢٣,٨ ٪
فولاذ (مليون طن)	١	٣٢	١٤,٣ ٪

كيلوواط سوف يتاح لها أن تتبوّأ المرتبة الأولى في العالم .

إن هذا المجهود التجهيزي ، ليس متمركزاً جغرافياً ، كما هي الحال غالباً في بلدان العالم الثالث ، بل يتوزّع بدرجة من السخاء على مناطق البلاد الشاسعة . بالكومونات والمناطق تقوم بتسيير ٦٠٠٠٠ وحدة إنتاج للكهرباء (حتى ٠,٥ ميغاواط بالنسبة للأولى و٥ ميغاواط بالنسبة للثانية) تعطي ١٦ ٪ من مجموع الانتاج ، فيما لا تتكفّل المقاطعات وحكومات الأقاليم سوى بتسيير الوحدات العليا . من جهة أخرى ، يجري استغلال الموارد الطبيعية للبلاد بدرجة من التناسق لا بأس بها : خصوصاً ، مناجم الفحم الصغيرة ، التي رغم بقاء مكننتها متأخرة ، ما تزال تعطي نسبة ٦٠ ٪ من الطاقة الأوّلية (أنظر : لوحة ٢١) .

إن إنتاج البترول ، الذي كان معدوماً عام ١٩٥٠ ، يبلغ اليوم ١٠٠ مليون طن ، يُصدّر منها ١٠ ملايين (٥٠ ٪ لليابان و٢٠ ٪ لكوريا الشمالية) ، مما يتيح دفع ثمن التجهيزات لتوسيع الانتاج دون المساس بميزانية البلاد من العملات الصعبة .

لوحة ٢١

مصادر الطاقة		
	١٩٥٧	١٩٧٤
مليارات الأطنان من معادل الفحم	١٠٢	٤٥٨
منها :		
فحم	٪٩٤,٥٧	٪٦٢,٧٥
بترول	٪١,٨٦	٪١٧,٠١
غاز	٪١,٠٤	٪١٧,٧٢
هيدرو- كهرباء	٪٢,٥٣	٪٢,٥٢

أما نمو إنتاج الصلب فإنه يتجاوز بلا ريب الحاجات الأولوية في الطور الحالي من التنمية الصناعية للبلاد . هناك في الأرجح وهم موروث عن العقيدة السوفياتية .

يبقى أن الصين تملك ، على هذا الأساس ، استقلالاً ذاتياً على صعيد طاقتها التجهيزية في المجالات الأساسية : الشاحنات ، معدات النقل بالسكك الحديدية والأسطول المائي ، الأدوات- الآلية والمعدات الكهربائية (ومن ضمنها المجالات الدقيقة كإنتاج محركات الطائرات ، والمعدات الالكترونية المستخدمة في الراديو والتلفزيون والتلغراف والتلفون) وطبعاً ، الصغيرة.

في مجالات الصناعة الخفيفة ، توصّلت الصين إلى تأمين حاجاتها الأساسية . فصناعة النسيج ، الوحيدة المهمة عام ١٩٥٠ ، والتي بقيت راكدة حتى عام ١٩٦٤ (٥١٠٠ مليون طن من النسيج عام ١٩٦٤ مقابل ٥٠٥٠ عام ١٩٥٠) ، عرفت مذ ذاك وتيرة نمو تجاوزت الـ ٤ ٪ سنوياً (فقد بلغ إنتاجها

٧٦٠٠ مليون طن عام ١٩٧٤) . أما إنتاج الدرّاجات ، الذي كان شبه معدوم عام ١٩٤٩ ، فقد بلغ ٨٠٦٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٧ و٦ ملايين وحدة عام ١٩٧٧ . وكان النمو علىٰ القدر نفسه من القوة في ما يختص بكل المنتجات الكبيرة الخاصة بالاستهلاك الشعبي : آثاث ، ساعات ، ترموس ، راديو . وقد شرع حديثاً بإنتاج التلفزيونات على مستوى جماهيري .

وتبين اللوحة ٢٢ أن الزيادة التي عرفتها إنتاجية العمل في الصناعة كانت ملحوظة .

لوحة ٢٢

	قيمة الانتاج الصناعي (بمليارات اليوان ١٩٥٧)	الاستخدام (بملايين الأفراد)	الانتاج لكل شغيل (يوان ١٩٥٧)
١٩٥٢	٣٤٣٣٠	١٢,٧	٢٧٠٠
١٩٧٥	٣٧٨٤٨٠	٣٩,٦	٩٦٠٠
موزعة بين :			
الدولة	٣٢٥٤٩٣	٢٥,٠	١٣٠٢٠
الجماعات	٥٢٩٧٨	١٤,٦	٣٦٢٩
(٥ «صناعات صغيرة»)	(٢٥٩٠٩)	(٤,٥)	٥٣٧٨

إن معدّل نمو الانتاجية الصناعية (مؤشر ٣٥٥ لحقبة من ٢٣ عاماً ، أي ٦ ٪ سنوياً) هو أعلى بكثير من معدل الحد الأدنى ٣ ٪ ، الذي اعتمدناه في نموذجنا . هذا المعدل الأخير سوف يكون في الأرجح معدل التطور الصناعي للعقود القادمة ، بعد أن تحققت إقامة هيكل صناعي مهم .

٥ ـ يقدّر أ.ر. خان ونغ جاك ـ بو معدل النمو الزراعي على النحو

التالي : ٢,٥٣ ٪ سنوياً بين ١٩٥٠ و١٩٧٦ بالنسبة إلى إنتاج الحبوب (٥,١٦ ٪ بين ١٩٥٠ و١٩٥٧ و٣,٠٣ ٪ بين ١٩٦٩ و١٩٧٦) و٣,٤ ٪ سنوياً بالنسبة إلى مجمل الانتاج الزراعي . ويأخذ البنك الدولي بهذا المعدل ذاته ، كون إنتاج الحبوب ارتفع من ١٦١ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى ٣٠٥ عام ١٩٧٨ . والتقديرات الرسمية التي استعادها بالمياري هي كالتالي (بملايين الأطنان) :

١٩٤٩	١١١	١٩٦١	١٦٨	١٩٧٠	٢٤٣
١٩٥٢	١٦١	١٩٦٢	١٨٠	١٩٧٣	٢٦٦
١٩٥٨	٢٠٦	١٩٦٦	٢١٥	١٩٧٧	٢٨٥

ويصبح ذلك أكثر لفتاً للنظر إذا أخذنا في الاعتبار ندرة الأرض في الصين : فالمساحة المزروعة بالنسبة للسكان الريفيين تساوي ٠,٢٥ هكتار لكل فرد ، مقابل ٢٧,٢٥ هكتار / فرد في الولايات المتحدة ، ٣,٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ٢,٤٨ في فرنسا ، ٦,٣٤ في الأرجنتين ٠,٦٤ في البرازيل ، ١,٤٢ في كوبا ، ١,١٣ في المكسيك ، ٠,٤٣ في الهند (أرقام منظمة الأغذية والزراعة الدولية) . والحال أن أحداً من هذه الدول لم يتسَنَّ له الحفاظ على معدَّل نمو مماثل خلال حقبة طويلة بهذا القدر .

على الرغم من التموُّجات السنوية ، التي تقوم بدورٍ حاسمٍ في اقتصاد ما يزال خاضعاً بدرجة قوية لتقلُّبات الشروط الطبيعية التي فاقمتها دون ريب بعض الأخطاء السياسية والتي سنعود فنتطرَّق لها ، توصَّلت الصين لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي بدرجة مقبولة من التغذية ، وهي حالة فريدة في العالم الثالث . إن استيراد الحبوب الذي ظهر للمرَّة الأولى عام ١٩٦١ ، امتص نسبة ٢١ ٪ من طاقة الاستيراد للبلاد ، لكي يعود فيهبط إلى مستوى يتراوح بين ١٠ ٪ و١٧ ٪

تبعاً للسنوات بين ١٩٦٥ و١٩٧٢ ، ثم يعود فيصعد ليبلغ ٢٠ ٪ خلال عامي ١٩٧٣ـ ١٩٧٤ قبل أن يرجع إلى مستوى ١٠ ٪ ابتداء من ١٩٧٥ . يبقى إذاً استيراد الحبوب متواضعاً ومبرَّراً ، في جزء منه على الأقل ، استناداً إلى اعتبارات مالية : الاستفادة من الفترات التي تكون فيها الأسعار مناسبة لتكوين احتياطات .

إن نتائج هذا التطور هي لافتةٌ كلياً للنظر . وإذا عمدنا إلى تعيين كل النقاط المتعلقة بتقديرات الانتاج الزراعي لكل سنة ـ التقديرات الرسمية والنقدية ، المتفائلة والمتشائمة ـ على رسم بياني نصل إلى نتيجة لا تترك إلا قدراً ضئيلاً من الشك : فالقيمة المتكوِّنة من النقاط تأخذ اتجاهاً متصاعداً حول خط منتظم تتراوح درجة انحداره (متوسط درجات الانحدار لكل حالات النمو ، الإيجابية أو السلبية ، من سنة لأخرى) دائماً بين ٣ و٤ ٪ على الدوام . ولم يحدث أبداً في التاريخ أن نمواً من هذا النوع أتيح له أن يتواصل على حقبة طويلة إلا في حالات استثنائية . ولا يمكننا أن ننسى من جهة أخرى بؤس الصين القديمة ـ الأكثر مأساوية بكثير من بؤس الهند ـ والشروط المعاكسة إلى أقصى حد لزراعتها التي كانت في حالة تقهقر مستمر منذ قرنين . بدون الخط الماوي للتنمية ، كانت الصين أضحت اليوم في وضع مماثل لذلك الذي تعرفه بنغلادش : كان بلغ عدد سكانها في الأرجح ٦٠٠ مليون نسمة منهم ٣٠٠ مليون في حالة مجاعة دائمة .

لكن النجاح الأكثر لفتاً للنظر الذي حققته الصين هو في كونها توصلت إلى استيعاب ١٠٠ مليون شغيل في الزراعة خلال ١٨ عاماً (من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٥) ، وهي زيادة تساوي نسبة ٤٠ ٪ . وقد جعل هذا النجاح ممكناً التجميع وتقدم سريع للتصنيع في هذا القطاع . فقد تراوح نمو العناصر الداخلة الصناعية المستهلكة من جانب الزراعة بين ٢٠ و٢٥ ٪ سنوياً خلال حقبة من ١٥ إلى ١٨ عاماً (أنظر : لوحة ٢٣) .

لوحة ٢٣

الاستهلاك الريفي للطاقة	١٩٥٧ - ٧٨	٢١٪ كمعدل نمو سنوي
إنتاج مصانع الاسمنت الريفية الصغيرة	١٩٦٢ - ٧٧	٢٣٪ كمعدل نمو سنوي
إنتاج الأسمدة الكيماوية	١٩٥٧ - ٧٨	٢٢٪ كمعدل نمو سنوي
التجهيز بالأحصنة البخارية لكل هكتار مزروع	١٩٥٧ - ٧٨	٢٤٪ كمعدل نمو سنوي

	الاستهلاك الريفي للكهرباء (بمليارات الكيلواط / ساعة)	مصانع الاسمنت الريفية (بملايين الأطنان)	الأسمدة (بملايين الأطنان)	عدد الأحصنة البخارية لكل هكتار مزروع
١٩٥٧	٠,١	٠,٠	٠,٨	٠,٠١
١٩٦٢	١,٦	١,٦	٢,٨	٠,٠٧
١٩٧٨	٢٧,٠	٣٦,٠	٤٨,٠	٠,٨٧

وانتقلت المساحة المروية من ٢١ مليون هكتار عام ١٩٥٢ إلى ٦٤,٥٦ مليون هكتار عام ١٩٧٨ . وازدادت نسبة الأراضي التي تعطي أكثر من محصول واحد في السنة من ٣٠٪ عام ١٩٤٩ إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٨. وباتت الجرّارات الزراعية (٥٠٪ عام ١٩٧٨ حرّاثة آلية عام ١٩٧٨) تؤمن ٤٠٪ من حاجات الحراثة بينما تضاعف استهلاك الأسمدة ، وفقاً لـ ج . أتيان ، ١٤,٥ مرّة خلال ٢٠ عاماً (لوحة ٢٤) .

لوحة ٢٤

	استهلاك الأسمدة (بآلاف الأطنان)				
	آزوتية	فوسفاتية	بوتاسية	مستوردة	المجموع
١٩٥٧	١٣٧	٢٢	ــ	٢٧٠	٤٢٩
١٩٧٦	٣٢٠٠	١٨٤٠	٢٠٠	١٠٠٩	٦٢٤٩

إن معدل نمو العناصر الداخلة في الزراعة الذي اعتمدناه في نموذجنا (٣٪ سنوياً ، إذ ارتفع الرقم الموازي لهذه العناصر من ٢٥ إلى ٣٤ خلال عشر سنوات) هو أقل ارتفاعاً على نحو جلي . وهو سيكون بالأحرى معدَّل النمو للمرحلة المقبلة ، في ختام مجهود تكثيفي سيبلغ سقفه بشكل محتمل .

لقد بلغت درجة المكننة في الصين الآن مثيلتها في اليابان خلال الخمسينات . وهي أتاحت زيادة جوهرية في ما يتعلق بالمردودات التي بلغت عام ١٩٧٥ ٣,٣ طن / هكتار بالنسبة للأرز (المتوسط العالمي : ٢,٣ . برماينا ـ تايلاندا : ١,٧ إلى ١,٩ . كوريا الجنوبية : ٤,٦ اليابان : ٥,٧) و١,٤ طن / هكتار بالنسبة للقمح (المتوسط العالمي : ١,٦ أوروبا : ٢ إلى ٤) .

حرَّرت المكننة أيضاً قوى عاملة مهمة (خصوصاً بالنسبة إلى اليد العاملة النسائية ، مع مكننة عمليات فصل الحبوب والغزل الميكانيكي) وحلَّت مشكلة أعناق الاختناق في اليد العاملة خلال الفترات التي يبلغ فيها الطلب الموسمي قمته . لقد جرت متابعة هذه المكننة بشكل موازٍ مع توجُّهين آخرين ستراتيجيين : تكثيف الانتاج الزراعي وتطوير الصناعات الريفية الصغيرة .

وتسمح اللوحة ٢٥ بتقييم واقع تقدُّم الانتاج القروي للأسمدة العضوية .

لوحة ٢٥

	١٩٥٧	١٩٧١
كلغ لكل هكتار مزروع :		
أسمدة عضوية	١١٠,٦	١٥٦,١
أسمدة كيماوية	٣,٤	٣٨,٨
كلغ آزوت لكل هكتار مزروع	٥١,١	٩٢,٨

إن معالجة الزبل التي استدعتها عملية التكثيف هذه استلزمت وحدها ٣٤,٨ مليون عام ـ رجل من العمل . لكن أضيف إلى ذلك : تعميم التشتيل ونقل الغراس من مكان إلى آخر ، تكثيف معالجة المزروعات (المبيدات) ، تكثيف دورة المحاصيل التي انتقلت من ١,٣١ محصول في السنة عام ١٩٥٢ إلى ١,٤١٠ عام ١٩٥٧ و١,٥٠ عام ١٩٧٧ والتوجه نحو أنشطة تتطلب استخداماً أكثر كثافة لليد العاملة (قطن ، شاي ، تبغ ، الخ) .

في نموذجنا ، تصل نسبة العمل الريفي المرصودة للانتاج الزراعي (مواد غذائية ومواد أولية زراعية للصناعة) إلى ٦٥ ٪ ، بينما تعبيء الصناعة والحرف الريفية والتعمير والأشغال نسبة ٣٥ ٪ من قوة العمل هذه . والحال أن دراستنا لواقع استخدام اليد العاملة الريفية في الصين قد بينت أن النسبة المخصصة للأعمال الزراعية وإنتاج الأسمدة العضوية بلغت في الحقيقة ٧٥ ٪ سواء في عام ١٩٥٧ أو في عام ١٩٧٥ تراوحت النسبة الوسط المخصصة للزراعات المختلفة بين ٤٩ و٥٥ ٪ ، بينما تجاوزت النسبة المخصصة لانتاج الأسمدة العضوية الـ ٢٤ ٪) ، وأن النسبة المكرَّسة للأشغال الرديفة والأعمال الكبرى لم تتخطَّ الـ ٢٥ ٪ .

هذه الستراتيجية السياسية (تنظيم الكومونات ، سياسة الأسعار والتخطيط

الزراعي) والتقنية (دامجة الزراعة وأعمال الاستصلاح والأعداد والصناعات الريفية) في آنٍ معاً ، كانت عملية مربحة (أنظر لوحة ٢٦) . لكن التحسُّن الذي عرفه مستوى الدخل الحقيقي للفلاحين لم يتم التوصُّل إليه إلا من خلال زيادة عظيمة لكمية العمل المقدَّم . فقد انتقلت سنة العمل من ١٦٠ يوماً عام ١٩٥٧ إلى ٢٥٠ يوماً عام ١٩٧٥ (حدّ أدنى : ٢٠٧ ، حد أقصى : ٢٧٢) . في الحقيقة لم تزدد الانتاجية في الزراعة بحصر المعنى إلا بوتيرة متواضعة تساوي ٠,٦ ٪ سنوياً (أي بزيادة تساوي ١٠ ٪ من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٥) .

لوحة ٢٦

	١٩٥٧	١٩٧٥
قيمة الانتاج الزراعي (بمليارات اليوان لعام ١٩٥٧) :	٥٣٧٠٠	٨٣٩٠٧
العناصر الداخلة :		
بملايين السنوات ـ شغيل	٢٣١	٣٢٨
بمليارات الأيام ـ شغيل	٣٦,٩	٦٧,٩ إلى ٨٩,٤
الانتاجية :		
يوان في السنة ـ رجل	٢٣٢	٢٥٥
يوان في اليوم ـ رجل	١,٤٦	٠,٩٤ إلى ١,٢٤

لذلك فإن تحسُّن الدخل الريفي الحقيقي ينبغي ربطه إلى حد كبير بتطوُّر الأنشطة الرديفة (الصناعات الريفية ، التعمير ، الأشغال) وبالتطور الملائم الذي عرفته حدود التبادل في صالح الزراعة .

٦ ـ يبلغ المجهود الكلي للتراكم درجة عالية في الصين . فخلال فترة ١٩٥٥ ـ ٥٧ ، قبل « القفزة الكبيرة إلى الأمام » ، ارتفعت حصة التراكم تدريجاً

من ١٦,٥ إلى ٢٣,٤ ٪ من الناتج الداخلي الخام ، لتبلغ مستوى استثنائياً تراوح بين ٣٧ و٤٥ ٪ من الناتج الداخلي الخام خلال ١٩٥٨ ـ ٥٩ ثم تعود فتثبت حول ٣٠ ٪ فيما بعد .

سوف نميِّز شكلين من التراكم : ذلك الذي تقرِّره وتقوده الوحدات الانتاجية نفسها ، راصدة جزءاً من ناتجها لغاية الاستثمار ، وذلك الذي ترصد له موازنة الدولة والمقاطعات .

يغلب الشكل الأول في الزراعة . وقد توزَّع الدخل الزراعي الخام عام ١٩٦٤ على النحو التالي (وفقاً لـ تيسييه) :

ضرائب	٧ ٪
اعتمادات لصالح التراكم	١٠ ٪
اعتمادات لصالح الرفاه	٣ ٪
مصاريف إنتاجية	٢٥ ٪
دخول موزَّعة	٥٥ ٪

إن اعتمادات التراكم لا تأخذ في الاعتبار التراكم على صورة عمل . وتُقدَّر قوة العمل الريفية المكرَّسة لأعمال الاستصلاح هذه بـ ١٥ إلى ٢٠ ٪ منها . وقد ارتفع الاستثمار على صورة عمل من ٥,٤ ٪ من الناتج الداخلي الخام عام ١٩٥٥ إلى ١١ ٪ عام ١٩٥٧ ، ليبلغ خلال القفزة الكبرى ١٩ ٪ في عام ١٩٥٨ و٢٨ ٪ في عام ١٩٥٩ ، قبل أن يعود فيثبت حول ١٠ ٪ . ولا مجال للشك بأن حجم الأشغال المنفَّذة خلال القفزة الكبرى كان مفرط الأهمية ، ولم يكن ممكناً تحقيقه إلا على حساب النشاط الانتاجي الجاري .

ويمثل التراكم الفلاحي ، مع الأخذ في الاعتبار للتوظيفات على صورة عمل ، نسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ ٪ من الدخل الريفي ، وهي نسبة مرتفعة

جداً . إن المقصود هنا ، في الأساسي منه ، هو ادخار طوعي تحققه الكومونات ويكون على شكل عمل أو نقود (تُخصَّص لشراء التجهيزات) . وهذا الادخار الطوعي يسهِّله دون ريب ضعف نسبة الاقتطاع الضريبي الذي تخضع له الكومونات الريفية ، والانخفاض المستمر لنسبة الفائض المقتطع (فقد تراجعت نسبته من ١٢ ٪ إلى ٥ ٪ من الدخول بين ١٩٥٧ و١٩٧٥) والتطور الملائم لحدود التبادل . وجرى إكمال هذا الجهد التراكمي ، خصوصاً في ما يتعلق بالكومونات الفقيرة ، بهبات وتسليفات من جانب الدولة .

أما التراكم في القطاعات الحضرية فإنه ينتج بشكلٍ رئيسٍ ، عن الهبات والتسليفات . فأسعار المنتجات الصناعية تحدِّدها الدولة بصورة تسمح بتحقيق ربح ، خفيف بالنسبة إلى المنشآت التي تنتمي إلى قطاع متأخِّر تقنياً ، وقوي بالنسبة إلى المنشآت الأكثر حداثة . هذه الأرباح تستردها الدولة كلها تقريباً ، وتشكِّل المصدر الأساسي لايراداتها ، وفقاً لتيسيه ، كما تبين ذلك اللوحة ٢٧ .

٧ - ارتكز نموذجنا النظري على التساوي بين المدن والأرياف وعلى

لوحة ٢٧

إيرادات الدولة		
	١٩٥٠	١٩٦٠
أرباح صناعات الدولة	٪ ٣٤,٣	٪ ٦٤,٧
الضرائب على الصناعة الرأسمالية	٪ ٣٢,٩	—
الرسوم غير المباشرة والتجارية	—	٪ ٢٨,٩
الضرائب على الفلاحين الفرديين	٪ ٢٩,٦	—
الضرائب على الكومونات	—	٪ ٥,٩

تدرُّج مضغوط للدخول والأجور. كيف هو الأمر في الصين في هذه المجالات ؟

كان وضع الصين عام ١٩٥٠ مماثلاً لأوضاع كل بلدان العالم الثالث: أي أن مستوى المعيشة فيها كان أكثر بؤساً أيضاً في الأرياف منه في المدن. أما اليوم فإن الدخول الوسطية للشغيلة الحضريين والريفيين متساويةً تقريباً. هذا الوضع الوسطي تؤكِّده كل المقارنات الاحصائية. إن النسبة المسوَّقة من الحبوب هي نسبة السكان الحضريين نفسها، وبالتالي فإن الحصة الغذائية الوسطية هي مماثلة في المدن وفي الأرياف: تشكل الحصة المكوَّنة من ١٨٠ كلغ من الحبوب في السنة للفرد، الحد الأدنى المكفول في الأرياف. وفي الحالات التي تقع ما دون هذا الحد، فلا يُمتنع عن إجراء أي اقتطاع فقط ولكن يحق للمعنيين أيضاً بإعانات عينية مبدئياً. وتظهر أيضاً النسب المسوَّقة من المنتجات المصنعة الشعبية (نسيج، خردوات) التي تقدمها الاحصاءات الخاصة بتجارة الدولة، تماثلاً في الاستهلاك الفردي. ويتيح الأجر الحضري الوسطي (٧٠ يوان)، ضمن بنية الأسعار الأساسية (سكن، نقليات، وجبات المطاعم الملحقة بالمنشآت، أسعار المنتجات المعاشية الأساسية) استهلاكاً إجمالياً غذائياً وغير غذائي لعموم الحضريين، مساوياً لـ ٢٠٪ من الانتاج الوطني. كل هذا يؤكد وجود تبادل سلعي متكافىء يرتكز على مبدأ التقييم المتساوي للقيمة المخلوقة خلال سنة عمل فلاحي متوسط وخلال سنة عمل عمالي متوسط. طبعاً يمكن إعطاء تقييم مختلف لكثافة العمل السنوي وكميته في الحالتين. وذلك لا ينفي أيضاً وجود اختلافات أكثر أهمية أيضاً في ما يتعلّق بالحصول على الخدمات الصحية (هذه الاختلافات هي أقل شأناً بالنسبة إلى التعليم) وعلى المنافع المختلفة التي تتيحها المدينة. كما لا ينفي بالطبع الاختلافات على صعيد الانتاج الزراعي بين المناطق لكن كل الدراسات تؤكد بالاجمال هذا التكافؤ. بالنسبة إلى تيسييه يبلغ الدخل الجماعي للكومونة نحو ٧٥٠ يوان في السنة لكل عائلة مؤلفة من خمسة أفراد، اثنان منهم يعملان.

أما دخل الأنشطة الثانوية والعائلية الذي تقدّره الاحصاءات الرسمية بنحو ٢٠٠ يوان ، فإنه حتماً أقل من الحقيقة . إذ أننا نعلم استناداً لكايث غريفن ، أن النشاطات العائلية وحدها تؤمن للفلاحين نحو ٣٠ ٪ من دخلهم في أقل تعديل . إن الأرقام الرسمية تقدِّر إذاً الدخل الشهري للفرد بـ ١٦ يوان ، والدخل الشهري لعائلة من خمسة أشخاص اثنان منهم يعملان ، بـ ٨٠ يوان . هذا بينما يساوي الأجر الكلي لعائلة عمالية (وقتها كان أجر العامل يساوي ٦٠ يوان ، وفقاً لتيسبيه) ١٢٠ يوان . وإذا أخذنا في الاعتبار النشاطات الرديفة والعائلية لدى الفلاحين ، يصبح الدخلان إذاً متشابهين ، وهذا ما تؤكده إحصاءات الاستهلاك . هكذا إذاً ، بعد أن كانت النسبة بين الدخل العمالي والدخل الفلاحي ما تزال من ٢ إلى ١ عام ١٩٥٥ (وفقاً لمارتن ك . وايت) ، توصلت الصين لتحقيق مبدأ التساوي تقريباً بين المدينة والريف .

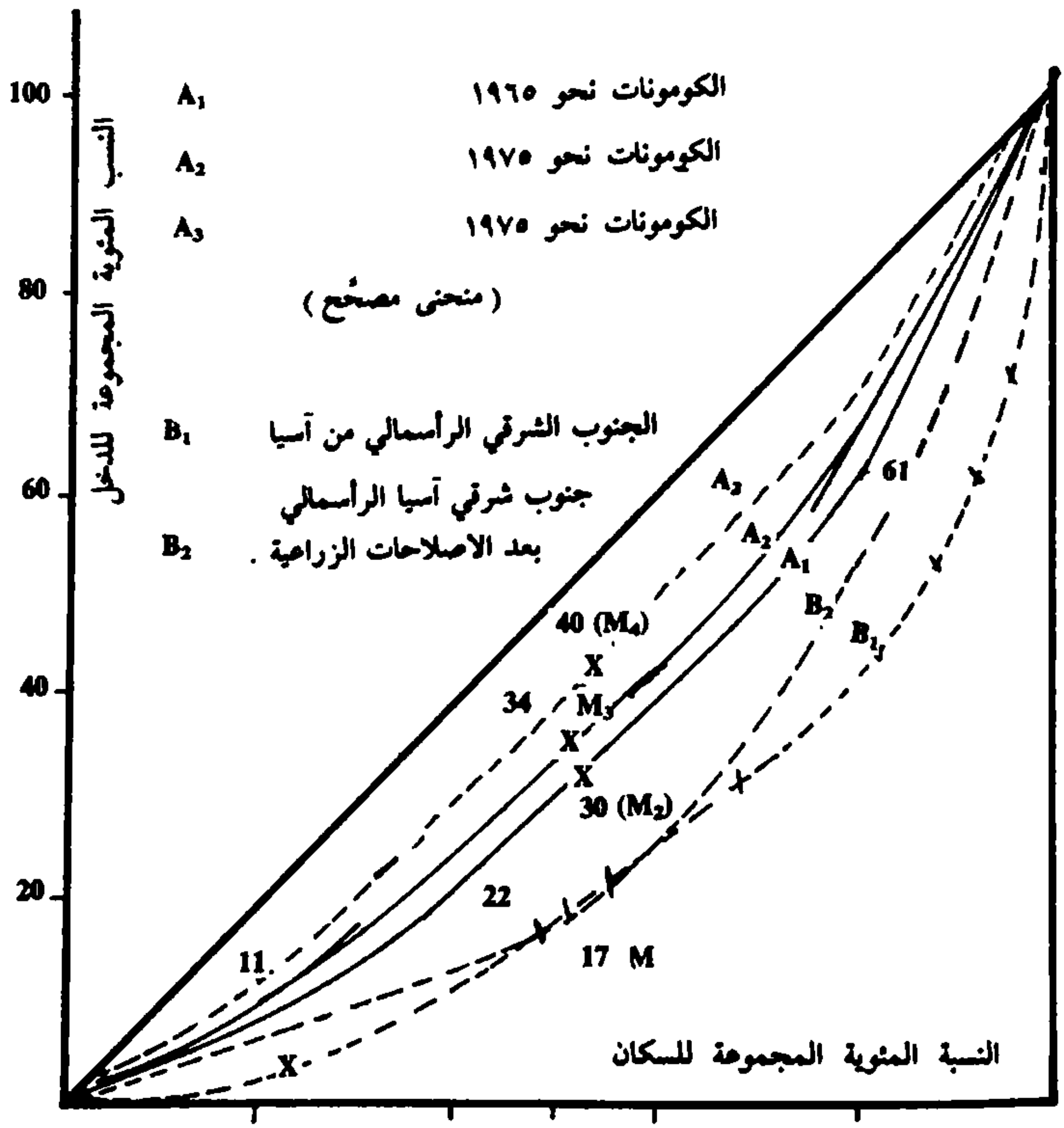
إنّ أحد العوامل الذي يفسِّر هذا التطور الاستثنائي ، يكمن في سياسة الاسعار المتبعة ، التي أتاحت لحدود التبادل أن تتطور في مصلحة الفلاحين ، منتقلة من المؤشر ١٠٠ عام ١٩٥٢ إلى المؤشر ١٦٤ عام ١٩٧٤ (وفقاً لنيقولا لاردي) . وإذا علمنا أن الأجور لم تزدد عملياً بين ١٩٥٧ و١٩٧٧ ، فإنه يمكننا الاعتقاد اليوم بأن دخول فلاحي المناطق الغنية هي أعلى من دخول العمال ، لكن دخول فلاحي المناطق الفقيرة تبقى بلا ريب أضعف منها . لأن التفاوت يبقى قائماً بين الكومونات ، وداخل كل كومونة بين الفرق والمجموعات . وتبقى قدرة الكومونات الريفية على تأمين شروط استمرارها هشة بالنسبة إلى نحو ١٠٠ مليون فلاح . ويمكننا قياس هذه التفاوتات ، على النحو الذي فعله أ.ر. خان ونغ جاك ـ بو . أن منحنى لورنز الذي يتوافق مع توزُّع على أساس quintilles للدخول الجماعية للكومونات في أواسط الستينات (المنحنى A_1 في الرسم البياني I) يمر بالنقطة المركزية M_2 : أي أن النصف الفقير من الكومونات يعطي ٣٠٪ من الناتج ، مقابل ٧٠ ٪ للنصف الغني . في منتصف السبعينات انخفضت درجة عدم التساوي (المنحنى A_2) : أصبح النصف

الفقير يتصرف بـ ٣٤ ٪ من الناتج . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الدخول الفردية نحصل على المنحنى A_3 : أي أن النصف الفقير من الريفيين يتصرَّف بـ ٤٠ ٪ من الناتج الكلّي .

إن منحنيات لورنز هذه مختلفة جداً عن تلك التي تميِّز الزراعة في جنوب وجنوب ـ شرق آسيا الرأسمالية . وإذا استندنا إلى توزع الملكية والاستثمارات ، نحصل بالنسبة إلى هذه البلدان على منحنيات قريبة من تلك التي عرفتها الصين خلال الثلاثينات . وهي تمر كلها حول النقطة M_1 : فالنصف الفقير من المزارعين لا يحصل إلا على ١٧ ٪ من الناتج . ويصبح عدم التكافؤ أقوى أيضاً إذا أدرجنا في حسابنا الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ولا يملكون عملاً ، مشكلين فئة العاطلين من العمل الفعليين في الأرياف الرأسمالية من آسيا ، والذين ليس لهم من دخول أخرى غير التسوُّل . إن الكومونات الصينية ، حتى الأكثر فقراً بينها ، تجهل وجود مقصيين كهؤلاء . والاصلاحات الزراعية البرجوازية في آسيا الرأسمالية لم تعدِّل شكل منحنى لورنز بالنسبة للنصف الأكثر فقراً من الريفيين . إنما أتاحت فقط إعادة توزيع في أوساط النصف الأقل إدقاعاً ، وهو ما يترجمه انسحاب المنحنى من B_1 إلى B_2 . هذه النتيجة يؤكدها تحليلنا للاصلاحات الزراعية ، في العالم العربي المعاصر ، هذا مع العلم أنها كانت جذرية .

إن النتيجة الاجمالية لهذه التحليلات تقع عليها في دراسات البنك الدولي بصدد توزُّع الدخل في العالم الثالث . بالنسبة إلى دافيد موراويتز (خمسة وعشرون عاماً من التطور الاقتصادي والاجتماعي ـ ايكونوميكا ـ ١٩٧٧) ، وفي ما يخص البلدان الرأسمالية المنتمية إلى شريحة الدخل المساوية (٣٠٠ دولار ، لا يحصل الـ ٢٠ ٪ الأكثر فقراً من السكان إلا على ٤,٧ ٪ من الدخل (النقطة X في الرسم البياني) ، كما لا يحصل الـ ٤٠ ٪ الأكثر فقراً إلا على ١٣,٥ ٪ من الدخل (النقطة Y) . وكما نرى ، فإن المنحنيين B_1 و B_2 يمران

على مقربة من النقطتين X و Y .



رسم بياني I
توزُّع الدخول في الصين
(منحنيات لورنز)

تبقى إذاً قضية عدم التكافؤ بين الكومونات الصينية مشكلة . إن هذه الاختلافات لها جذور جغرافية وتاريخية عميقة ، ولا يمكن أن تختفي مرة واحدة . وإزالتها تتطلّب خصوصاً هجزات داخلية مهمة وتجهيزاً هائلاً على صعيد البنية التحتية . وطالما لم تتحقق هذه الشروط ، فإن الجهد الإضافي المخصَّص للمناطق الأكثر حرماناً لا يعطي سوى مردود متواضع إذا قيس بذلك الذي يعطيه الاستثمار في المناطق المتمتّعة بشروط أفضل . إن بلداً فقيراً كالصين ، لا يمكنه تجاهل هذا الجانب من الأشياء بالكامل . لكن لا يسع مجتمعاً وطنياً مندمجاً يعتبر نفسه اشتراكياً ، أن يتسامح في وجود تفاوتات مفرطة القوة ، ومتنامية على الأخص . والحال أن المبدأ القائل « بالاعتماد على القوى الذاتية » ، والذي يعني هنا تشجيع الادخار الطوعي من جانب الكومونات ، يحمل خطر مفاقمة حالات عدم التكافؤ . ثمة تدابير تصحيحية نظرية يمكن العمل بها ، كوضع ضريبة تصاعدية على سبيل المثال ، تحوِّل لصالح الدولة والمقاطعات ، الريوع التفاضلية التي يمكن إرجاعها إلى خصب الأراضي والموقع الجغرافي . وقد اقترح جوان روبنسون ذلك . لكن السلطات اتّبعت ، في هذا المجال ، سياسات براغماتية خصوصاً ، كانت تارة تشدِّد على التساوي ، وتارة أخرى تغلِّب التفاوت ، عن طريق زيادة الحصص أو تخفيضها ، هذه الحصص المرصودة للكومونات الفقيرة من الهبات والتسليفات التجهيزية . وقد أتاحت هذه السياسات ، بوجه الاجمال ، وعلى مدى العقود الثلاثة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ ، تخفيض التفاوت رغم كل شيء .

يتميز تدرُّج الأجور في الصين بكونه مضغوطاً على نحو استثنائي . إن النسبة من ١ إلى ١,٥ أو ٢ ، التي تعني ، على ما يبدو ، الأغلبية الكبرى من الاجراء وتشكِّل المسافة الوسطية التي تفصل الشغيلة ذوي الكفاءات المنخفضة عن الفئة المتوسطة والمتوسطة العليا من التقنيين ، تتناسب أيضاً مع تكاليف التأهيل . إن النسبة ذاتها ، في الدول الرأسمالية المتقدمة ، هي من ١ إلى ٤ ،

وفي دول أوروبا الشرقية من ١ إلى ٥ ، وفي دول العالم الثالث الرأسمالي من ١ إلى ١٠ . هذا التدرُّج المضغوط للأجور لا ينفي ، بالتأكيد ، وجود تفاوتات في الدخول الحقيقية (على صورة منافع عينية) أكثر عمقاً ، وحتى وجود تجاوزات قانونية وغير قانونية ، تستفيد منها شريحة ضئيلة من الكوادر والقياديين . ولا ينفي أيضاً التفاوت في كميات العمل وكثافاته ، وفي ما يختص بالحصول على الخدمات الاجتماعية . لكن يبدو فعلاً أن هذه الظاهرات تبقى زغم كل شيء محدودة ، وغير قابلة للمقارنة بأية حال مع ما هي عليه في أوروبا الشرقية ، دون الكلام عن العالم الثالث الرأسمالي .

في النهاية ، وكما أن التدرُّج الحضري يبدو على درجة من اللاتكافؤ مماثلة تقريباً لتلك التي تعرفها الكومونات ، فإن منحنى لورنز A_3 يشكل مقاربة جيدة لتوزُّع الدخل الكلِّي في الصين . هذا بينما تعبِّر النقطتان X و Y عن الوضع في دول العالم الثالث الرأسمالي وفقاً للبنك الدولي ، ممّا يجعل المنحنى B_1 يمثِّل مقاربة جيدة لواقع توزُّع الدخول في الدول الرأسمالية الطرفية . بين هذين المنحنيين مسافة عظيمة ، لا يمكن لأي تلاعب إحصائي أن يخفضها على نحو معبِّر .

لقد تم تحديد مبادىء الستراتيجية الصينية في وقت مبكر جداً . أولاً في النص الجوهري المسمَّى « النسب العشر الكبرى » ، والذي صاغه ماوتسي تونغ منذ ١٩٥٦ . ثم حدد توجيه من قبل مجلس الدولة ، اتخذ عام ١٩٥٨ ، هدفاً صريحاً « تثبيت الأجر الحضري الوسطي بحيث يكون في مستوى الأجر الريفي الوسطي » (بالمياري ص ١٣٥) أن سلَّم الأجور المؤلَّف من « ثماني درجات » (الحد الأدنى يساوي ٣٥ يوان ويحصل عليه مبتدىء دون كفاءة يؤدي عملاً غير متعب ، والحد الأقصى (يساوي ١٠٠ يوان وهو أجر المهندس) والذي تم إثباته في الخمسينات ، بقي بدون تغيير حتى يومنا هذا .

إنها حقيقة كون النقاد الصينيين الحاليين يأخذون على السياسات السابقة تعاملها الشديد القسوة مع الفلاحين بالمقارنة مع العمال ، وليس العكس كما قد يتبادر للذهن . فيانغ جيانبي ولي كسِيزنغ مثلاً ، في تحليلهم للعلاقات بين المدن والأرياف يتحققون أنه إذا كان يلزم ، في الصين ، كيلو سماد عملياً لانتاج نصف كيلو من الحبوب . وهي النسبة الوسطية في العالم - فإن السعر النسبي للجرّار يبقى قوياً : فالجرّار بقوة ٢٠ حصان بخاري يعادل في الصين ٣٥٥٠٠ كيلو من الأرز ، مقابل ٥٥٠٠ في اليابان . ويخلصون من ذلك إلى القول بأن الأسعار الصناعية ، « المفرطة الارتفاع » ، تنطوي على تحويل للفائض من الأرياف باتجاه المدن . ليس الأمر مع ذلك مؤكّداً بهذه الدرجة . فإذا كان الناتج الصافي للمزارع يبلغ ٣٦٤ يوان عام ١٩٧٨ مقابل ٢٨٠٩ بالنسبة إلى الناتج الصافي للعامل ، فإنه لا ينبغي أن ننسى مع ذلك أن الناتج الصناعي يحتوي على كتلة الأرباح التي تموِّل الموازنة ، ومن ضمنها إذاً الامكانات المرصودة لتطوير الزراعة .

٨ - إن ستراتيجية التنمية في الصين تشكّل بلا ريب ، على امتداد فترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، أكبر نجاح لحقيقة تطوُّر الاشتراكية في عصرنا . فالصين الشعبية التي انطلقت من مستوى تطور أخفض إلى حد بعيد من مستوى تطور الهند ، والتي خرّبتها ثلاثون سنة من الحروب الأهلية ومن نهب أسياد الحرب والامبرياليين اليابانيين ، توصّلت ، على الرغم من الزيادة السكانية التي عرفتها وجعلت عدد سكانها يرتفع من ٤٥٠ مليون إلى مليار فرد ، لتأمين نمو زراعي عظيم في شروط طبيعية غير مؤاتية . وقد وضعت إضافة إلى ذلك أسس هيكل صناعي كامل ومستقل ذاتياً إزاء الخارج ، وقادر رغم مكامن التأخر والضعف فيه ، على تلبية الحاجات الأساسية للاستهلاك الشعبي ، وللدفاع الوطني ، وأخيراً لعملية تحديث الزراعة والصناعة نفسها . وقد توصلت الصين على هذا الأساس ، لحل ما لم تستطع أن تشرع به أية دولة في العالم الثالث ولو أنها أكثر غنىً وتطوراً بكثير ، وإذا كانت في أعين تقني غربي ما تزال متأخّرة ، فإنها

تمتلك الآن قاعدة تكنولوجية تتيح لها الاستيعاب على نحو سريع لعملية تسريع تحديثها العلمي ، والتحكُّم الكامل بنظامها الانتاجي ، ممّا يجعلها مهيّأة للدخول في طور الخلق التكنولوجي الفاعل .

منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وهو تاريخ بلوغ الصين أقصى توسعها وتوازنها الأمثل مع ١٣٠ مليون ساكن ومساحة مزروعة تساوي المساحة الحالية (٣ مو للفرد) تقريباً ، لم يتوقف الوضع عن التدهور . بعد مئة سنة من هذا التاريخ كان عدد سكان الصين قد بات يساوي ٤٠٠ مليون فرد ، مع المساحة المزروعة نفسها والعمر التكنولوجي نفسه . وتبع ذلك قرن من النضالات الفلاحية والحروب الأهلية والتفكُّك ، دون أن يتوصَّل أي نظام ، لا نظام الامبراطورية الممركزة ، ولا نظام التجزئة الاقطاعية ، ولا نظام الامبريالية المسيطرة ، ولا نظام البرجوازية الوطنية ، لإعادة التوازن الاجتماعي . لقد كانت الصين عام ١٩٤٩ في وضع البلدان المتلفة الأكثر بؤساً .

خلال ثلاثين عاماً ، توصَّلت السلطة الشيوعية إلى إقامة توازن اجتماعي من جديد . وقد تحقَّقت زيادة استثنائية في الانتاج المعاشي ، الذي ارتفع إلى أكثر من الضعف خلال ثلاثة عقود (مسجِّلاً معدل نمو سنوي وسطي من نحو ٣ إلى ٣,٥ ٪) ، بينما أضحَت الصناعة قادرة على توفير العناصر الداخلة الحديثة (أسمدة ، أنواع البذار الممتازة ، مبيدات ، آلات) على نحو كثيف . وتم بلوغ هذا النمو إذاً دون زيادة كثيفة في المساحات ، وبشكل شبه حصري بفضل عملية تكثيف ذكية وبفضل مراكمة مئات آلاف التحسينات الطفيفة ، ذات الكلفة الضئيلة من حيث التوظيفات التي تتطلبها . وقد نجح النظام في تحرير طاقة إنتاجية هائلة تشهد على التدخُّل الفعال للجماهير في عملية تحقيق التقدم الاقتصادي . يبقى أن النمو الديمغرافي (الموازي لـ ٢ ٪ سنوياً على الأقل) الذي لم يتم التحكُّم به على نحو صحيح ، قد محا القسم الأعظم من النتائج

المترتبة على هذا التقدم الزراعي . أما اليوم فإن متابعة هذا التقدم ستتطلب استخدام عناصر داخلة على نحو كثيف ، تملك الصناعة لحسن الحظ القدرة على توفيرها بشكل عاجل .

إن الصين بإلغائها للشروط التي تشكّل منشأ استغلال العمل ، توصلت لتجنب إعادة تشكُل هذه الشروط بصورة لا عودة عنها ، على أسس أخرى . وهي تحوي طليعة واسعة بمستوى النضج نفسه الذي يميّز الطلائع الصغيرة الأكثر تقدُماً في العالم . هذه الطليعة تملك تأثيراً اجتماعياً حقيقياً على ربع الانسانية ، وممارسة فعّالة وجرأة خلاقة حيّة . وهي التي تمكنت من صون التحالف العمالي والفلاحي ومن تأسيس مجتمع هو بالتأكيد الأكثر مساواة في العالم .

مع ذلك ، تبقى جسيمة المشكلات التي ينبغي حلها ، سواء على صعيد التطور الانتاجي أو على صعيد تثبيت علاقات الانتاج الاشتراكية وتعميق السلطة الحقيقية للشغيلة والتسيير الديمقراطي للمجتمع . وهو السبب الذي من أجله سوف نركّز في التحليل اللاحق على ما يبدو لنا أنه شكل مكامن ضعف السياسات الموضوعة قيد التطبيق وحدودها وتناقضاتها خلال كلٍ من أطوار هذه التنمية ، كما سنشير إلى الأخطار التي سوف ترافق تطبيق السياسات المطروحة في الطور الحالي . ونحن ندرك في الوقت ذاته حدود تحليلنا . إن نواقص الماضي التي تبدو اليوم بديهية ، لم تكن دائماً كذلك ، حتى في نظرنا ، في المراحل السابقة من التطور .

إن ستراتيجية التنمية خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، كشفت النقاب ، تدريجاً وعلى مراحل ، عن جملة مبادىء جوهرية ، أتاح محتواها الاشتراكي الخروج من مأزق النموذج السوفياتي . لكن إذا كانت هذه المبادىء تصلح لحقبة الانتقال الطويلة نحو إلغاء الطبقات على المستوى العالمي ، فإننا نعتقد

أن كيفيات وضعها موضع التطبيق خلال السنوات الثلاثين الأخيرة لن تعود ملائمة في العقود القادمة .

لقد ارتكزت ستراتيجية التنمية الزراعية في الأصل على : ١) تكثيف مجهود العمل واستيعاب كتلة عظيمة من السكان الريفيين . ٢) مكننة العمليات التي كانت تشكل أعناق الاختناق الرئيسة . ٣) دمج الزراعة والصناعات الريفية التي توفر العناصر الداخلة لهذه المكننة . والحال إن هذه الستراتيجية بدأت تبلغ حدّها ، كما يشهد على ذلك الهبوط الملاحظ في الانتاجية الحدِّيَّة للعمل .

لن يعود بمستطاع الزراعة الصينية أن تستوعب ١٠٠ مليون شغيل إضافي كما سبق أن فعلت في الحقبة السابقة : فطرائق تكثيف العمل الانساني في الزراعة لها سقف هو السنة المؤلفة من ٣٦٥ يوماً ، ولسنا بعيدين عن هذا الحد بالنسبة إلى النصف الأكثر تطوُّراً من المقاطعات . ثمة بلا ريب احتياطي في المناطق المحرومة ، لكن تعبئة هذا الاحتياطي ستكلف قدراً من الجهود كبيراً . إن كون المردوديات الوسطية تساوي نحو طنين اثنين بالهكتار في الصين (من ١ إلى ٣ تبعاً للمناطق)مقابل ٥,٣ من الأطنان في اليابان ، يجعل من الممكن بلوغ المستوى الحالي في كوريا بشقيها (٣ إلى ٤,٥ طن) ومستوى اليابان خلال الخمسينات ، على نحو سريع نسبياً . لكن الذهاب إلى أبعد من ذلك ، أي الارتفاع من ٣ إلى ٥ أطنان ، يستوجب العبور إلى درجة جديدة من التصنيع (أسمدة كيماوية ، مكننة أكثر شمولاً ، إنشاءات ري كبرى ، كتحويل مياه اليانغ تسه باتجاه الشمال) ، والتخصُّص (تطوير الانتاج الحيواني وإنتاج الألبان ، بوجه خاص) . لقد أصبح تحديث الزراعة بدون زيادة كمية العمل المباشر ضرورة مطلقة . ضمن هذا التوجُّه ، تتوجَّب في الأرجح إعادة النظر في وظيفة الصناعات الريفية . لا لأنها شكَّلت خطأً فهي كانت على العكس نجاحاً

كبيراً . لكن الادعاء بأن هذه الصيغة سوف تبقى إلى ما لا نهاية الصيغة الأكثر فعالية يدل ببساطة عن مثالية دوغمائية .

ينبغي أن تتابع الصناعة والخدمات هي أيضاً نموها المتسارع . وبما أن تزايد الانتاجية سوف يكون أقل سرعة منه في المرحلة السابقة ، فإن معدل نمو قوي للصناعة (وبالأحرى للخدمات) سوف يسمح باستيعاب تحويل أكثر بطئاً لقوة العمل من الأرياف . لكن ذلك يتطلّب الانتقال بسرعة من مستوى النمو الديمغرافي الحالي ٢ ٪ إلى مستوى ١ ٪ (أو حتى أقل) . ذلك يتطلّب أيضاً ، بشكل محتمل ، انفتاحاً خارجياً واسعاً . ولا ينبغي التقليل من أهمية الصعوبات السياسية التي سوف تنتج عن ذلك ، لأنه يفترض بالنظام أن يتكيّف مع هذه المرحلة الجديدة وفي الوقت ذاته صيانة مكتسبات الماوية وتطويرها .

إن الامتعاض الظاهر والأحكام القاسية التي يعبِّر بها الصينيون عن أوضاعهم تعود إلى كونهم لم يعودوا يقارنون أنفسهم في هذا الصدد بالهند . إن الماضي يبدو بالنسبة إلى الجميع ، حكومة وشعباً ، وقد انقضى إلى غير رجعة . لقد باتت المقارنة تطال من الآن فصاعداً اليابان والاتحاد السوفياتي وحتى الغرب أحياناً . لكن هذه المقارنات هي خطرة بمقدار كون هذه المجتمعات الأكثر تطوُّراً ليست مجتمعات اشتراكية . لكن ثمة مقارنات أخرى هي أكثر خطراً أيضاً : تايوان ، هونغ - كونغ ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، دول أميركا اللاتينية الكبيرة ، البرازيل والمكسيك ، التي سجّلت حقاً معدلات نمو استثنائية ، وحتى أكثر قوة من معدّلات نمو الصين خلال فترات معيّنة . على أنه ينبغي إدراك أن ما هو ممكن بالنسبة إلى بلدان صغيرة أو متوسّطة منخرطة في التقسيم الامبريالي للعمل ليس ممكناً على مستوى الصين . إضافة إلى ذلك ، ان الشروط الطبيعية هي في اميركا اللاتينية ، على سبيل المثال ، أكثر مؤاتاة بما لا يقاس . وإنما المقصود في كل هذه الحالات ، هو حالات تطور كان ثمنها فقدان الاستقلال الوطني .

أ - ثانياً : مراحل تطور الصين ١٩٥٠ - ١٩٨٠ .

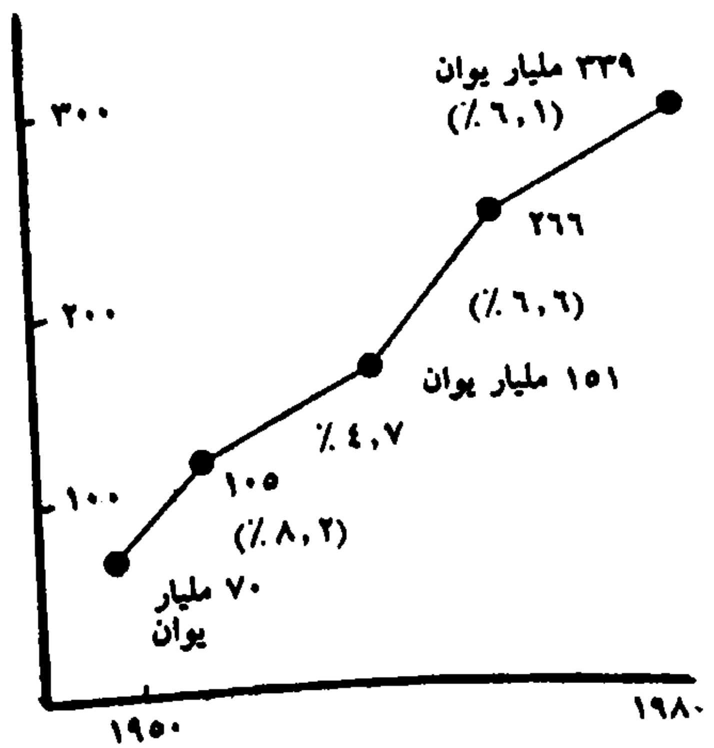
١ - ينقسم تاريخ الثلاثين سنة قيد الدرس إلى مراحل متعاقبة تملك كل منها مميزاتها النوعية الخاصة وخطها السياسي الخاص . وفي قراءة المستندات الرسمية التي تحدِّد المهمات لكل مرحلة ، يتكون لدينا إحساس بأنها تدين كل ما سبق أن تم القيام به حتى حينه : وحدها المقترحات المطروحة للحقبة الجديدة سوف تتيح حل كل المشكلات بشكل نهائي . في الحقيقة ، إن الواقع والنتائج المتفَحَّصة بهدوء تظهر تواصلاً لافتاً للنظر .

إذا أخذنا أولاً تطوُّر المعطيات الاقتصادية التي سبق أن عرضناها في جدولٍ عامٍ ، نلاحظ أن المنحنيات المعبِّرة عن التطور خلال العقود الثلاثة ٥٠ , ٦٠ و٧٠ تظهر تجانساً واضحاً . لقد انتقل الناتج الداخلي الخام ، بيوان ١٩٥٧ ، وفقاً لاستخلاصات راوسكي ، من ٧٠ مليار عام ١٩٥٢ إلى ١٠٥ عام ١٩٥٧ و١٥١ عام ١٩٦٥ و٢٦٦ عام ١٩٧٤ و٣٣٩ عام ١٩٧٨ مما يتناسب مع معدلات النمو السنوية التالية : ٨,٢ ٪ (١٩٥٢ - ٥٧) ، ٤,٧ ٪ (١٩٥٧ - ٦٥) ٦,٦ ٪ (١٩٦٥ - ٧٤) و٦,١ ٪ (١٩٧٤ - ٧٨) . ويلخِّص الرسم البياني II هذا النمو .

يمكن بالطبع تقطيع الحقبة إلى مراحل متمايزة على صعيد السياسات العامة : إعادة التعمير (١٩٤٩ - ٥٢) ، التجميع والخطة الأولى (١٩٥٣ - ٥٧) ، القفزة الكبرى إلى الأمام (١٩٥٨ - ٥٩) القطيعة مع الاتحاد السوفياتي وإعادة تصحيح المسار (١٩٦٠ - ٦٥) الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ٦٨) إعادة تصحيح المسار وتثبيته (١٩٦٩ - ٧٦) المسار الجديد (١٩٧٧ - ٨٠) . كان النمو الاجمالي أقل قوة خلال حقبة ١٩٥٧ - ٦٥ . أيضاً هبط معدل نمو إنتاج الحبوب خلال حقبة ١٩٥٨ - ٦٨ (أقل من ١ ٪ سنوياً مقابل ٥ ٪ بالنسبة إلى سنوات ١٩٥٠ - ٥٧ و٣,٣ ٪ بالنسبة إلى سنوات ١٩٦٩ - ٧٦) . بالمقابل كانت وتائر التصنيع ، خصوصاً تلك المتعلقة بالصناعة الثقيلة أكثر قوة خلال

حقبتين : سنوات الخطة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٥٧) وسنوات ١٩٦٢ - ٧٠ . أما التراكم فقد جرى التركيز عليه - وحتى أكثر مما ينبغي - خلال حقبتي الخطة الأولى والقفزة الكبرى ، وربما أيضاً حوالي السبعينات . أما بالنسبة إلى الاتجاهات المتعلقة بتوزُّع الدخل فإنها تبدو كأنها تقسم الحقبة إلى مرحلتين : حتى ١٩٥٧ ، تفاقمت بعض التفاوتات عقب إعادة التوزيع التي نتجت عن الاصلاح الزراعي . بعد ١٩٥٧ ، بدأ التحسُّن ثابتاً تقريباً في صالح الفلاحين ، بينما بقي تدرُّج الأجور بدون تغيير .

إن النقاد الحاليين للماوية في الصين يركِّزون على الاختلافات في وتائر النمو . ويقدم يانغ جيابي ولي كسباوينغ مثلاً ، بعض الأرقام التي يعتبرونها ذات دلالة (لوحة ٢٨) .



رسم بياني II
نمو الناتج الداخلي الخام في الصين ١٩٥٠ - ١٩٨٠
(بمليارات اليوان ١٩٥٧)

نلاحظ أن حقبة القفزة الكبرى لا تبدو حقبة كارثية كما قال بعضهم . إن الصعوبات الأكثر جدية طرأت خلال ١٩٦٠ - ٦١ وتسبب بها عداء الاتحاد السوفياتي من خلال السحب المفاجيء لمجموع التقنيين وإيقاف التقديمات الخاصة بالإنشاءات الجارية ، وطرأت في وقت ما من الثورة الثقافية (١٩٦٧ - ٦٨) .

لوحة ٢٨

معدلات النمو السنوية			
	الزراعة	الصناعة الخفيفة	الصناعة الثقيلة
١٩١٩ - ٥٢	١٤,١	٢٩,٠	٤٨,٨
١٩٥٣ - ٥٧	٤,٥	١٢,٩	٢٥,٤
١٩٥٧ - ٥٨	٢,٤	٣٣,٧	٧٨,٨
١٩٦٠ - ٦١	- ٢,٤	- ٢١,٦	- ٤٦,٦
١٩٦٤ - ٦٥	٨,٣	٤٧,٧	١٠,٢
١٩٦٧ - ٦٨	- ٢,٥	- ٥,٠	- ٥,١

ويعطي الباحثان نفسهما أيضاً المعدلات السنوية للنمو لقياس تطور إنتاجية العمل في قطاع صناعات الدولة (أنظر لوحة ٢٩) .

لوحة ٢٩

حقبة إعادة التعمير	١٩٤٩ - ٥٢	٪ ١١,٥
الخطة الأولى	١٩٥٣ - ٥٧	٪ ٨,٧
الخطة الثانية	١٩٥٨ - ٦٢	٪ - ٥,٤
إعادة التصحيح	١٩٦٣ - ٦٥	٪ ٢٣,١

الخطة الثالثة	١٩٦٦ ـ ٧٠	٢,٥٪
الخطة الرابعة	١٩٧١ ـ ٧٥	١,٨٪
النسبة الوسطيّة	١٩٥٠ ـ ٧٨	٤,٦٪

إذا كانت هذه الاحصاءات صحيحة فإن التراكم الخفيف قد فاق ، في الغالب ، التراكم المكثّف ، خصوصاً خلال القفزة الكبرى وحقبة ١٩٦٥ ـ ٧٥ . هذه الحقبات من التراكم الخفيف كانت تستتبع حقبات إعادة تصحيح حيث يجري التركيز على تحسين الانتاجية بدلاً من إضافة وحدات إنتاجية جديدة . هنا تبرير ، جزئي على الأقل ، لسياسات إعادة الترتيب التي اتخذت خلال حقبة ١٩٦٣ ـ ٦٥ ، وربما أيضاً لبعض التدابير المتّخذة ابتداء من ١٩٧٥ .

يصوغ بالمياري (المذكور سابقاً ص ١١٤) استنتاجه مستخدماً العبارة التالية : « ثمة وجود لطريق صيني (. . .) ما وراء التغييرات والمنعطفات التي تبدو دائماً مطلقة والتي ليست كذلك في الواقع أبداً .

من النتائج الاجمالية يمكننا ، مع كثير من التحفّظ استنتاج الخلاصات التالية : ١) مثّل الاصلاح الزراعي والتجميع نجاحين كبيرين ، إذ أنهما أتاحا إطلاق طاقة فورية مهمّة لتطوير الريف . ٢) إن التصنيع المستوحى من التجربة السوفياتية ، خلال الخطة الأولى ، كان استتبع ، لو جرت متابعته ، ضخماً متنامياً للفائض يخضع له الفلاحون . ٣) بالغت القفزة الكبرى في تقديرها لطاقات التراكم والنمو السريع ولذلك فإنها هدّدت على نحو جسيم توازن النمو . ٤) ظهرت اتجاهات لفقدان التوازن ، من النوع نفسه خلال الثورة الثقافية . ٥) خلقت القطيعة المفروضة من جانب الاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٠ صعوبات

مهمة ، لكن تم تجاوز هذه الأخيرة بسرعة . ٦) خلال السنوات الواقعة بين ١٩٦٩ و١٩٧٦ ، تم العثور على توازن يرتكز على مؤسسات باتت تستند إلى أسس صلبة ، بالأخص الكومونة .

ما يلفت انتباهنا ، على أية حال ، هو أنّ أية حقبة لم تكن سلبية أو إيجابيّة على نحو آحادي : فسنوات ١٩٥٠ ـ ٥٧ شهدت إقلاعاً استثنائياً للزراعة ، ولكن إلتواءات تسببت بها أيضاً سياسة التصنيع المستوحاة من النموذج السوفياتي ، دون أن تقود هذه الالتواءات مع ذلك إلى ما لا رجعة عنه : اقتطاع كثيف يصيب الفلاحين ونقض التحالف العمّالي والفلاحي . لقد أتاحت سنوات ١٩٥٨ ـ ٦٨ خلق الكومونات ووضع المبادىء الأساسية لتنظيمها على ثلاثة مستويات ، كما أنها ركّزت على بعض المبادىء الأساسية ـ إقامة الصناعات الريفية ، المبدأ القائل بضرورة الاعتماد على القوى الذاتية ، التساوي . . . ـ لكن أيضاً انطبعت مراراً بمبالغات يسراوية ، وإن يكن جرى تصحيحها بشكل عاجل . بينما بدت السبعينات أكثر استقراراً ، وتميّزت بنمو قوي للزراعة والصناعة على قاعدة المبادىء العائدة للحقبة السابقة . ويتبين لنا ، بشكل موازٍ : ١) أن الحقبات القصيرة التي طبقت خلالها سياسة زراعية اعتبرت يمينية ، وأكثر تُساهلاً تجاه الاقتصاد العائلي ومظاهر التفاوت في الريف (بداية الستينات مع سياسة ليو شاوشي ، ونهاية السبعينات مع السياسة النابعة من خط دنغ هسياو بنغ) لم تسرّع على نحو ملموس نمو الانتاج الزراعي . ٢) إن الحقبات القصيرة التي اعتبرت يسراوية (القفزة الكبرى ، الثورة الثقافية) لم تكن من جهتها إيجابية بشكل حصري . فغالباً ما نتج في التو ، عن ابتكاراتها التي لا مراء فيها ، هبوط في معدّل النمو . ٣) ظهر اتجاه لحدوث التواء في صالح الصناعة الثقيلة خلال كلٍّ من الحقبات الطويلة . خلاصة الأمر ، إن السبعينات ، التي تشكل السنوات التي وضع خلالها خط وسط قيد العمل ، هي أيضاً تلك التي كانت نتائجها الاقتصادية ليس فقط إيجابية ، ولكن

مرتكزة ، كما يبدو ، على توازنات سليمة .

مهما يكن من أمر ، لم تلغِ أية واحدة من المراحل المتعاقبة بشكل كامل ما كان قد تم إنجازه خلال المرحلة السابقة . إنها ، على العكس ، بتشديدها على مظاهر جديدة للتناقضات والصعوبات ، كانت تسهم في تقدُّم الخط العام . صحيح أن العناصر الجديدة كان يجري تقديمها ، في كل مرحلة ، من جانب القياديين على أنها مستحدثات مطلقة . ويُفسَّرُ ذلك بلا ريب ، ليس فقط بالتقاليد الصينية حصراً ، ولكن بأهمية المشاكل التي ينبغي حلها على مستوى أمة تشتمل على ربع الانسانية . فيجري إبرازه على أنه منعطفات حاسمة ،وما هي في الحقيقة سوى عملية ضم تجريبية إلى حد كبير لتصحيحات ونجاحات في إطار من التواصل .

ب ـ لإظهار هذه الاستمرارية سوف نستعيد على التوالي مراحل التنمية المختلفة هذه .

من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢

كانت الثورة الصينية ثورة تحرير وطني . وقد حدد ماو مهماتها وستراتيجيتها في الديمقراطية الجديدة عام ١٩٤٠ . إن قيادة البروليتاريا والفلاحين الفقراء أتاحت إنجاز ثورة وطنية ديمقراطية من نمط جديد ، خالقة الشروط لثورة اشتراكية . وإذا كان الحزب الشيوعي قد انتصر في صراع كان العدو الرئيسي فيه ، من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٥ على الأقل ، الامبريالية الأجنبية اليابانية ، فإنه كان سبق له أن قام على قاعدة الصراع الطبقي الداخلي ، في المدن ثم في الأرياف ، ووضع نفسه منذ البداية في مواجهة الطبقات المستغِلّة ، الاقطاعية والكومبرادورية . ثم وجد نفسه غداة الحرب العالمية في وضع كان العدو الرئيسي فيه من جديد كتلة الطبقات المستغِلّة المحلية التي تتحكّم بدولة الكيومنتانغ . إن ثورة الديمقراطية الجديدة هذه اتخذت بعداً

مزدوجاً ، من حيث كونها معركة تحرير وطني وثورة من أجل الاشتراكية ، أكثر اتضاحاً مما كانت عليه الثورة في فييتنام ، وكمبوديا أو كوريا حيث بقيت الامبريالية الأجنبية ، من البداية إلى النهاية ، العدو الأساسي أو الرئيس .

إن حقبة ١٩٤٩ - ١٩٥٢ لم تكن في الصين موضع أي نقد أبداً . إن تأميم المنشآت الكبرى وإنجاز الاصلاح الزراعي والنضال ضد اتجاهات الرأسمالية الخاصة وإعادة التأهيل الأيديولوجي للمثقفين وإحباط العدوان الاميركي في كوريا تطبع هذه الحقبة التي رُكِّزت فيها أسس المجتمع الجديد .

ج - من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦

ما كادت الثورة الوطنية الديمقراطية تنتهي حتى تحوَّلت إلى ثورة اشتراكية . واتضح أن التناقض الرئيسي هو ذلك الذي يضع الطبقة العاملة في مواجهة البرجوازية الوطنية التي استطاعت السلطة الشعبية أن تحل محلَّها عامة بدون عنف في ملكية المصانع .

أمَّنت سلطة الدولة أيضاً الانتقال دون إكراه من الملكية الفلاحية الصغيرة الناتجة عن الاصلاح الزراعي إلى الشكل التعاوني . هذا النجاح يتناقض مع فشل التجميع السوفياتي في الثلاثينات ، وهو الذي جرى فرضه بالقوة . لقد خلق هذا النجاح أسس التحالف العمالي والفلاحي التي لم تتزعزع تقريباً حتى الآن وجعلت قيام نموذج التنمية الاشتراكية الذي سبق تحليله ، ممكناً .

لم تكن القيادة السياسية للبلاد تملك حينئذ أي نموذج آخر غير النموذج السوفياتي . فجرى بالتالي نسخ نموذج التسيير الاداري للبلاد ، على صعيد الشكل ، عن هذا الأخير ووضعت أسس نظام تخطيط مركزي وبيروقراطي . يتميز هذا النموذج باعتماده شكل التوزيع الاداري للتجهيزات والمواد الأولية

لصالح المنشآت وبفرضه خطة إنتاج تلتزم هذه الأخيرة تنفيذها ، ويجري وضعها في الحقيقة ، بعيداً عن القاعدة . إلى ذلك ، جرت صياغة الخطة الخمسية الأولى على الصعيد التقني ، وفي الجزء الأكبر منها ، على يد اختصاصيين سوفيات .

رغم كل شيء ، أقرّت القيادة السياسية للبلاد بما تنطوي عليه ، في مجال العلاقات بين المدينة والريف ، المبادلات السلعية المتكافئة ، ممتنعة عن القيام بأية محاولة لإخضاع الفلاحين لإقتطاعات إجبارية كثيفة من أجل تمويل التصنيع . وتجنّبت أيضاً إقرار تدريج للأجور شديد التفاوت ، واعتمدت بنجاح روح المساواة التي سادت في اليابان ، في تسيير شؤون المدن المحرَّرَة .

إن النتائج المتناقضة بين الخطة التي رمت بأسس الصناعة الصينية من جهة وبالسياسة الاشتراكية الأصلية للحزب الشيوعي الصيني من جهة أخرى ، أظهرت بسرعة الحدود والمآزق التي كان يمكن أن تؤدي إليها مواصلة هذا النمط من التنمية . ويشهد نص ماو حول « النسب العشر الكبرى » على الوعي لهذه الحقيقة وعلى المجازفة التي كانت ستنطوي عليها متابعة النموذج السوفياتي : نقض التحالف العمالي والفلاحي وعارض ، عام ١٩٦٠ ، ميثاق آنشان (« الشغيلة ، الكوادر ، والحزب معاً ») ذلك الصادر عن مانيبتو غورسك (« الكوادر يقرّرون كل شيء ») .

إن هذا الميثاق ، الذي جرى تبنّيه في ختام نقاشات أُجريت في المنشآت في مناسبة النزاع مع الاتحاد السوفياتي وتناولت القضايا الأساسية (ما هي الاشتراكية ؟ ماذا تستتبع على صعيد تسيير الاقتصاد والمجتمع ؟) ، تقدّم بخمسة مبادىء : ١) أولوية الشأن السياسي على الشأن الاقتصادي : « السياسة في دفة القيادة » . ٢) توجيه الحياة الاقتصادية يعود للحزب ، لا للتقنيين . ٣)

تدخُل الحركة الجماهيرية في عملية تحديد الأهداف العامة والخاصة . ٤) إسهام الكوادر في العمل الانتاجي . ٥) إسهام العمال في تسيير المنشآت والابتكار التكنولوجي . لكن ، منذ ١٩٥٦ ، كان ماو قد عيَّن أن سياسة تنمية اشتراكية صحيحة ، تقتضي ، في كل مرحلة ، الحفاظ على علاقة متكافئة بين المدينة والريف وتدرُّجاً محدوداً للأجور وتوازناً بين الاستهلاك والتراكم يتيح نمو الأوَّل ويمنع التبذير في مجال الاستثمارات وتوازناً بين الصناعات الخفيفة والصناعات الأساسية وتحجيماً للتفاوت بين المناطق .

د ـ من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٦

خلال عشر السنوات هذه جعل النظام السياسي في الصين يتحسَّس دربه لإيجاد طريق جديد قادر على إخراج البلاد من المآزق التي تسبَّب بها تقليد النموذج السوفياتي .

انفتحت هذه الحقبة عام ١٩٥٧ بهجوم استهدف تحقيق انفتاح ديمقراطي واسع . كانت تلك حقبة « المئة زهرة » . لكن الانتقادات المناهضة ـ للاشتراكية التي ظهرت آنئذ اعتُبِرَت عن غير صواب بدون شك ـ خطرة ، لدرجة أنها تسبَّبت بإعادة النظر في هذا الانفتاح .

على أثر هذا التراجع ، كانت القيادة السياسية ستشرع عام ١٩٥٨ بتنفيذ القفزة الكبرى إلى الأمام . لكن الأهداف التي صيغت بهذه المناسبة (كمضاعفة إنتاج الحبوب والصلب في مهلة تتراوح بين سنة وبعض سنوات) كانت تعبِّر عن رومنسية اقتصادية . يبقى مع ذلك ، أن الدعوة لمبادرة الجماهير قد زعزعت مبدأ نظام التخطيط الممركز البيروقراطي واستثارت حماسةً كانت لها نتائج إيجابية . حتى اخطاء هذه الحقبة (كتعميم الأفران العالية لانتاج الصلب على مستوى كل كومونة) تضمَّنت دون شك نواحي إيجابية بإدخالها التدريب

على استخدام التقنيات الحديثة إلى الأرياف الأكثر نأياً . وقد تم خلال هذه الحقبة أيضاً ابتكار صيغة الكومونة .

من وقتها قام تنظيم الانتاج الريفي على ثلاثة مستويات : المجموعة ، (المتناسبة مع القرية الطبيعية أو مع حي من القرية) ، التي تنظِّم استخدام وسائل الانتاج الزراعية الجارية في الحالة الحاضرة من تطوُّر القوى المنتجة (الأدوات المستعملة ووسائل الجر) ، الفريق الذي يؤمن استخدام الوسائل الحديثة (مجموع الآلات) التي تتصرَّف بها عدة مجموعات ، والكومونة التي تقوم بتسيير الصناعات الصغيرة (تصنيع المنتجات الزراعية ، إنتاج بعض الأدوات ، الإنشاآت الصغيرة ، الخ) ، الخدمات والادارة . وتؤمن الكومونة الترابط بين الانتاج الزراعي ، والنشاطات الصناعية التي هي في خدمته والحياة الادارية . إن هذه الصيغة تشكل بدون أدنى ريب ابتكاراً مهماً على صعيد بناء الاشتراكية ، من حيث أنها تتيح تجنُّب مركزة بيروقراطية مفرطة في مجال تسيير الجهاز الانتاجي ، كما أنها تجيز اندماج الزراعة والخدمات ـ وإن يكن على مستوى متواضع ـ مجسِّدة بذلك ستراتيجية تصنيع أولوي في خدمة التنمية الزراعية . إن النظام يرتكز على الثقة بالجماهير الشعبية وهو سوف يتيح في المستقبل تطور إنتاج قائم على استصناع المواد الزراعية يشرف عليه شغيلة الريف . كما أنه يتعارض بشكل صريح مع التحكُّم البيروقراطي بالفلاحين الذي تمارسه الدولة السوفياتية .

مع ذلك ، عندما ابتكرت هذه الصيغة ، كانت كيفيات تنظيمها على ثلاثة مستويات موضع قرارات متتالية متناقضة . وقد ظهرت محاولة تحقيق التجميع الشامل على مستوى كل كومونة مرتين ، مرة في البداية عقب ابتكار صيغة الكومونات ، ومرة ثانية في وقت لاحق . إن تسريع الأشياء على هذه الصورة يستتبع دائماً العسكرة البيروقراطية والادارية . ولم تتأخر التجاوزات في

الظهور : التعبئة ـ « الحماسية » ظاهراً ، والقسرية في الواقع ـ لقوى العمل ، التنظيم شبه ـ العسكري ، الثكنات والمطاعم الشعبية ، الخ . وقد ظهرت عدم فعالية هذه الأساليب بسرعة : بحيث أدى فتور همّة الشغيلة والأعمال غير المجدية لإضعاف طاقات الانتاج الأولوية . إن الثورة الثقافية (ونظام بول بوث في كمبوديا) دفعا أحياناً بهذه الأخطاء إلى حدها الأقوى ، علماً أنها لا تقوّي في شيء السلطة الحقيقية للجماهير في مواقع الانتاج . نفهم أن هذا النمط من الانحرافات يمارس جاذبية ثابتة على شرائح الشباب المفصولين عن الحياة الاجتماعية والانتاج ، لكنه يصطدم ، لدى جماهير الشغيلة ، بتحفظات قوية . إضافة إلى ذلك ، إذا كان هذا الشكل من اللامركزية الفوضوية (رفض اللجؤ للسوق ، الابقاء على مبدأ التسيير الاداري) يخفّض قوة السلطة المركزية ، فإنه بالمقابل ينزع لتدعيم السلطات المحلية المختلفة ، التي تجد في التقليد الاقطاعي الصيني تشجيعاً خاصاً لها .

وإذا كانت الأشياء حصلت على هذه الصورة ، فذلك لأن نقد التحريفية لم يكن وقتها قد توصّل بعد لادراك الدور الموضوعي الذي يقوم به التحطيط الممركز البيروقراطي في مجال تدعيم سلطة برجوازية الدولة . والتسيير الشعبي ، كان يغفل استبدال مبدأ نظام التخطيط المركزي بنظام آخر للتسيير الاقتصادي الشامل للبلاد .

هذا التناقض هو الذي يفسّر بلا ريب حالة الضيق التي كان يعبّر عنها . فيظهر حينئذ الميل للتغلب عليها من خلال عملية هروب إلى الأمام ، وقد تجَلّى بمحاولة نقل مسؤوليات تنظيم الانتاج الزراعي من المجموعة إلى الكومونة . يعبُر عن ذلك مقال شن بودا الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٥٧ . ولو أتيح لهذه المحاولة أن تبلغ غايتها لكانت هدّدت دون أي شك التحالف العمالي والفلاحي . وكان أدّى ذلك ، مفارقةً ، إلى مفاقمة جديدة للطابع البيروقراطي والممركز للتسيير الاقتصادي . والحقيقة أن هذا الخطأ لم يُرتكب . وتمّ منذ

١٩٥٩ تصحيح هذا النوع من التجاوزات واحتساب العمل على مستوى كل مجموعة .

إن صعوبات سنوات ١٩٦٠ ـ ٦٣ تجد بلا ريب جذورها جزئياً في عملية الهروب هذه إلى الأمام . على أن العامل الأكثر أهمية في هذا الصدد كان السحب الفجائي للمساعدة السوفياتية عام ١٩٦٠ والعزلة التي وقعت الصين فيها في تلك الفترة مصطدمة في آن معاً بعداء الاتحاد السوفياتي (إدانة المساعدة الذرية ، مساندة الهند في حرب الحدود) والولايات المتحدة (عدوانية تايوان ، قصف كيموي) . وإذا كان قد تم استدراك الوضع بسرعة نسبياً ، خصوصاً من خلال العودة لاحتساب العمل على مستوى المجموعة ، فإن التعديلات لم تصل إلى حد إعادة النظر في هياكل التخطيط المركزي .

ربما يكون هذا النقص هو الذي يفسّر العوائق التي صادفها وضع مبادىء ميثاق آنشان موضع التنفيذ ، حيث أن التخطيط الإداري يجعل التسيير العمالي دون هدف . لكن هذه العوائق تجد أيضاً أصلها بشكل محتمل في المقاومة (السلبية على الأقل) التي أبداها الكثير من الكوادر . ولم يكن لمحاولات إعادة التثقيف (حركة التثقيف الاشتراكي) إلا أن تعطي نتائج محدودة طالما لم يتم إحلال نظام تسيير اقتصادي جديد بشكل كامل محل التخطيط المممركز .

هـ ـ من أيار ١٩٦٦ إلى ت١ ١٩٧٦

لقد عبرت حقبة الثورة الثقافية ولواحقها في البداية عن نفسها من خلال هجوم استهدف « مركز القيادة » ، أي الكوادر والحزب ، الذين اعتبروا بصورة شاملة ، القوة الرجعية المقاومة للتغيير (إحلال اللامركزية والسلطة العمالية) . ثمة سهولة أكبر اليوم في التحقق من أن هذا الهجوم ، الذي كان بالتأكيد مبرّراً جزئياً ، لم يكن ليتاح له إعطاء نتائج صلبة طالما أن نظام التخطيط الاداري

الممركز بقي بدون خيار بديل . والحال أن الدعوة المستمرة لمبادرة الجماهير شكلت بالضبط إحدى تناقضات هذه الحقبة ، في حين أن هذه الجماهير كانت تجد نفسها ضمن نظام لا يتيح لها ممارسة تأثير فعلي على الواقع . وكان محتماً ضمن هذه الشروط أن تنحط الثورة الثقافية إلى صراعات يحكمها الالتباس وأن تنمو في النهاية باتجاه محاولة فرض الشيوعية بالوسائل البيروقراطية . وظهرت من جديد نزعة الهروب إلى الأمام من خلال محاولة نقل التسيير الاقتصادي مجدَّداً ، من يد المجموعات وإيكاله للكومونات . لكن لم يتم هذه المرة أيضاً خطو هذه العتبة بشكل لا عودة عنه .

لقد خلقت هذه الصراعات الملتبسة كما النواقص في مجال نقد التحريفية والتخطيط البيروقراطي ، بلا ريب شروطاً ملائمة لعملية اغتصاب جزئي لبعض السلطات ، ولانبعاث سلطات محلية تستند إلى التقليد الاقطاعي القديم . هذا الطابع ، المتصف في آن معاً بثورية نواياه و« بستالينية » الأساليب التي اعتمدها ، ربما يفسر محاولة هرب لنيما بياو إلى الاتحاد السوفياتي عندما أحس بانكشاف أمره . لكن نواقص الحقبة وأخطاءها لم تؤ د مع ذلك ، أبداً إلى نقض التحالف العمالي والفلاحي . لقد تحركت القيادة السياسية للبلاد منذ بداية السبعينات لمواجهة تطور الصراعات الداخلية ، ولكن مرة أخرى أيضاً ، دون أن تعي ضرورة إعادة النظر في التخطيط الممركز البيروقراطي ، وتالياً ضرورة منح القيمة والسلعة وعلاقات التبادل السلعي مكاناً أكثر حسماً في ميدان تسيير الاقتصاد . ذلك أنه على هذه القاعدة فقط يمكن للتمرُّس التدريجي على التسيير الشعبي أن يجد الإطار الملائم لتطوره .

٣ ـ إن ما يميز مجمل حقبة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٦ هو إذاً المواجهة القائمة بين الاتجاه نحو الاشتراكية والاتجاه إلى كبح النجاحات في هذا المجال . ويعكس التوجه نحو الاشتراكية الدور الفاعل للطبقة العاملة والفلاحين في الحياة الاجتماعية للبلاد ، والدور ـ الجزئي ـ للدولة التي تمثلهما والحزب الشيوعي

الذي يقودهما . أما الاتجاهات لمقاومة هذا التوجه فتنتمي إلى آفاق مختلفة وهي من طبيعة متنوعة . ونحن نجد لذلك أربعة مصادر رئيسية على الأقل :

أ) الدولة نفسها ، من حيث كونها حتمية وغير قابلة للإلغاء على مدى حقبة تاريخية طويلة (حتى اختفاء الأمم والنظام العالمي للدول) ، والتي بسبب وجودها بالذات ، تملك نوعاً من الاستقلال الذاتي إزاء الطبقات الاجتماعية التي هي مبدئياً أداتها . وإلى أن تتحقق ، بعد أجل طويل ، شيوعية ما تزال غير معروفة ، فإن النزوع لانبعاث أشكال التسلط والاستغلال وكوارثهما ، يستمر قائماً . ذلك يعني أن صراع الطبقات ، الذي لا يمكن اختزاله إلى الصراع ضد بقايا الطبقات المستغِلّة السابقة للثورة ، لن يؤذن بالانتهاء إلا مع التحقق الكامل للشيوعية .

ب) إن الوعي على مراحل لطبيعة هذا الصراع وللطريقة التي اعتمدتها التحريفية في حله ، عبر تحويل الدولة إلى مستغِل وإلى قاهر للشعب ، برز ليس انطلاقاً من مسائل جوهرية ، وإنما من خلال التظاهرات الخارجية للتحريفية ، كإرادة السوفيات وضع الصين تحت وصايتهم وفرض سيطرتهم في مجال العلاقات الدولية . ولم تتكشف حقيقة كون تنظيم التسيير الاقتصادي بواسطة التخطيط البيروقراطي المركزي يرتبط بشكل ضيق بالطبيعة المستغلة للدولة السوفياتية إلا في السنوات الأخيرة . كما أنه ، وبسبب التباس يسراوي وستاليني في آنٍ معاً مشابه لذلك الذي ساد في الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثينات ، بقي التخطيط الممركز وإلغاء العلاقات السلعية ، ولفترة طويلة ، يعتبر ضرورة . وبنتيجة ذلك كانت تصطدم الدعوات المتكررة لمبادرة وتدخل الجماهير سياسياً بالحاجز غير القابل للتجاوز لهذا النمط من التسيير الذي يضعف أهمية وفعالية التدخل الشعبي .

ج) أنه لا يمكن أيضاً إضفاء هالة مثالية على الجماهير الشعبية نفسها

عمالية كانت أو فلاحية والأخذ بالأسطورة التي تعتبر أنها تريد فوراً الشيوعية وديموقراطية عالية التطور وانها تملك وعياً ناجزاً في ما يتعلق بالوسائل الفعالة للتسيير الاشتراكي . فالفلاحون والعمال الصينيون الذين ما كادوا يخرجون من آلاف السنين من الاقطاعية ، والأهداف التي على أساسها توحدوا فيما بينهم ، وفي آنٍ معاً ، ضد الامبريالية الأجنبية والطبقات الاقطاعية المحلية المستغِلّة والكومبرادورية ، كل هذه لا تسمح بجعل هؤلاء الفلاحين والعمال يبلغون الوعي الناجز والكامل « للانسان الجديد » أكان ذلك على مستوى الفرد ، أم على المستوى الجماعي . إن تطور هذا الوعي لا يسعه إلا أن يكون تدريجياً وهو سوف يحتل بالتأكيد حقبة زمنية طويلة وهو لن يتحقق إلا عبر عملية أخذ باليد تدريجية لشؤون التسيير والديمقراطية وبالتغلب خطوة فخطوة على التناقضات التي تتسبب بها هذه الممارسة . إن وعياً كهذا لا يمكن التوصل إليه بالتثقيف الذي يبقى ، تعريفاً ، مجرداً . نفهم منذئذٍ لماذا تأتي المبادرات التي تميز كلًا من الفترات المتعاقبة ، من فوق وهو ما سيبقى شأنها فترة طويلة بلا ريب . ستكون الحال عينها في كل مكان من العالم خلال حقبة الانتقال الطويلة نحو إلغاء الطبقات . ذلك صحيح أيضاً بالنسبة إلى الدول الرأسمالية المتطورة حيث تشوبها الأيديولوجية والممارسة الاجتماعية البرجوازيتين تشكل عائقاً من الطبيعة ذاتها (ولو أن تقاليد الخضوع الاقطاعي قد محاها التاريخ) .

د) العامل الرابع : الشروط الموضوعية لتطور القوى المنتجة والمناخ العالمي .

لقد خلق التطور اللامتكافىء على المستوى العالمي وضعاً كان من نتيجته أن الاختراقات في اتجاه الاشتراكية تحدث أولاً في البلدان المتأخرة . إن تطور القوى المنتجة فيه ضرورة موضوعية ، ليس فقط للحفاظ على الاستقلال الوطني ، وإنما أيضاً لتأمين حاجات الاستهلاك الشعبي . لهذا السبب فإن وهم

إمكانية تسريع هذا التطور ، إما باعتماد إجراءات جزئية مستوحاة من التطور الرأسمالي أو باعتماد إجراءات بيروقراطية مستوحاة من تجربة الاتحاد السوفياتي ، لا يفتأ يعاود الظهور دون كلالٍ . ويظهر التاريخ والمنطق أن هذه الاجراءات إذا كانت لا تسرِّع على نحو جدي تطوير القوى المنتجة فإنها على أية حال تشوه منحاه .

وإذا تفحصنا على هذا الأساس تجربة السنوات ١٩٤٩ - ١٩٧٦ ، فإن الجوانب الإيجابية فيها تطغى إلى حد كبير على النواحي السلبية . هذه الجوانب الإيجابية هي التالية :

أ) لقد استمر التحالف العمالي والفلاحي على امتداد الحقبة بكاملها . وقد هدد هذا التحالف مرتين : في أثناء القفزة الكبرى إلى الأمام وفي فترة ما ، من الثورة الثقافية ، لكنه لم ينفرط أبداً . وبقي احتساب العمل يحصل في مجمل الحالات على مستوى الفريق وتمنعت الدولة عن إخضاع الفلاحين لأي اقتطاع دائم وإجباري ، عنيف ومهم . في الوقت ذاته ، جرى الحفاظ في قطاعي الصناعة والخدمات على مساواة نسبية في الأجور ، على حد أدنى من الضمانات المقبولة ، وعلى إشراف نسبي من قبل الشغيلة على تنظيم العمل .

ب) لهذا السبب ، حافظت الدولة خلال كل هذه الفترة على محتوى شعبي ، عمالي وفلاحي . بهذا المعنى ، يصح القول أن « غالبية الكادرات جيدة » . ولم تنحط الدولة بدورها ، في أي وقت ، باتجاه ديكتاتورية بوليسية كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي . لكن ممارسة الديمقراطية داخلها تبقى بلا ريب محدودة خوفاً من انبعاث الأفكار البرجوازية والاقطاعية مجدَّداً . لا ريب أيضاً في أن النزوع لاستخدام الوسائل العنيفة قد عاود الظهور مرات عديدة . لكن حالات الضعف هذه لم يتح لها أن تفعل على نحو منهجي لدرجة تغيير محتوى الدولة .

ج) لقد تمكنت الصين خلال كل هذه الحقبة المحافظة على استقلالها الذاتي الوطني وتدعيمه . وأنشأت بدون مساعدة خارجية هيكلاً صناعياً كاملاً ، مما منحها استطاعة دفاعية وطنية وقدرة على التفاوض دولياً لا يستهان بهما . وقد تمكنت من استيعاب التكنولوجية المستوردة التي جرت مطابقتها بحدود معينة مع الطابع الاشتراكي للمجتمع ، مما أتاح وضع الأسس لطاقة خلق في هذا المجال يمكنها فتح المجال أمام تطور للقوى المنتجة من نمط جديد .

إزاء هذه النتائج الايجابية ، تبدو الأخطاء والتجاوزات والنواقص ذات جسامة غير مهمة في حقيقة الأمر إذا قورنت بما توحي به قراءة حرفية للأحكام التي تصدر عن القيادة الصينية . ثمة بلا ريب درجة من الرومنسية الاقتصادية كانت وراء تحديد أهداف هذه المرحلة أو تلك . ولا شك أن المبدأ ، الصحيح ، القائل بالاعتماد على القوى الذاتية قد بولغ في تطبيقه وذلك على حساب ما تقتضيه العقلانية . مثالان على ذلك : الأول يتعلق بمسألة تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل مقاطعة : وإن يكن ذلك يجد تبريره جزئياً في الضرورات العسكرية ، وجزئياً أيضاً في تخفيفه للآثار السلبية للمركزية على مستوى بلاد تعد مليار نسمة . هذا الشكل من اللامركزية قد أسهم بإعادة بروز التقليد الاقطاعي القديم لأسياد محليين . والمثال الثاني يتعلق بمسألة تصنيع تجهيزات من قبل المعامل لاستعمالها الذاتي ـ وإن تكن عملية التصنيع هذه ، رغم كونها مكلفة وذات طابع تبذيري ، قد سهلت بدورها عملية الحصول على الكفاءة التقنية .

في ما هو أبعد من الأخطاء ، ما يظهر بالنسبة إلى مجمل حقبة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٦ ، هو الحدود التي اتصفت بها التجربة الصينية في ميداني التسيير الاقتصادي والديمقراطية :

ـ بقي التسيير الاقتصادي لفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٦ متصفاً بالتناقض بين الارادة في تحقيق تدخل فعّال للشغيلة وبين مفهوم التخطيط من حيث أنه عقبة

تجعل مبادرة الشغيلة وأشرافهم مفتقدين لمجال فعلهما الحقيقي . كان ينبغي ، للتغلب على هذا التناقض ، الاعتراف بالدور الضروري للتبادل السلعي بين الوحدات الانتاجية . ولكي يتم ذلك ، كان ينبغي وفي آنٍ معاً تحقيق فهم أفضل لطبيعة التحريفية السوفياتية والتخلص من الصيغ الدوغمائية حول القيمة ، والسلعة والعلاقات السلعية .

ـ اتصفت الحقبة بمجملها بضعف الممارسة الديمقراطية أيضاً ، هذه الحدود تعود إلى الموافقة الاجماعية الدوغمائية ، الموروثة من تاريخ الحركة العمالية واللينينية والتجربة الروسية ، على إدانة أحادية الجانب للديمقراطية البرجوازية وعلى مفهوم خاطىء للدولة والحزب . لقد استشعرت في عدة أحيان ، مخاطر تطور سلبي في طريقة عمل الدولة والحزب ، خصوصاً في بداية الثورة الثقافية ، ولم تكن الهجمات التي نتجت عنها قد عممت في الأرجح أكثر مما يجب . لقد استثارت على أية حال ردود فعل ذات وجهة صحيحة . لكنها خلقت أيضاً فراغاً وهذا الفراغ كان من الممكن أن تملأه سلطات ذات طبيعة متنوعة وأكثر سلبية أيضاً من تلك التي كان يمارسها الحزب حتى ذلك الحين . ولكي يتم تجاوز هذا التناقض بين إرادة الديمقراطية والحاجة إليها من جهة ، وبين الحدود التي تتصف بها ممارستها من جهة أخرى ، كان ينبغي الذهاب حتى الجذور ، أي على الأقل إلى بعض جوانب اللينينية .

ثالثاً : تطور الصين بالمقارنة مع تطور الاتحاد السوفياتي ودول العالم الثالث .

أ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥

« كم هي جميلة الصين لو نظرنا إليها من بنغلاديش » : هكذا صرح رينيه ديمون . يمكننا أن نضيف أيضاً : لو نظر إليها من دلهي ، هونغ كونغ ، سيول ، سان باولو أو موسكو . إن إحصاءات البنك الدولي التي نوردها في اللوحة ٣٠ ، تضع الصين في الحقيقة ، في قائمة الأوائل في ما يتعلق بالنمو المحقق بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٧٥ .

اللوحة ٣٠

	إجمالي الناتج القائم بالفرد (بدولارات ١٩٧٤)		ارتفاع إجمالي الناتج بالنسبة لكل فرد
	١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠ - ١٩٧٥
الصين	١١٣	٣٢٠	٤,٢
دول العالم الثالث باستثناء الصين	١٨٧	٤٠٠	٣,٠
ومنها :			
أفريقيا	١٧٠	٣٠٨	٢,٤
أميركا اللاتينية	٤٩٥	٩٤٤	٢,٦
الهند	٩٥	١٣٩	١,٥
ساحل العاج	٢٨٣	٤٦٠	٢,٠
كوريا الجنوبية	١٤٦	٥٠٤	٥,١
هونغ كونغ	٤٧٠	١٥٨٤	٥,٠
العراق	٣٨٤	١٣٢١	٥,١
البرازيل	٣٧٣	٩٢٧	٣,٧
الدول المتقدمة	٢٣٧٨	٥٢٣٨	٣,٢
ومنها :			
الولايات المتحدة	٣٩٥٤	٦٤٩٥	٢,٠
يوغوسلافيا	٤٢٩	١٣٦٤	٤,٧

بالنسبة إلى فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ ، تبلغ معدلات نمو إجمالي الناتج القائم لكل فرد ، تبعاً لإحصاءات البنك الدولي ، النسب التالية :

الصين	٥,٢ ٪ بالسنة
الهند	١,١ ٪ بالسنة
الباكستان	١,٤ ٪ بالسنة
بنغلادش	- ٠,٥ ٪ بالسنة
الاتحاد السوفياتي	٣,٨ ٪ بالسنة
الولايات المتحدة	٢,٩ ٪ بالسنة

٢ ـ إن نموذج التنمية في الصين خلال الثلاثين سنة الممتدة بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ فيه من التواصل ، كما رأينا ، أكثر مما فيه من الانقطاع . لا يمكننا قول الشيء ذاته بالنسبة إلى نموذج التنمية السوفياتي . فلقد شكلت سياسة التجميع خلال الثلاثينات منعطفاً فعلياً في التجربة السوفياتية واضعة حداً للسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . كانت الحرب العالمية الأولى ثم الحرب الأهلية قد تسببتا باختلال الاقتصاد وهبوط الانتاج . شكلت سياسة النيب ، المستندة إلى تحالف عمالي فلاحي ، نجاحاً لا مراء فيه : فقد بلغت أرقام الانتاج عام ١٩٢٧ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩١٣ ، بينما ارتفعت المداخيل الحقيقية الوسطية للعمال والفلاحين بالغةً مستويات أفضل بشكل ملحوظ ، وخصوصاً بالنسبة إلى الفلاحين الذين استفادوا من الاصلاح الزراعي . وكان التفاوت بين المدينة والريف ، المميز للرأسمالية في معرض الانخفاض . ضمن هذه الشروط ، كان نمو صحيح ، متصل من حيث وتائره ومتوازن بين الزراعة والصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة ، يشرع في الاتحاد السوفياتي في أواخر العشرينات غير أن هذا التطور كان سيطرح لاحقاً مشاكل جدية ، لأن الفلاحين لم يكونوا مستعدين لتقبل أشكال تنظيم للانتاج غير تلك المتمثلة في الانتاج الصغير القائم على الملكية المفتتة التي أتاحتها الثورة . كان ثمة خطر حقيقي قائم يجسده تبلور تمايز رأسمالي داخل صفوف

الفلاحين . وكان ممكناً بالطبع حصره ضمن حدود معينة لكن ذلك كان سيتم في الأرجح على حساب النمو الزراعي . على أن تسريع النمو الصناعي كان يشترط مسألتي تحسين المستوى المعيشي والتحديث الضروري للطاقات الدفاعية . هذه الأخيرة كانت تتطلب بدورها تسريع الانتاجية الزراعية التي بدونها ما كان يمكن لعملية التصنيع إلا أن تعتمد على عملية اقتطاع بدون مقابل تخضع له الزراعة .

لقد جرى اعتماد هذا الخيار الأخير في نهاية جدال حاسم . وحدد نظام الكولخوزات ، والتسليم الاجباري لانتاج غير مدفوع الثمن عملياً والسيطرة على التعاونيات من قبل الدولة بواسطة مراكز الآلات والجرارات (S.M.T.) التي أقيمت في بداية الثلاثينات ، نمط النمو السوفياتي ووتائره طيلة الفترة التي امتدت حتى إصلاحات خروتشوف في الخمسينات . لقد أضحت خصائص هذا النمو معروفة : تحقيق تصنيع بوتائر مرتفعة خلال الثلاثينات قائم على استيعاب اليد العاملة ، واستمرار ذلك خلال الخمسينات بعد إنجاز عملية إعادة التعمير . لكن ركود الزراعة أيضاً جعل إذن المعدل الوسطي للنمو الاجمالي يراوح حول ٧٪ سنوياً : ركود الأوضاع المعيشية للجماهير ، لا بل تقهقرها والتي عادت فلم تبلغ مستواها العام ١٩٢٧ إلا حوالي عام ١٩٦٠ بالنسبة إلى العمال وفي منتصف العقد الذي يليه بالنسبة إلى الفلاحين .

تبين دراسة جوفان بافلفسكي ، مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي بين ١٩١٧ و١٩٨٠ (ايكونوميكا ، ١٩٧٥) ، هذا التطور للمداخيل الحقيقية المقارنة للعمال والفلاحين السوفيات . ويظهر الرسم البياني III المأخوذ من المؤلف المذكور ، الاختلافات الجوهرية التي تباعد بين نموذج التنمية هذا وبين ذلك المعتمد في الصين .

ابتداء من عام ١٩٦٠ ، افتتح إلغاء مراكز الآلات والجرارات ونقل

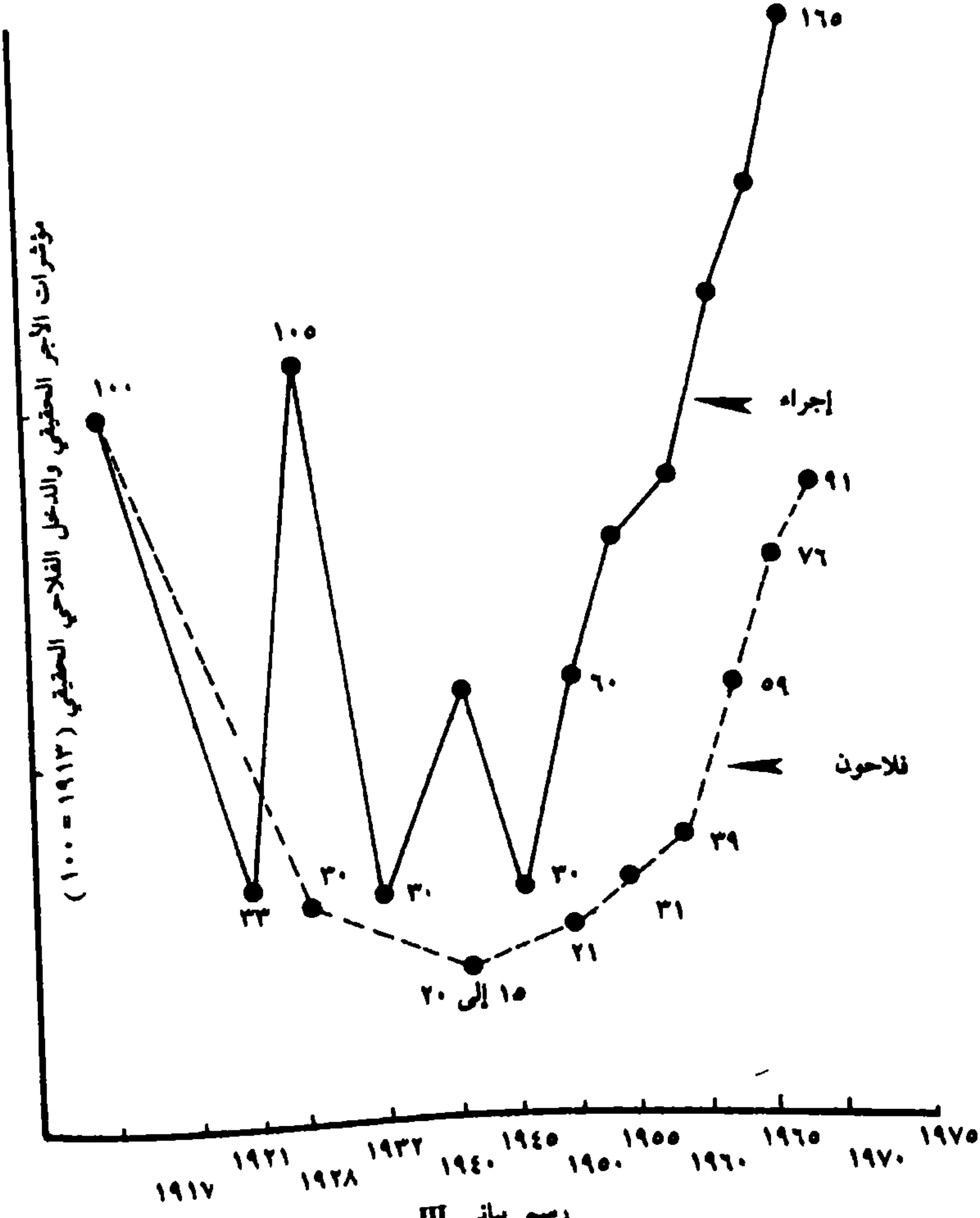
ملكيتها للكولخوزات التي جرى تجميعها قبل ذلك ، ومراجعة أسعار كميات الانتاج التي يصيبها التسليم الاجباري ، حقبة ثالثة في سياق التنمية السوفياتية ، تميزت بتواصل أكبر في نمو المداخيل الفعلية للعمال والفلاحين . لكن هذا النمو بقي متواضعاً : بلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي السوفياتي لكل فرد ، خلال فترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٤ ٣,٨٪ (مقابل ٥,٢٪ بالنسبة إلى الصين) ، تبعاً لأرقام البنك الدولي . على أن نمو الدخل الحقيقي بقي أقل من نمو الناتج : بلغت النسبة بين الناتج للفرد والدخل الحقيقي للفرد ١,٣٦ خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ و١,٣١ خلال فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠ و١,٣٤ خلال فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ و١,١٥ خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ و١,٠٣ خلال فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ . وحتى عام ١٩٧٠ بقيت حصة كبيرة جداً من النمو مكرّسة لأهداف أخرى غير الاستهلاك : لتسريع التوظيفات والإنفاقات العسكرية (أنظر بافلفسكي ، ص : ١٦٧) . تبقى فعالية هذا القدر المفرط من التوظيفات موضع نقاش لأن معدل نمو الرأسمال الثابت يبلغ ٨,٨٪ سنوياً ، خلال فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ مقابل ٧,٦٪ بالنسبة إلى نمو الناتج الداخلي القائم . هذه النسبة هي معكوسة في كل البلدان الأخرى ومن بينها الصين . من جهة أخرى وبالرغم من تحسن شروط المعيشة في الريف فإن التفاوت يزداد بين الأجر العمالي الوسطي وبين الدخل الفلاحي : بعد أن كانت النسبة ٢ إلى ١ عام ١٩١٣ أصبحت ٢,٥ إلى ١ عام ١٩٧٥ .

أصبح النمو الاقتصادي في الصين يتجاوز ، منذ ١٩٦٠ ، مثيله في الاتحاد السوفياتي . لا شك أن هذا الأخير عرف خلال الثلاثينات ، ثم خلال الخمسينات معدلات نمو إجمالية أفضل ، على الرغم من الكارثة الزراعية وبفضل عملية تصنيع قسري . تعتبر نسبة ٧٪ معدل نمو إجمالي أقصى بالنسبة لهاتين الحقبتين (أنظر أعمال ابراهام برغسون ، غريغوري غروسمان ، فاسيلي ليونتياف) . لكن هذا النمو بدل أن يكون له تأثير كرة ثلجية خلق بالتواءاته

الأصلية عوامل الكبح اللاحقة التي أصبحت من الآن فصاعداً واضحة للعيان وغير قابلة للتجاوز بدون أي شك ضمن إطار النظام الحالي : أصبحت استحالة المرور من تراكم خفيف تحقق خلال الثلاثينات والخمسينات إلى تراكم مكثف ، تمثل الأزمة الدائمة للنظام السوفياتي . ويصطدم نمو دول الشرق الأوربي بالصعوبات ذاتها ، خلا يوغوسلافيا (التي يشابه معدل نموها ـ ٥,٩ ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٤ ـ مثيله في الصين ، تبعاً لأرقام البنك الدولي) .

لكن المقارنات تصبح أكثر مواتاة للصين ومن بعيد أيضاً إذا أخذنا في الاعتبار عائق الفيض السكاني الذي يقع على كاهل الزراعة فيها . يمكننا إقامة البرهان على ذلك بالضد ، أي بفشل السياسة الزراعية البيروقراطية في فييتنام حيث تشابه الشروط الطبيعية والتاريخية للزراعة مثيلتها في الصين . وهي تصبح مواتية بدرجة إضافية أيضاً إذا عرفنا أن النمو المتواضع للهند والنمو المتوسط للاتحاد السوفياتي ترافقهما التواءات وتفاوتات في توزيع الدخل لا يمكن بأي شكل مقارنتهما بما هو عليه الوضع في الصين .

٣ ـ إن مقارنة نتائج ستراتيجيات التنمية في الصين والهند هي في الواقع بليغة . في المجال الزراعي ، وفيما تدنت مساحة الأرض المتوفرة في الصين من ٠,١٩ هكتار للفرد عام ١٩٥٠ إلى ٠,١٣ هكتار للفرد عام ١٩٧٥ (في الهند انخفضت من ٠,٣٣ إلى ٠,٢٣ هكتار للفرد في الفترة ذاتها ، أي أنها بقيت أعلى بنسبة ٧٠ ٪ عن مثيلتها في الصين) ازداد إنتاج الحبوب فيها من ١٩٧ كلغ للشخص إلى ٢٦٤ (بزيادة ٣١ ٪) ، في الوقت الذي ارتفع فيه هذا الانتاج من ١٤٤ إلى ١٨٥ كلغ للشخص في الهند (بزيادة ٢١ ٪) . في مجال الطاقة سجلت الصين أيضاً نتائج أعلى بكثير : فقد انتقل إنتاج الكهرباء من ٨,٥ كيلوواط إلى ١٣٢,٧ كيلوواط للفرد بين ١٩٥٠ و١٩٧٥ (أي أن الانتاج ازداد ١٦ مرة) ، بينما بلغت هذه الأرقام في الهند على التوالي : ١٤,٦ و١١٤,٤ كيلوواط (أي ازداد الانتاج ٨ مرات) . بالنسبة إلى إنتاج الفحم :



رسم بياني III

تطور المداخيل الحقيقية في الاتحاد السوفياتي ١٩١٣ - ١٩٧٥

انتقل هذا الانتاج من ٨١ إلى ٤٧٨ كيلو ١ فرد في الصين بين ١٩٥٠ و١٩٧٥ (تضاعف ٦ مرات) مقابل ٩١ و١٤٩ في الهند (ازداد ١,٦ مرة) . وأخيراً تضاعف إنتاج الصلب في الصين ٣١ مرة خلال هذه الحقبة (منتقلاً من ٠,٧ إلى ٢١,٩ كيلو ١ فرد) ، مقابل ٣ مرات فقط في الهند (حيث كان الانتاج على التوالي ٢,٨ و٨,١ كيلو / فرد) . لم يعد ممكناً اليوم مقارنة الصين بالهند وهي التي انطلقت عام ١٩٥٠ من مستوى أدنى من مثيله في الهند .

لا بل ان الصين تتحمل المقارنة مع أكثر النجاحات الرأسمالية سطوعاً ، علماً أن هذا النجاحات هي إلى حد بعيد أكثر هشاشة . يعطي البنك الدولي لفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ المعدلات التالية : البرازيل ٦,٩ ٪ ، المكسيك ٦,٧ ٪ ، تايوان ٩,٤ ٪ ، هونغ كونغ ٨,٨ ٪ ، كوريا الجنوبية ٧,٢ ٪ . ولا يتجاوز أي من هذه المعدلات مثيله في الصين بشكل قوي ، علماً أن هذه الأخيرة بلغت هذا المستوى دون أن تضحي لا باستقلالها الوطني ولا بالشروط المادية لعموم الشغيلة .

٤ - إن تفوق الستراتيجية الاشتراكية الماوية على التسراتيجية الدولانية التحريفية في ما يتعلق بوتائر نمو القوى المنتجة لا يتبين فقط من المقارنة بين الصين والاتحاد السوفياتي . إنه يتأكد من خلال المقارنة بين كوريا الشمالية ، فييتنام وكوبا .

لقد سجلت كوريا الشمالية نمواً اقتصادياً وضعها مع الصين في المقدمة ، ليس بين دول العالم الاشتراكي فحسب ، وإنما أيضاً بين دول العالم الثالث وحتى بين دول العالم كله . وتوضح دراسة آلن برون وجاك هرش : كوريا الاشتراكية (نيويورك ، ١٩٧٦) الإواليات السياسية لهذا النجاح . لا شك أن كوريا وهي بلد غير معروف ، استفادت من عوامل تاريخية وسياسية . لكن هذه العوامل لا تعود بأي شكل للاستعمار الياباني . بل بالعكس كانت كوريا قد أرجعت على الصعيد الاقتصادي إلى مرتبة مورِّد للمواد الزراعية لمصلحة

الحاضرة اليابانية . وكان المستعمرون اليابانيون قد صادروا بعضاً من أفضل الأراضي ، التي نظمت على شكل مزارع ، ودفعوا بالفلاحين من أهل البلاد للانكفاء نحو زراعة بدائية في الجبال . بهذا الثمن ، أمكن للبلاد أن تصدِّر ما يقرب من نصف إنتاجها من الأرز خلال السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ لكن الاستهلاك الوسطي من الأرز للفرد هبط من المؤشر ١٠٠ عام ١٩١٥ إلى المؤشر ٥٦ خلال فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ . وكون كوريا حرمت أيضاً من الصناعة فإنها لم تكن في نهاية الحرب العالمية الثانية في وضع أفضل مما كانت عليه الهند الصينية الفرنسية .

إن الظروف الملائمة التي استفادت منها كوريا كانت مماثلة في الكثير من جوانبها لتلك التي أتيحت لفيتنام ، بمعنى أنها كانت ظروفاً سياسية . كانت كوريا ، وهي أمة صغيرة متجانسة جداً منذ أمد بعيد (تعود الكتابة الصوتية هنغل للقرن الخامس عشر) قد شرعت بتحقيق إصلاح ذي طابع مناهض للكونفوشية خلال السنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ . لكن هذه المحاولة أخفقت إزاء امتداد الحرب الفلاحية لعام ١٨٩٤ (حيث حصلت انتفاضة مماثلة في العديد من جوانبها لانتفاضة التايبنغ في الصين) فاتحة بذلك الطريق للتدخل الياباني . كان التقليد القائم على ربط التحرر الوطني بالثورة الفلاحية ، هنا كما في فييتنام ، في أصل نشوء حزب شيوعي كوري ابتداء من عام ١٩٢٥ ونجاح عملية انغراسه ، ما أتاح له تنظيم حرب عصابات ابتداء من عام ١٩٣٧ ، وإقامة سلطة ثورية فعلية عام ١٩٤٥ ، أي قبل وصول الجيشين السوفياتي والأميركي ، بالاستناد إلى المجالس الشعبية . كانت انتفاضة تايغي في المنطقة الأميركية عام ١٩٤٦ قد سحقت من قبل المحتل الجديد ، كذلك فعل الفرنسيون في فييتنام في الحقبة ذاتها . الاشتراكية إذاً لم يحملها الجيش السوفياتي معه كما حصل في أوروبا الشرقية .

بلغ الدمار اللاحق بكوريا من جراء الحرب (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) أعلى

درجة من الوحشية المعروفة حتى ذلك الحين بحيث خرجت كوريا الشمالية من تلك الحرب وهي في وضع أكثر بؤساً مما كانت عليه فيتنام الشمالية عام ١٩٥٤ . مع ذلك ، لم يتوقف النمو الاقتصادي لكوريا عن تسجيل معدلات ملحوظة : فاستعاد الانتاج الزراعي ، الذي كان سبق له أن تضاعف ١,٤ من المرات عام ١٩٤٤ وعام ١٩٤٩ ، وتائره السابقة بعد الحرب ، متيحاً ، ابتداء من عام ١٩٥٨ وبانتاج يوازي ٣٨٠٠٠٠٠ طن ، تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد بمستوى من التأمين للحاجات مقبولة تماماً ، وذلك باعتبار الحصة المكونة من ٢٠٠ كلغ للفرد حداً أدنى . كان نمو الصناعة ملحوظاً هو الآخر : فقد تضاعف إنتاج الصناعات الخفيفة ٣,٤ من المرات بين ١٩٤٤ و١٩٤٩ و٣,٣ من المرات بين ١٩٤٩ و١٩٥٨ . وتضاعف إنتاج الصناعات الثقيلة ٤,١ من المرات بين ١٩٤٩ و١٩٥٨ . وازداد الانتاج الصناعي فيما بعد بوتائر سنوية تتراوح بين ١٤ و١٠ ٪ . إن النتائج المحققة ، كما تبين ذلك أرقام اللوحة ٣١ ، مذهلة :

لوحة ٣١

	١٩٤٤	١٩٧٦
منتجات صناعية		
كهرباء (بملايين الكيلوواط / ساعة)	٨.١	٢٨
فحم (بلايين الأطنان)	٥,٧	٥٠
صلب (بلايين الأطنان)	٠,١٦	٣,٩
أسمدة (بلايين الأطنان)	٠,٥	٢,٩
اسمنت (بلايين الأطنان)	٠,٩	٧,٧

والحال أن كوريا الشمالية تشكو في البداية من عائق زراعي واضح : فهي لم تكن تقدم إلا ٢٥ ٪ من الأرز المنتج في مجمل البلاد ، لكون المناطق

الجبلية تمثل ٨٠ ٪ من مساحتها . وقد شكلت كل من مراحل الاصلاح الزراعي فيها نجاحاً : فعام ١٩٤٥ تم تخفيض الريع الزراعي بحيث يبلغ ٣٠ ٪ من الناتج . وعام ١٩٤٦ تم اقتسام الأراضي بالتساوي (كان ٤ ٪ من الملاك العقاريين يملكون ٦٠ ٪ من الأرض فيما لا يملك ٥٦ ٪ من الفلاحين الفقراء سوى ٥,٦ ٪ منها) بمعدل ٥ شونغبو (حوالي ٥ هكتار) للعائلة الواحدة . وتم تحقيق التجميع خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٣ و١٩٥٨ . وتبعته عام ١٩٥٨ عملية تجميع للتعاونيات ضمن وحدات مكونة من ٢٧٢ عائلة وسطياً . ولم يتوقف الانتاج في كلٍ من هذه المراحل عن التزايد فيما كان يجري إدخال التقدم التكنولوجي على نحو تدريجي : انتقلت المساحة المروية ، مثلاً ، من ٣٨٧٠٠٠ شونغبو عام ١٩٤٦ إلى ٥٠٩٠٠٠ عام ١٩٦٠ و٧٠٠٠٠٠ عام ١٩٧٠ .

يكمن سر هذا النجاح في أن الزراعة لم تخضع في أي من مراحل هذا التطور لاقتطاع بدون مقابل . لا بل إن العكس هو الصحيح ، فالصناعة هي التي مولت ، عملية تسريع النمو الزراعي على الأرجح . ثمة حقيقة استثنائية تماماً : إذا كانت التعاونيات تدفع رسماً عينياً يوازي ٢٥ ٪ من إنتاجها ، فإن الانتاج الذي يتجاوز الـ ٢٠٠ كلغ للشخص الواحد يباع للدولة بسعر ٠,٦٠ وُن للكلغ الواحد ، في حين أن سعر الكيلوغرام الواحد من الأرز المباع في المدينة يساوي ٠,٠٨ وُن . إن قيمة الاعانة للزراعة المتمثلة بفارق الأسعار هذا تتجاوز قيمة الرسم العيني . لقد تم تحقيق نمو الانتاج باستخدام أداة التشجيع الجماعي هذه بشكل حصري ، ودون أن تكون ثمة حاجة لتقديم تنازلات « للنزعة الفردية لدى الفلاحين » : إن مساحة قطع الأرض الفردية في كوريا ضئيلة للغاية (حيث تشكل مساحتها نسبة ٤ ٪ من الأراضي وتوفر ٢٠ ٪ من مجموع الانتاج) وحتى أقل منها في الصين وفي فيتنام . كما أن استخدام الآلات والجرارات الموضوعة بتصرف التعاونيات ليس إجبارياً أبداً (كما كانت

الحال بالنسبة إلى مراكز الآلات والجرارات في الاتحاد السوفياتي) بل يخضع حصراً للطلب . من جهة أخرى كان إخضاع الزراعة لاقتطاع على شكل خراج موضع رفض صريح من جانب الحزب الشيوعي الكوري وذلك ضمن إطار نقد مبكر وبالكاد مغفل للنموذج السوفياتي .

لقد أتاح نجاح هذه السياسة الزراعية (تخفيضاً سريعاً) للسكان الريفيين ـ حيث انخفضت نسبتهم من ٧٤ ٪ عام ١٩٤٦ إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٧٠ ـ وتسريع التصنيع على قاعدة من التبادل المتساوي بين المدينة والريف . وأحل نظام داين (اسم مصنع الأدوات الكهربائية حيث شرع بتطبيقه عام ١٩٦١) شكل التسيير من قبل مجلس منتخب محل نظام التسيير من جانب مدير وحيد ، مذكراً في الكثير من جوانبه بوثيقة آنشآن .

كانت نتيجة ذلك أن التفاوت الكبير بين المدينة والريف ، بين العمال والفلاحين قد انخفض بشكل واضح ، وبدرجة دون شك أقوى مما هي عليه الحال في الصين . وإذا كان سلم الأجور يراوح بين ١ و٤ فإن الأغلبية الكبرى من مداخيل الفلاحين والعمال والمستخدمين تتجمع حول مستوى وسطي يعادل ١٥٠ وُن للعائلة (المؤلفة من شغيلين) شهرياً . علاوة على أن مواقع العمل يتم تعيينها في التعاونيات ، ليس من قبل الادارة (كما في الاتحاد السوفياتي وفي فيتنام) وإنما يقررها مجموع الشغيلة (كما هي الحال بوجه عام في الصين) .

اذن ثمة تقارب كبير بين سياسة التنمية المتبعة في كوريا وتلك المتبعة في الصين . وهي إلى ذلك مرت بأطوار تذكر بتلك التي ميزت التاريخ الصيني : فحركة شولّيما (في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) تذكر بالقفزة الكبرى ، كما يذكر تنظيم الـ « ري » ، من حيث هي وحدة جغرافية ريفية مسؤولة في آنٍ معاً عن التسيير

الاقتصادي للتعاونية وعن إدارتها ، بتنظيم الكومونة الصينية . على أنه ليس ثمة تقليد في هذا المجال ، وإنما مبادرة محلية ، ربما عرفت كيف تستخلص الدروس من المثال المجاور وأن تكن بدورها قد ألهمت الماوية . مع ذلك تنفصل السياسة الكورية عن تلك المتبعة في الصين في نقاط كثيرة . فالتخطيط الصناعي يتميز بكونه أكثر لا مركزية لعالم مجالس المقاطعات والمناطق ، علماً أن حجم البلاد بكاملها لا يوازي حجم مقاطعة صينية . إن مبدأ « السياسة في موقع القيادة » يجري ربطه هنا أيضاً وعلى نحو أضيق بمبدأ « الخط الجماهيري » : فالحزب الذي يضم نسبة ١٢ ٪ من مجموع السكان ، هو أقل نخبوية من الحزب الصيني .

إن الشعار الذي تبلور حوله الخيار الكوري ، « الجوش » ، يعني « الاعتماد على القوى الذاتية » . وللحكم على أهمية هذا الموضوع الذي قد يبدو عادياً جداً ، ينبغي أنه قد اعتمد لمواجهة مبدأ « سادايي » (« الاعتماد على الكبار ») الذي استوحته السلطة الامبراطورية لسلالة الـ يي عاملة على تعويض عجزها بالتحالفات الخارجية (الصين ، روسيا ، اليابان) . لقد استوجبت عملية تخليص الذهنيات من ربقة الاستعمار التركيز على مسألة الثقة بالذات هذه . على أية حال ، نشب النزاع منذ عام ١٩٥٦ ، خلال المؤتمر الثالث ، بين الحزب الشيوعي الكوري وبين « الأخ الكبير » السوفياتي ، الذي تقدم بنقد صريح لهذا المبدأ طارحاً ضرورة اندماج كوريا ضمن إطار « التقسيم الدولي الاشتراكي للعمل » . وقد رفضت كوريا هذا الطرح ، ولم يتردد زعيمها ، كيم أيل سونغ ، بالتصريح بأن « الاتحاد السوفياتي يهدف في الحقيقة لمنع البلاد من حيازة استقلالها الاقتصادي » . لا شك في أن التطور المتمحور على ذاته المعتمد في كوريا ليس اكتفاءً ذاتياً ، والبلاد تفتقد للبترول بوجه خاص (وهي تستورده الآن من الصين) ، لكنه يبرهن أن هذا الخيار يفرض نفسه حتى بالنسبة إلى البلدان الصغيرة .

ليس الكمال صفة ملازمة لكل إنجازات التجربة الكورية لا بل إنها ما تزال بعيدة جداً عن ذلك . فالمظاهر البيروقراطية في المجتمع الكوري تصدم المراقبين ، وإن يكن هؤلاء يقرُّون بأن هذه البيروقراطية فعالة نسبياً وأقل بوليسية بما لا يقاس من مثيلاتها في بلدان أخرى (كالفييتنام مثلاً) . وتمثل عبادة الشخصية فيها خطراً ، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى . وإن تكن تجدر الاشارة إلى أن اعتماد الاحتفالية في هذا المجال قد كرِّس بهدف مواجهة خطر الضغوط السوفياتية وتالياً جاذبية النموذج الصيني (خلال فترة الثورة الصينية على وجه الخصوص) . إن الحدود الفعلية لهذه التجربة تقع على الصعيد السياسي ، إذ لا يبدو أنها قد تخطت الماوية في ما يتعلق بتحقيق ديمقراطية اشتراكية متقدمة . مهما يكن من أمر ، فإن النجاح الذي تحقق في كوريا الشمالية لهو أعلى بدرجة لا تحتمل المقارنة بذلك الذي عرفته كوريا الجنوبية . إن الأدبيات التقريظية الوافرة التي يصدرها البنك الدولي بشأن فردوس الشركات المتعددة الجنسية هذا تضرب صفحاً على كل الجوانب السلبية التي تميِّز نموذج النمو خاصته .

إنها تخفي ، بدايةً ، تبعيَّته الخارجية الشديدة على صعيدي التكنولوجيا والرساميل ، مما يتناقض مع الاستقلال الذاتي للاقتصاد الكوري الشمالي . هل إن هذه التبعية هي في معرض التضاؤل تدريجياً ، كما يزعم بذلك أحياناً ؟ أبداً ، لأن السياسات الاقتصادية الموضوعة موضع الفعل تنظم عملية انتقال فائض القيمة المتحقق في الاقتصاد السلعي والرأسمالي الكوري نحو الشركات المتعددة الجنسية ملغية بذلك أية إمكانية لتحقيق تراكم وطني مستقل ذاتياً . وكما بين ذلك الاقتصادي الكوري كانغ يونغ جي فإن التضخم المبرمج وخضوع الشركات الوطنية لضرائب أكثر ثقلاً وشروط تسليف أكثر صعوبة ما يجعل من الاقتصاد الكوري ممولاً للاحتكارات وليس العكس . إن واقع كون بعض الرساميل الكورية تعمل على تعويض عملية الضخ هذه التي تصيب الاقتصاد الكوري بالاشتراك مع الاحتكارات لالتقاط فيض الأرباح المتحصل في

أمكنة أخرى (في الشرق الأوسط خصوصاً) ليس له سوى مغزى محدود لأن هذه الرساميل تعمل عموماً في هذه الحالات مقاوِلةً ثانوية للشركات المتعددة الجنسية .

وهي من ثم تخفي التفاوت المتنامي في المجتمع الذي يؤدي إليه هذا النمط من التنمية . إن متملقي « النموذج الكوري » (من مثل واضعي تقرير البنك الدولي : النمو مع إعادة التوزيع) ينشئون محاجتهم على المقارنة بين بنية توزيع الدخل في كوريا وفي بقية بلدان آسيا . لكنهم يضربون صفحاً على اتجاهات التطور التي تنمو باتجاه زيادة التفاوت . هكذا وبالرغم من الاصلاح الزراعي الذي وضع بعد الحرب موضع التنفيذ بهدف كسر حدة التمرد الفلاحي فإننا نشهد تمركزاً للملكية والدخل الزراعيين : فقد بات ٣٦ ٪ من الفلاحين مجدداً مجرّد مزارعين .

ويبين استمرار ركود الأجور الحقيقية حتى التمرد العمالي الأخير وتراجع الدخل الحقيقي للجماهير الريفية ، إذاً قورنا بالنمو القوي للناتج الداخلي القائم ، بأن ترسخ التبعية الخارجية وتنامي التفاوت الاجتماعي ، في كوريا كما في كل نماذج التطور الرأسمالي الطرفي ، مرتبطان بشكل لا فكاك فيه . ثمة تباين حاد مع كوريا الشمالية حيث تزايدت المداخيل الحقيقية للجماهير الفلاحية كما الأجور الحقيقية بشكل منتظم بوتيرة النمو نفسها .

هذه العوامل تضاف إليها معارضة الشعب الكوري للنموذج هي التي تفسر الطابع الدموي والهش في آنٍ معاً للديكتاتوريات التي توالت على السلطة في الحقبة الأخيرة : سينغمان رهي ، الرجل الصورة الذي فرضه ماك آرثر ، ثم بّارك هن يونغ وشن دو هوان ، ابتداء من الستينات عندما عادت الاحتكارات اليابانية للظهور في المنطقة . إن فشل المشروع القائم على المراهنة بتحقيق تطور رأسمالي مستقل ذاتياً وديموقراطياً، وهو الذي دغدغ المخيلات فترة بعد

تصفية بارك عام ١٩٧٩ ، يبين أن ليس ثمة طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية الطرفية .

إن النجاحات الاقتصادية الساطعة التي حققتها كوريا الشمالية تكشف ضآلة تلك التي ميزت التجربتين الفييتنامية والكوبية . وذكرى النضال المظفر الذي خاضه شعب فييتنام على امتداد ثلاثين عاماً من أجل استقلاله ووحدته ومن أجل الاشتراكية لا تساعد دائماً على تحقيق تحليلات نقدية متجرِّدة . وإن يكن المراقبون يقرُّون عموماً بأن المناخ البوليسي الذي ميز فييتنام الشمالية بعد تحريرها كان يذكر بنظام راكوزي في المجر . لا يمكن خصوصاً لأحد أن ينكر واقع الكارثة الاقتصادية التي تجعل الحصة الغذائية للفرد تقف عند الـ ٦٠ كلغ من الأرز (مقابل ١٨٠ كلغ في الصين و٢٠٠ كلغ في كوريا) . هذه الحصة المعبرة عن واقع مجاعة ، لا يتاح تكميلها إلا للموسرين ، بفضل السوق الحرة ، ونعني بهم خارج الكادرات العليا ، المتاجرون والمرتشون .

إن الفييتنام كانت تملك مع ذلك شروطاً سياسية ملائمة مماثلة لشروط كوريا وهي التي تفسر نجاحاتها خلال مرحلة التحرير الوطني : فهي إلى كونها أمة متجانسة ، شهدت مرحلة الوعي القومي البرجوازي الاصلاحي الذي وضحت حدوده خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، وثم تجاوزه من خلال امتداد شيوعي مبكر استطاع أن يربط قضية التحرر الوطني بقضية الثورة الفلاحية . لقد أتاحت ستراتيجية توحيد القوى الشعبية بظل قيادة حزب شيوعي يرتكز إلى تحالف عمالي وفلاحي ، إفشال العدوان الامبريالي . ولم يلعب الدعم الصيني والسوفياتي في هذه الحالة إلا دوراً رديفاً ، كما في حالة كوريا .

لقد اعتمدت فييتنام الشمالية المحرَّرة غداة الانتصار الذي حققته عام ١٩٥٤ ، ستراتيجية تنمية مماثلة في الكثير من جوانبها لتلك التي اعتمدتها الصين وكوريا خلال نفس الحقبة . وقد شكل الاصلاح الزراعي ، بين ١٩٥٤

و١٩٥٩ ، نجاحاً سياسياً كبيراً أتاح الشروع بتحقيق نمو ملحوظ للانتاج الغذائي ، وذلك مع وجود الشروط الطبيعية غير الملائمة ـ كثافة سكانية أكثر أهمية بكثير في الشمال منها في الجنوب ـ ومع وجود الدمار الذي خلفته الحرب . لكن هذه الشروط كانت في النهاية ، أقل قسوة من تلك التي عرفتها كوريا . وهي أيضاً كانت ظروفها أقل مواتاة من ظروف كوريا الجنوبية .

لماذا إذاً لم يتح التجميع ، المحقق خلال الستينات ، تعميق هذا النجاح الأول ؟ ذلك أنه بنسخه بشكل أمين للنموذج السوفياتي ، ترافق باقتطاع إداري دون مقابل . لقد تم وضع نظام يقوم على التسليم الاجباري لحصة من الانتاج ـ من ١٥ إلى ٢٥ ٪ من إنتاج البَّادي ـ وحدود السعر المدفوع للتعاونيات لقاء هذه الكميات المُسَلَّمة بحيث يكون منخفضاً عمداً : ٠,٣ دونغ للكلغ الواحد مقابل سعر مبيع للكلغ الواحد من الأرز في المدينة يصل لـ ٠,٩٥ دونغ . جسد ذلك عكس السياسة المتبعة في كوريا وفي الصين . من وقتها لازم الركود الزراعة الصينية . وحصل تمرُّد فلاحي قمعه الجَيْش . وقد ترددت السلطات بين فترات من القمع وفترات من التساهل الرأسمالي الطابع من خلال تشجيع الانتاج الفردي والسوق الحرة لسد النقص حين لا يعود قابلاً للاحتمال . ذلك هو المأزق ذاته الذي حبس الاتحاد السوفياتي نفسه فيه على امتداد نصف قرن من الزمن .

إن الاتجاهات السلبية للنظام السياسي ، التي ترسخت مع مرور الزمن ، جعلت من المتعسر على السلطة أن تواجه المشاكل المعتمدة للجنوب الذي أصابته ، عبر عشرين عاماً من الاستعمار الأميركي الجديد ، تشويهات جسيمة وأكثر عمقاً بكثير من تلك التي ورثها الشمال على الاستعمار الفرنسي

لقد نتجت الخيارات الدولية للفييتنام عن هذا الوضع . وهي اختارت ، على نقيض كوريا التي اعتمدت ستراتيجية تنمية وطنية مستقلة ذاتياً ، الانخراط

في التقسيم الدولي للعمل ضمن إطار الكوميكون الواقع تحت هيمنة الاتحاد السوفياتي ، وهو خيار لا يتيح تحقيق تصنيع حقيقي للبلاد وإنما يفاقم حالة الركود بدرجة إضافية . لقد اختار نظام هانوي إذاً سياسة الهروب إلى الأمام عبر التوسع الخارجي من ضمن ستراتيجية الاستيلاء على أراضي لاوس وكمبوديا وإقامة مستعمرات سكانية ريفية فيها لازالة حالة الاحتقان التي تعرفها أريافه وتخفيف حدة الأزمة الاجتماعية فيها . ويرتسم الآن خلف الفدرالية الهند ـ صينية المتحققة عبر الاحتلال العسكري ، مشروع تقسيم غير متساوٍ للعمل ، حيث سيتيح الأرز المقتطع من إنتاج الفرقاء المغلوبين تسريع التصنيع (الثقيل) لفييتنام .

يؤكد تطور كوبا بدوره استحالة تحقيق تطوير حقيقي للقوى المنتجة ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل داخل الكتلة السوفياتية . لا شك أن الشروط السياسية التي عرفتها كوبا في البداية ، كانت أقل مواتاة . لقد كان انتصار الثورة الكوبية شبه صدفة سهلها عداء الولايات المتحدة الضيق الأفق . ولم يتح لحرب الغوار الموجهة ضد نظام باتيستا الدمية أن تبلور ستراتيجية اجتماعية . كان العمال الزراعيون في مزارع قصب السكر الكبيرة قد فقدوا منذ أمد طويل مكانتهم من حيث كونهم فلاحين وعادوا لا يطالبون بملكية الأرض . أما العمال الحضريون ـ الذين لم يعبئهم الحزب الشيوعي للاسهام بالنضال ـ فإنهم ما كانوا يطمحون لتحقيق تغييرات جذرية في هياكل التسيير الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما لتأمين أجور وضمانات عمل أفضل فقط . كانت السلطة الجديدة والحالة هذه تتمتع بهامش كبير من الحرية في اختيار توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكنها كانت تمارس حرية الاختيار هذه إزاء جماهير لا مبالية نسبياً كان عليها أن تثقفها . لذلك انحصر النقاش بين الخطين بالدوائر القيادية وخضع بشكل قوي لمؤثرات الظرف الدولي في حينه . طرح أول هذين الخطين ضرورة تحقيق مجهود تنويعي سواء في المجال الزراعي (لتأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي) أو في الصناعة الخفيفة ، كما طرح ضرورة عدم

الالتزام بالتقسيم الدولي للعمل والعمل على إقامة علاقات مع فرقاء دوليين متعددين . وقد جرى على عجلة وضع هذا الخط موضع التطبيق ما بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٢ ، واصطدم بصعوبات موضوعية داخلية وخارجية متعددة الوجوه ، مما يفسر إخفاقه الفوري .

إن هذا الاخفاق ، الذي كان يمكن أن يظل وقتياً لو توفرت المثابرة وعمل على تصحيح الأخطاء ، دفع في النهاية للتخلي عن ستراتيجية التطور المتمحور على ذاته لصالح خيارات معاكسة تماماً : متابعة التخصص بإنتاج السكر داخل إطار الكتلة السوفياتية . وقد سهل العدوان الأميركي على خليج الخنازير بدون شك هذا الانعطاف .

نعرف نتائج هذا الخيار . استناداً لآرثر ماك أوان (الثورة والتطور الاقتصادي في كوبا ، نيويورك ١٩٨١) ، وهو من المتعاطفين مع النظام الكوبي ، فإن الانتاج الزراعي قد تراجع على امتداد الستينات : وقد تراوح مؤشر الانتاج الزراعي للفرد (الأساس ١٠٠ لحقبة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) بين ٧٢ حداً أدنى (بين ٦٣ و٦٦) و١٠٧ حداً أقصى (عام ١٩٧٠) . وهبط إنتاج الحبوب والدرنيات (المحسوبة على ٢٠ ٪ من وزنها) من ٥٩٨٠٠٠ طن عام ١٩٦٢ إلى ٣٦٤٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ . أما نمو الصناعة فلا يتجاوز الـ ٢ ٪ سنوياً . إن عملية تعديل النهج التي حققت خلال سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ تبقى متواضعة : فلم يتجاوز الانتاج الغذائي لعام ١٩٧٤ الـ ٤٠٥٠٠٠ طن والتعويض الذي تمارسه عملية تسريع الصناعة يبقى محدوداً خصوصاً وأن المجهود الذي يستهدف قطاع السكر لا يعطي نتائج فائقة : فمحصول عام ١٩٧٨ ـ ٧,٣ مليون طن ـ الذي يفوق محاصيل الستينات (٥,٤ مليون طن كمعدل وسطي) لا يتجاوز مع ذلك الانتاج القياسي لعام ١٩٥٢ .

إن الإنجازات الاجتماعية (كالتوزيع المتساوي تقريباً للمداخيل ،

والصحة والتعليم وضمانات الاستخدام) كما إنجازات فييتنام ، لا تكفي لتعويض هذا الفشل الاقتصادي .

يمكننا متابعة استخلاص الدروس بضرب مثال البانيا .

إن النمو المتوازن والقوي لهذا البلد الصغير ـ ٧ ٪ سنوياً ، تبعاً للبنك الدولي ـ يبلغ ذلك المستوى المتحقق في الصين وكوريا نفسه ، مقابل ١ إلى ٢ ٪ بالنسبة لكوبا وفييتنام . وتقف البانيا في صف الصين وكوريا في ما يتعلق بخياراتها الأساسية : ستراتيجية تحالف عمالي ـ فلاحي تتأسس على قاعدة تبادل متساوٍ بين المدينة والريف ، تدرُّج مضغوط للأجور ، رفض التقسيم الدولي للعمل . لم يشكل حجم البلاد عائقاً أساسياً أمام الاعتماد الفعال لهذه الستراتيجية ، مسقطاً بذلك الحجة المقدمة أغلب الأحيان بأن الدول الصغيرة لا يمكنها اعتماد ستراتيجية التطور المتمحور على ذاته التي أخذت بها الصين .

أما بالنسبة للشطط الذي ميز تجربة كمبوديا الديمقراطية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ فإنه يعود لأسباب أخرى لا علاقة لها بستراتيجية التطور المتمحور على ذاته التي اعتمدها الحزب الشيوعي الكمبودي . هذا بالاضافة إلى أن كمبوديا لم تكن تملك حينها أي خيار آخر . فلون نول والأميركيين كانوا قد تركوا البلاد في حالة مجاعة منذ شهر شباط عام ١٩٧٥ . وكان ينبغي إخلاء بنوم بنه على جناح السرعة بعد أن كان تكدس فيها ٢,٥ مليون لاجيء ، أي ثلث سكان البلاد ، هرباً من القصف الأميركي . هذا الوضع المأساوي فاقمته مباشرة عدائية فييتنام التي حبكت المؤامرات لاخضاع كمبوديا لأطماعها التوسعية كما سبق أن فعلت بالنسبة إلى اللاوس . وهو ما اضطر كمبوديا لمواجهة ذلك بالتركيز على الوحدة الوطنية . إن الخطأ كان بادعاء تأسيس هذه الوحدة ـ مروراً باستخدام أساليب القسر الدموية ـ وفقاً لمقتضيات ثورة اشتراكية متقدمة وهو ما لم يكن يتوافق مطلقاً مع ضرورة إقامة تحالف واسع على المستوى الوطني .

وقد أمكن للفييتناميين استغلال حالة الضعف التي أصابت البلاد بسبب هذه السياسة ، بحيث قرروا حينئذٍ اجتياح البلاد بكل بساطة ، بعد أن عدلوا عن مشروع قلب النظام من الداخل .

٥ ـ إن المنطلق لكل هذه التجارب كان مجتمعاً متخلفاً ، ما يزال ريفياً بدرجة كبيرة ، ولم يكن بعد قد حقق ثورته البرجوازية والفلاحية ولا ثورته التقنية الزراعية . وتمثل مسألة تحقيق نمو زراعي سريع مركز القلب بالنسبة إلى قضية التنمية . هذه المسألة هي ، بتعابير تقنية ، مسألة العلاقات بين الزراعة (أساس التنمية) والصناعة (وسيلة التنمية الأولوية للزراعة) . وهي ، بتعابير رمسياسية ، مسألة تحالف حضري ـ ريفي ودولة متمفصلة على هذا التحالف . وفي كل مرة كانت الحالة فيها على هذا النحو ، كان النمو الاقتصادي حقيقياً وصيغه الاجتماعية إيجابية تأخذ اتجاه تحقيق بناء اشتراكي . وفي كل مرة حصل العكس ، أي افترضت إمكانية تسريع التنمية عبر استغلال الريف أو عبر الانخراط في التقسيم الدولي للعمل ، الرأسمالي أو ذلك القائم في الكتلة السوفياتية ، سارت الأمور في اتجاه سيء . إن النتائج الاجمالية المتحققة في الإطار العالمي الرأسمالي ضحلة ، أما حالات النمو القوي الاستثنائية (وإن تكن ليست أكثر قوة من تلك التي عرفتها الدول الاشتراكية) فإنها سلبية تماماً على الصعيد السياسي . أما النتائج المتحققة ضمن إطار الكتلة السوفياتية فهي كارثية صراحةً ، إن على صعيد تطوير القوى المنتجة أو على صعيد توجهاتها السياسية .

رابعاً : مشاكل الصين الراهنة والمسار الجديد :

١ ـ لقد اصطدم التطور الاشتراكي للصين على الدوام بعائقين منذ عام ١٩٥٠ : أ) التناقض بين نمط التخطيط والتسيير الاقتصادي للمجتمع ، من جهة ، وبين إرادة إقامة سلطة شعبية فعلية على كل المستويات . ب) عدم كفاية الممارسة الديمقراطية .

آلت القيادة السياسية لهواكو فينغ بعد موت ماوتسي تونغ عام ١٩٧٦ . ومع صعود دنغ هسياو بنغ بدا أن البلاد تنخرط في اتجاه جديد . لقد جرى التركيز على موضع تسريع التصنيع وطرحت توجهات أسندت في أغلب الأحيان إلى حجج براغماتية فحسب (ليس مهماً أن يكون الهر أسود أو أبيض ما دام يلتقط الفئران) : لا مركزية اقتصادية ، تسيير مستقل ذاتياً للمنشآت ، انفتاح على الخارج (استيراد كثيف للتكنولوجيا بوجه خاص) . وفي الوقت ذاته كانت الماوية تتعرض لفقدٍ مغلّف أو صريح، دون أن يصار مع ذلك لوضع رصيدٍ دقيقٍ يتناول سنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦ . لقد جرت إدانة الثورة الثقافية وخط « الأربعة » دون أن تكشف محاكمة هؤلاء (التي خلطت مع محاكمة خط لين بياو) عن طبيعة الصراعات التي كانت قائمة . وأثارت موضوعة الديمقراطية جدالات حامية أحياناً . لكن فترات الانفتاح أعقبتها توقفات فجائية . هل انخرطت الصين بشكل لا عودة عنه في الطريق الرأسمالي المميز للتحريفية ؟ أم أن المرحلة الراهنة تندرج على العكس في السياق الصيني المتميز بتواصله ، متيحة حتى ، وفي ما يتجاوز التصريحات العنيفة وبعض الممارسات ، تفحصاً أكثر عمقاً لطبيعة التحريفية ومخاطرها .

ب) تحتل قضايا التسيير الاقتصادي للبلاد موقع الصدارة في السياق الجديد القائم منذ عام ١٩٧٨ . ويعتمد الاصلاح الذي جرى إدخاله مبدأ الاستقلال الذاتي لوحدات الانتاج وتعميم الفئات السلعية بحيث تطال كل مشتريات هذه الوحدات (بما فيها التجهيزات) ومبيعاتها . كما أن التملك الفعلي للمنشأة من قبل مجموع الشغيلة من شانه أن يتيح لهم عبر جمعيتهم العامة ومجلسهم التنفيذي المنتخب (تراشيح حرة مبدئيّاً وأوراق اقتراع سرية) اتخاذ القرار الأخير بشأن شراء أو رفض هذه التجهيزات أو تلك ، وتنظيم السياق الانتاجي وفقاً لرغبتهم (تنظيم العمل ، وتاثره وكثافته ، الخ .) . كما أن من شأنه أن يؤدي تدريجياً لانتخاب المدير . ومن شأن الحساب الاقتصادي ، المعتمد على مستوى كل منشأة ، أن يتيح لهذه الأخيرة الاحتفاظ

بجزء من الأرباح يرصد اعتمادات تراكم وتحديث ـ خارج الاعتمادات الخاصة بإدارة المصالح العامة (المطاعم التابعة للمنشآت ، دور الحضانة ، المدارس ، المستوصفات ، المساكن ، الخ) والاعتمادات المرصودة لتوزيع العلاوات .

يطرح هذا الاصلاح كما هو معروض جملة من المشاكل :

أ) يرتكز هذا الاصلاح على عملية تعميم للعلاقات السلعية . والحال إن هذه الأخيرة تفترض بالذات التخلي عن مبدأ تسيير الاقتصاد الوطني بواسطة التخطيط الاداري . هل يشكل هذا الاجراء خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء ؟ إن الذين يطعنون به يعتبرون العودة للقيمة « اقتصادوية » . على أية حال يكشف هذا الجدال شيئين :

ـ إنَّ الثورة الثقافية بنقضها للقيمة وتذكيرها بقوة بهدف الشيوعية ، قامت بدور إيجابي في ما يتناول الأفكار الجوهرية . لقد قامت على وجه الخصوص بإخراج العناصر الطليعية للحركة الشيوعية من المأزق الذي لم تتوصل البلشفية لاخراجهم منه (كما يشهد على ذلك تقييم لينين للتايلورية) .

ـ أن الطليعة ، في الخارج كما في الصين ، لم تتوصل بعد لادراك أن ممارسة التخطيط الاداري السوفياتي النمط مرتبطة بتطور الطابع القهري لهذه الدولة . وما يزال الخلط قائماً بين مبدأ التخطيط ـ الذي يجعل المجتمع غير خاضع لشروط السوق ـ وبين أشكاله التاريخية في الاتحاد السوفياتي ضمن إطار علاقات اجتماعية معطاة . ذلكم هو ما فتح المجال أمام النقد البرجوازي الذي اعتبر أن الاشتراكية والتخطيط ينطويان على الاستبداد . هذا في حين أنه ينبغي على الجدال الفعلي أن يتناول طبيعة العلاقات الاجتماعية وطبيعة التخطيط .

ب) إن الهدف الذي يعبِّر عنه بوضوح يتناول « نقل الملكية والسلطة من مستوى الدولة والكادرات إلى مستوى مجموع الشغيلة » . أما خروتشوف فإنه

أراد تدعيم سلطات المدراء إزاء البيروقراطية المركزية ، ولكن أيضاً إزاء الشغيلة . إن الاصلاح الصيني ، من حيث مبدئه ، يستوحي بالأحرى تجربة التسيير الذاتي اليوغوسلافية . ذلك في الأرجح هو السبب الذي جعل الحزب الشيوعي الصيني يميز اليوم بعناية ما بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي بعد أن استمر طويلاً يعتبرهما متماثلين .

ما هي حظوظ تطور هذا الشكل من التسيير العمالي ؟ إن العوائق الرئيسة أمام السلطة العمالية تتجسد بالسلبية المفترضة لدى الشغيلة ، بالضغوط المعنوية وربما الادارية التي يمارسها بعض الكادرات وأخيراً بالصعوبات الموضوعية التي تواجه مطابقة الاستخدام لوسائل إنتاج أكثر حداثة مع التنظيم لسياق إنتاجي « لا يضحّي بالمنتج أمام متطلبات الانتاج » - تبعاً لصيغة شائعة الاستعمال في الصين .

لكن التسيير العمالي في الصين يمتلك بعض شروط النجاح . ثمة، خصوصاً، وعي بأنه يمكن تحقيق زيادة الانتاجية بثلاث طرق : استخدام التجهيزات الأكثر فعالية ، عقلنة العمل وتنظيمه وتكثيف الوتائر وأن الطريقتين الأوليين تبقيان في النهاية وحدهما مقبولتين . هكذا يصار إلى مطابقة وتائر العمل الحالية بدرجة كبيرة مع الاستطاعة الفردية لكل شغيل . ويبدو فعلاً أن ليس ثمة في الصين لا أجور بالقطعة ، ولا تايلورية ، ولا جيش من المراقبين والرؤساء الصغار ورؤساء العمال وغيرهم من الرقباء (أنظر تباين ذلك مع ما يصفه ميكلوس هارسزتي بشأن المجر في مؤلفه **الأجر بالقطعة**) .

في الحقيقة كان هناك نظام علاوات موجود دائماً . وقيمة هذه العلاوات تبقى بالاضافة إلى ذلك ، متواضعة (١٥ ٪ من الأجور) ويصار عموماً لتوزيعها بشكل جماعي على الفِرَقِ. هذا النظام يمثل إذاً زيادة معممة للأجور أكثر مما هو امتياز شخصي يربط الأجر بالانتاجية الفردية .

الرأسماليين الغربيين أم سلطة برجوازية الدولة في الشرق الأوروبي . على أننا نجد هذا التفاوت أيضاً ، وإن بدرجة أقل ، في يوغوسلافيا . ولا يقتصر ضرر امتيازات الكادرات على كلفتها الكبيرة للأمة بل يشمل آثارها السياسية البالغة السوء . فهي تشكل في الأرجح إحدى الأسباب الرئيسة لضعف حالة التسييس لدى الجماهير ولواقع كونها لا تستخدم حقها في مجال التسيير مع أنها تمتلكه شكلياً . هذا الخطأ يعود بلا ريب لواقع الانفتاح المفرط على الخارج . وهو ما أتاح للكوادر اليوغوسلافيين مقارنة جزاءاتهم مع جزاءات زملائهم في الدول الرأسمالية المتقدمة وممارسة ضغط مستمر على الدولة القائمة في الشرق للاقتراب بمستويات معيشتهم من تلك التي يعرفها الغرب . وبما أن مستوى الانتاجية الوسطى للبلاد لا يسمح بتعميم مستويات الاستهلاك الغربية على عموم الشغيلة ، فإن تحسين أوضاع الكادرات تم على حساب القاعدة . أما الثمن المدفوع مقابل ذلك فتمثل بهجرة الشغيلة غير المؤهلين ، وبالشك بقيم الاشتراكية وبنفور إحباط همة الفئات الشابة .

- من الضروري أيضاً العمل على تحقيق إعادة توزيع للأرباح داخل مختلف الفروع الاقتصادية . ففي كلٍ منها تتعايش وستتعايش طويلاً وحدات حديثة ووحدات شبه - حرفية . يؤدي توحيد الأجور والأسعار طبعاً إلى تحقيق أرباح فائضة سهلة لدى بعض منها وحصول عجز لدى بعضها الآخر ، وذلك بمعزل عن كمية عمل الشغيلة وإخلاصهم . إن اعتماد المنافسة غير المشروطة قاعدةً يؤدي إلى زوال المنشآت المتخلفة . لكن لا يسع القبول بذلك في الصين لأن وتيرة التحديث لا تتيح امتصاص البطالة الناشئة عن ذلك وتحرم البلاد من الكثير من السلع الاستهلاكية اللازمة . إن الصينيين يعون ذلك ، كما يبدو ، لأن المبدأ المطروح هو : « دفع الطليعة إلى الأمام وجر الكثرة الباقية نحو الأمام » . والمفروض أن يصار لرصد اعتمادات معادَلة لكل فرع إنتاجي ومنطقة بحيث يتاح تمويل عملية تحديث القطاعات المتخلفة بواسطة القطاعات الطليعية .

إن التايلورية ، كونها نظام يربط ما بين الأجر ، بما فيه العلاوات ، وبين العمل المنجز ، على قاعدة المردود الفردي ، لم يبتدع في الغرب لتطوير القوى المنتجة في المطلق ، وإنما ، وبشكل رئيس ، لاخضاع العمال لضغوط رأس المال وإضعاف طاقات المقاومة المعنوية والسياسية لديهم ، وشق جبهتهم . لقد جرى نسخ هذا النظام في دول أوروبا الشرقية بحيث أعطى فيها النتائج ذاتها . ولذا لم يكن ثمة ما يسمح بالقول بأن ذلك هو الهدف المقصود في الصين ، فإن التركيز بشكل حصري على مسألة الزيادة العاجلة للانتاج والاستيراد الكثيف جداً للتكنولوجيات الأجنبية بوتيرة لا تتيح استيعابها ، يمكنه في المدى البعيد أن يشكل خطراً من النوع ذاته .

ج) إن تعميم العلاقات السلعية ، وإن تمّ ضمن شروط مناسبة ، يطرح جملة من المشاكل المعقدة تطال مسألة التمفصل بين الخطة والسوق . إن تسيير الاقتصاد الوطني يتطلب في الواقع خطة إجمالية . فكم بالحري تطوير المبادىء السياسية للاشتراكية : المساواة بين المدينة والريف ، التدرج المحدود للأجور تبعاً للمؤهلات . هذا التمفصل يطرح في الأقل أربعة أنواع من المشاكل :

- تشكل ضرورة الحفاظ على أجور وأسعار موجودة على مستوى البلاد بأكملها ، مبدأً جوهرياً ومعمولاً به ، في ما يبدو ، على أتم وجه . إن الأجور والأسعار (خصوصاً أسعار شراء المواد الزراعية) هي بمستوى يؤمن التعادل تقريباً بين المداخيل الوسطية للفلاحين والعمال والمستخدمين . أما الأجور فالمفروض أن تتحرك داخل إطار سلم محدود وذلك بالارتباط مع المؤهلات . إن التفاوت في الأجور في الدول الرأسمالية ، كما في الدول التحريفية ، والمبرر على نحو مزعوم بندرة العامل المؤهل ، يخفي في الحقيقة عملية ضخ من جانب الكادرات تصيب فيض عمل الشغيلة اليدويين ، وبنتيجة ذلك ، تحالف هؤلاء الكادرات مع السلطة المستغلة المهيمنة ، سواء أكانت سلطة

ـ إن التمفصل بين الخطة والسوق لا بد منه أيضاً لتجنب تفاقم الفوارق بين المناطق خصوصاً وأنها كبيرة في بلد واسع كالصين . إن عدم معالجة هذه المسألة بما تقتضيه من الجدية سبَّبَ حصول نمو غير متساوٍ في يوغوسلافيا وهو ما من شأنه أن يشكل باعثاً على إعادة النظر بوحدتها الوطنية .

ـ أخيراً يمكن أن ينشأ عن التشديد على الايرادية ، تكثيف الاستيراد للتكنولوجيا . وبالتالي تحقيق اندماج أكبر للصين في التقسيم الدولي للعمل . هنا أيضاً يمكن أن يكون مثال يوغوسلافيا موضع تأمل . ربما إن هذا البلد كان مضطراً إلى درجة معينة لاعتماد هذا الخيار ـ وإن يكن مثال شبه ـ الاكتفاء الذاتي الالباني يبين أن إمكانية اعتماد طريق آخر تبقى قائمة . هذه التكنولوجيا تحمل على أية حال خطر تحديد شكل تنظيم سياق العمل إذا جرى استيرادها بوتيرة تتجاوز طاقة استيعاب الشغيلة وقدرتهم على تعديلها وفقاً لعلاقات الانتاج الاشتراكية . علاوة على أن زيادة الواردات تعني حكماً زيادة الصادرات . ذلك يعني ضمن الحالة الحاضرة للنظام الدولي والتطور اللامتكافىء ، أن هذه الصادرات سترتكز على « الفائدة المقارنة » ، أي على الأجور المنخفضة . يصبح بمقدور الاحتكارات بهذه الطريقة أن تتعامل مع المصانع الصينية ، وإن تكن مملوكة من قبل الشغيلة ، كما تتعامل مع المنشآت المقاولة من الباطن الموجودة في البلدان الرأسمالية المتخلفة . هذه الظاهرة ، إذا كان من غير الممكن تجنبها في الوقت الحاضر ، تستوجب أن يصار إلى وقفها على الحد الأدنى الذي لا بد منه من الواردات . إن النمو المتحقق على هذا الأساس يمكنه أن يكون قوياً للغاية شأنه في ذلك شأن ذلك المتحقق الآن أو في الماضي في كوريا الجنوبية ، وهونغ كونغ ، وسنغافورة أو البرازيل .

غير أن تحققه يكون دائماً على حساب ، لا الاشتراكية فحسب ـ حيث هي قائمة ـ وإنما أيضاً على حساب الاستقلال الوطني . وإذا تركت للمنشآت إمكانية توقيع العقود مع الخارج فإنها تنزع حكماً للقبول بدخول لعبة المقاولة

من الباطن ، مقابل بعض الأرباح الاضافية . إن كون العمال يملكون منشآتهم هذه يمكن أن يشكل مصدر فخر إضافي لهم ، لاحساسهم بقدرتهم على مجاراة الدول الأكثر تقدماً في ما يتعلق بنوعية المنتجات ، وهو فخر يمكننا الوقوع عليه في أي مكان من الصين .

من الضروري إذن الابقاء على احتكار الدولة لكل العلاقات الخارجية . ويظهر أن تلك هي نظرة القيادة السياسية للبلاد في الوقت الحاضر . لكنها يمكن أن تتعرض لضغط متنام من جانب المنشآت .

يستجيب الانفتاح على الخارج أيضاً لطموح الطبقات الوسطى الراغبة بالوصول بسرعة إلى مستوى ونمط من الاستهلاك أكثر غنىً . ثمة يكمن خطر أكيد . إن فقر الصين ، كما أن فقر العالم الثالث بشكل عام ، يستبعدان إمكانية تأمين أولوي لحاجات أقلية ذات شأن ، ولو بدرجة متواضعة من الاستهلاك . ذلك أنه يكفي أن يحصل ١٠ إلى ١٥ ٪ من السكان على سلع معمِّرة ، ولو بسيطة ، لكي يتحول التصنيع المعادي للشعب والتابع الذي يميز كل الدول الرأسمالية المتخلفة . ومثالاً على ذلك ، هل تعطي الأولوية لانتاج السيارات للاستعمال الفردي (كما في البرازيل) أو للنقل المشترك ولانتاج أعداد أكبر من الشاحنات لتخفيف عناء النقل بالأيدي وقلة فعاليته وهو الذي ما يزال شائعاً في الصين ؟

إن للانفتاح على الخارج آثاراً أيديولوجية أيضاً . فهل هو يقوم بالدور الذي يعزوه إليه البعض في ما يسمى « هبوط همة الشباب » ؟ إن هذا الانفتاح يظهر في الحقيقة التفاوت الذي يفصل الصين النامية عن العالم الرأسمالي المتقدم . إن مقارنة كهذه من شأنها إثارة الشكوك ومعاكسة الثقة غير المحدودة بالنفس التي ميزت الحقبات السابقة . أما نحن فيبدو لنا ، أنه إذا كان ثمة « هبوط همة » فربما يعود ذلك إلى أسباب أخرى أيضاً وبالأخص لعدم كفاية

الإيضاحات السياسية المقدمة خلال كلٍ من المراحل المتعاقبة للتنمية . إن ممارسة ديمقراطية حقيقية وسلطة عمالية وشعبية داخل المنشأة هو العامل الوحيد الذي يؤمن تحقيق تسييس عميق وخصوصاً بالنسبة إلى الشباب ، لاسيما وأن الجيل الجديد لم يعرف تجربة النضالات الثورية ولم يتذكر حقبة الصين الاقطاعية وشبه المستعمرة . إن التسييس القائم على دعاوة قليلة التبصر وعلى أيديولوجية دوغمائية إلى حد ما لا يسعه أن يدوم طويلاً .

إن قضية تسييس الجيل الجديد أساسية بالنسبة إلى المستقبل وينبغي بالتالي أن تؤخذ في الاعتبار على نحو جدي . لكن لا يمكن التوصل إلى نتائج مرضية إذا اقتُصِر على النضال ضد الأوجه الثانوية . إن التغيير الذي طرأ على الأذواق الفنية وعوائد الملبس والسلوك ، والذي ربما يعود جزئياً لعملية الانفتاح على الخارج ، ينتج خصوصاً وبلا ريب عن التغيير الاجتماعي الهائل الذي حصل في الصين خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، وهو تغيير أدى بشكل حتمي لتفتت منظومة القيم الكونفوشية .

د) إن التناقض الأكبر الذي سيطبع المرحلة القادمة هو ذلك الذي يواجه ما بين ضرورة تطوير القوى المنتجة من جهه وبين الآثار السلبية التي تنجم عن اللجوء للحوافز المادية والمنافسة التي يفترضها هذا التطور من جهة ثانية . يمكننا ، في أقصى الحالات ، تصور سياستين تندرجان في إطار خيارات الاصلاح المطروحة .

أ ـ السياسة الأولى : يصار إلى الاقلال من تدخل الخطة حتى الحد الأدنى وتتاح الفرصة للحوافز المادية لكي تعمل بأقصى درجة : يعاد النظر بسلم الأجور ويصار إلى رفع جزاءات الشغيلة المؤهلين (التقنيون والعمال المؤهلون) على حساب العمال غير المهرة والبيرقراطيين الصغار . تترك للمنشآت إمكانية التصرف بجزء من أرباحها بحيث تتمكن القطاعات الأكثر

تقدماً من تأمين تمويلها الذاتي وتوزيع ـ على نحو جماعي عند الحاجة ـ علاوات لشغيلتها . تجري المراهنة على تحقيق نجاحات أكثر سرعة في المناطق الزراعية ذات الشروط المواتية (خصوصاً الأحزمة الحضرية) بإعطاء الأولوية لتوظيفات التحديث فيها ، وذلك على حساب المناطق الفقيرة ، التي تترك في حالة اكتفاء ـ ذاتي متواضع . كما لا يهتم بالحفاظ على نظام الكومونات من الانحطاط . ويتساهل بشأن توسع المناطق الحرة والشركات المختلطة (أو الأجنبية) التي تستخدم تكنولوجيا حديثة وتعتمد أجوراً حرة ما يجعلها تنفصل عن الأجر الوطني . وبقدر ما يتحقق ذلك يحصل الاقتراب بسرعة من نموذج ينطوي على إعادة النظر بالتوجه الاشتراكي : فمفاقمة حالات التفاوت (القائمة بين المناطق أو غيرها) تثبط همة الشغيلة وتدخل إلتواءات جسيمة على التجهاز الانتاجي . وإذا كانت الدوافع المادية تعمل بفعالية في مرحلة أولى فإنها تصبح لاحقاً عائقاً يمنع متابعة التحديث نفسه بشكل سريع وخصوصاً في المناطق والقطاعات المتخلفة التي تحتل حيِّزاً كبيراً في الصين .

ب ـ السياسة الثانية : تمثل نقيض السياسة الأولى من حيث كونها تلجأ إلى الحدّ الأدنى من الحوافز الجديدة : تستبقي كل الأرباح المتحققة في القطاعات المتقدمة لتمويل عملية تحديث القطاعات والمناطق المتخلفة بشكل أولوي ، ويبقي على التدرجات الحالية الضعيفة للأجور . ولا يسمح إلا بالحد الأدنى من المشاركة مع رأس المال الأجنبي . في هذه الحالة نرى بصعوبة كيف يمكن للاصلاح في مجال التسيير أن يحقق تسريعاً قوياً وملحوظاً لوتائر النمو الاقتصادي والتحديث .

إن الخيار الامثل يتجسد بسياسة تمخر بين هذين الحدين . هذا الخيار الوسطي والبراغماتي لا يرضي بالطبع الانصار الدوغمائيين لكل من السياستين السابقتين . لكن البرغماتية ، التي لم تكن غريبة على الممارسة العينية خلال الثلاثين سنة الماضية ، ليست سوى انعكاس لهاجس التغلب على التناقض

الموضوعي الحقيقي بوسائل ملائمة دون الوقوع في ما لا عودة عنه .

٣ ـ إن القضايا التي تتناول الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية هي ، برأينا ، اكثر جوهرية من تلك المتعلقة بالتسيير الاقتصادي . وفي التحليل الاخير ، ان الحلول المطروحة للمسألة السياسية ، في الصين كما في غيرها ، هي التي توجه النظام الاقتصادي وتحدد المحتوى الحقيقي لعلاقات الانتاج الاجتماعية . ويبدو ان النقاش الراهن الذي فتح بشأن هذه الموضوعات ، قد تجاوز ، على الأقل في ما يختص بالطروحات العامة الأولى ، ومن بعيد النقاشات السابقة . وهو يحسم بشأن المواقف التي تقوم السلطة ، من حين إلى آخر ، باطلاقها في الدول التحريفية . هذه الخطابات بقيت دائماً مبهمة ومجردة أو على العكس اقتصرت على ما سمي اتفاقاً «حالات خرق الشرعية الاشتراكية» دون أن يعاد النظر ، بالطبع ، في العقائد المتعلقة بالدولة أو الحزب أو المجتمع أو النقابات . ضمن هذه الشروط ، على عمليات النقض الفعلية من قبل حركة الشغيلة أن تتجسد بالضرورة ، وكما يبين ذلك مثال بولونيا ، بالقطيعة مع النظام القائم .

تمثلت الاطروحة الاجمالية الأكثر تماسكا داخل النقاش الذي قام في الصين بالتالي : إن الديمقراطية ، كونها حصيلة للثورات البرجوازية في الغرب شكلت تقدماً حاسماً في سياق تطور المجتمعات الانسانية . وبما أن الاشتراكية نظام اجتماعي ارقى فانه لا ينبغي محو هذه المكتسبات وإنما اغناؤها بنقل ملكية وسائل الانتاج للشغيلة . إن الديمقراطية السوفياتية المزعومة ، المقتصرة على حق العمل والتعليم هي بالتالي لا ـ ديمقراطية . ويشكل إلغاء الديمقراطية البرجوازية فيها الشاهد الذي لا مجال لتفاديه ، على الطابع القهري والمستغل للدولة . إن هذه الاطروحة ليست في نهاية المطاف سوى عودة لماركس . على قاعدة هذا النقد ، يصبح الهدف الاولوي تصفية اشكال المركزة المفرطة للسلطة . إن ضمان تطور الديمقراطية يتطلب صياغة تشريع دقيق ، من جهة ،

وإقامة موازنات مؤسسية تستوحي طرق تنظيم الدولة التي جاءت بها الثورات لبرجوازية . وقد ركز ، في ما يبدو ، لفترة ما على ضرورة تحقيق مجهود واسع في مجال صياغة القوانين . واقتضى ذلك ان توضع قوانين تحدد بدقة طبيعة سلطات الهيئات المختلفة ، وطبيعة المخالفات والجنح والجرائم . إن تشكل هذه النصوص وبشكل حصري ، الناظم لعملية التسيير السياسي للبلاد ، وألا يعتمد الظرف السياسي والحكم الايديولوجي في هذا الصدد ابداً . ويصار بهذا الشكل إلى إسقاط جنحة الرأي أو الانحراف . أن وضع هذا الاسلوب في ممارسة السلطة موضع التنفيذ دعا فيما بعد لفتح نقاش حول التقنيات المؤسسية المتعلقة بعملية فصل السلطات . وجرى التركيز في هذا الاطار على استقلال القضاء والدفاع (« ينبغي ان يكون هناك محامون يدافعون عن موكليهم ولو كان هؤلاء أوغاداً ») ، وعلى فصل السلطات التشريعية والادارية وغيرها .

ربما كانت الممارسة النظرية النقدية بشأن طبيعة الحزب الميدان الذي اتسمت فيه هذه الممارسة باكبر قدر من الجرأة . لقد طرح الرأي القائل بوجوب كون الحزب تنظيماً للمجتمع الأهلي لا يملك سلطة ادارية ، وانه يتوجب عليه - ولو انه عمالي وفلاحي - ان يحدد موقعه ، مثالياً ، بالنسبة إلى الدولة ، حزب معارضة نقدي . يستنتج من ذلك رفض الاحادية وتمويل الايديولوجيا الماركسية إلى مجموعة عقائد . شكلت إذاً الممارسة النظرية النقدية بشأن تنظيم الحزب وموقعه ، إعادة نظر بالمفاهيم اللينينية الواردة في ما العمل ، التي اعتبرت انها لم تعد متوافقة ومستلزمات حزب يمارس من الآن فصاعداً دوراً قائداً في المجتمع . وذهب بعضهم إلى درجة اعتبار أن صيغة الحزب الواحد ليست بالضرورة الصيغة الأكثر ملاءمة لممارسة سلطة « الديكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين » . وبما أن تاريخ الصين جعل الحزب الشيوعي يؤلف بين جماهير الشغيلة الريفيين والحضريين ، فإن خلق احزاب اخرى ، أو إحياء تنظيمات منبثقة من التحالف السياسي الممثل بالجبهة المتحدة ، بقيا محدودين

حكماً ، لا بل اصطناعيين . لكن إذا حصل انتصار القوى الاشتراكية ، في بلدان أخرى ، ضمن إطار من التعددية الحزبية « فربما يكون ذلك حسنة إضافية » .

في ما يتعلق بالمجتمع الأهلي ، لم ينتظر النقاش احداث بولونيا لكي يطرح ضرورة ان تكون النقابات تنظيمات مستقلة ومتمايزة يراد بها الدفاع عن الشغيلة ، ولو كان ذلك ضد دولتهم بالذات ، لا أن تكون (كما لا تنفك تذكر البرافدا بذلك عندما يتناول الامر بولونيا) مجرد « قنوات اتصال » . هذا التصور الأخير يصلح فقط لاخفاء حقيقة كون النقابات ، بالمفهوم التحريفي ، ليست أداة بيد الشغيلة ، وإنما وسيلة إضافية تستخدمها الدولة لفرض تمثيلها على الشغيلة . جر النقاش عندئذ لطرح مسألة حرية التجمعات وحرية تعبير الحركة الفكرية والفنية على نحو صريح . إن التفتح الراهن في مجال الفن ، الذي يستمد منابعه بدرجة كبيرة من التراث ، وتراجع الواقعية الاشتراكية ، يشهدان على التخلي عن التوجيه المسمى ايديولوجياً في هذا الميدان .

ينبغي اعتبار جملة التوجهات التي تتناول تحويل الدولة إلى دولة ديمقراطية وإصلاح وتغيير الحزب والانفتاح داخل المجتمع الأهلي ، ليس إعادة نظر بديكتاتورية العمال والفلاحين ، وإنما على العكس وسيلة لتوطيدها عبر اعطاء حلول صائبة للتناقضات التي ما تزال قائمة داخل الشعب وبين الشعب ودولته .

بيد انه لا يظهر أن هذه التوجهات قد أدت إلى تحقيق انجازات ملموسة . إن جهاز الدولة كما هياكل الحزب في الارجح ، تبقى إلى حد كبير مرتهنةللارث الثقيل الذي يمثله تاريخ الحركة العمالية والاحزاب الشيوعية . لكن ذلك لا يشكل مطلقاً انتقاصاً لاهمية النقاش الدائر . على العكس من ذلك أن هذا النقاش مدعو حكماً لتجاوز نزاعات الاشخاص . أما آثاره على القضايا

المتناولة فيحتمل أن تكون كبيرة الاهمية .

إلا أنه يحتمل ألا يكون نضج هذا الوعي قد تجاوز مرحلته الأولى : « إزالة الدوغمائية » داخل الحزب . ونشهد فيه إقراراً ، مقروناً بكثير من التواضع ، بأن الحزب الشيوعي الصيني هو نتاج الحركة العمالية العالمية ونتاج البلشفية (وأن يكن تاريخه يبرهن برأينا على امكانية الذهاب إلى أبعد مما اعطته البلشفية) . وطالما لم يتم تجاوز هذه العتبة فإن الصعوبات التي تصطدم بها عملية وضع الطروحات المتقدمة موضع الفعل ستظل جسيمة وستظل احتمالات التوقف المفاجيء ممكنة .

إن الانفتاح باتجاه التعددية الايديولوجية ، الذي حصل خلال فترة المئة زهرة عام ١٩٥٧ ، لم تكن له تتمة . فالحزب والسلطة اللذين اصابهما الذعر من جراء انبعاث الافكار البرجوازية قاما حينئذ بالنكوص الى الوراء . لكنهما لم يعودا يمثلان اليوم ما كانا عليه في تلك الفترة حيث كان الحزب الشيوعي الصيني ما يزال يجهر بانتمائه شكلياً « للمعسكر الاشتراكي » الذي تقوده موسكو . لقد جعلته القطيعة يعمق نقده للتحريفية كما جعلته عواصف العشرين سنة الماضية أقل ثقة بنفسه من السابق .

هل سيتم قطع مراحل اخرى عما قريب ؟ إن الوزن التاريخي للاقطاعية ، والنواحي المبهمة في الارث الايديولوجي للكونفوشيوسية وغياب تجربة برجوازية حقيقية ، وربما أيضاً المقاومة - السلبية على الأقل - التي تبديها بعض الأوساط داخل السلطة والحزب ، تشكل عقبات قوية . غير أن غياب الآحادية داخل الحزب الصيني يشكل عاملاً ايجابياً لا ينبغي الاقلال من قدره . فقد توصل الحزب حتى الآن لتجنب اعتماد خط غير قابل للنقض وللابقاء على احتمال اعتماد خط مخالف . وثمة قناعة بأن هناك تناقضات « داخل الشعب » أيضاً ثمة قناعة « بأن الافكار اليسارية والافكار اليمينية ستستمر بالتعبير عن

نفسها خلال حقبة الانتقال الاشتراكي » . هذه القواعد البراغماتية اتاحت للبلاد تجنب تصفية الذين سموا « اعداء الشعب » والانغلاق داخل احادية عقيمة واستبدادية . طبعاً امكن لبعضهم في احيان معينة الحديث عن « تشكل البرجوازية داخل الحزب». وإذا كان ذلك صحيح جزئياً، بمقدارٍ ما، إنّ الأفكار «اليمينية» تعكس في الحقيقة المصالح الموضوعية لبرجوازية تحاول تكوين نفسها ، فإنه غير دقيق في الأساسي منه لأن الصراعات تبقى « داخل الشعب » في حقبة انتقالية ما تزال مفتوحة . ومهما يكن من أمر ، فإنه لم يعمد لتدمير البرجوازية المعنية . لا ريب أيضاً ، في الوجهة المغايرة ، في أن بعضهم يعملون اليوم على استغلال نواحي الضعف والنقص التي رافقت الحقبات السابقة محاولين اقتلاع جذور الماوية بالكامل وبالتالي تصفية المدافعين عنها . في الوقت الحاضر ، يظهر أن هذا الاتجاه الأخير هو الغالب . ولم تساعد محاكمة « الأربعة » على توضيح النقاش : فلم يصار عرض خط المتهمين ولم يقدم البرهان على « عصبويته اليسراوية ـ القصوية » . ولم يشر الاتهام الموجه للثورة الثقافية اطلاقاً للاجابات التي حاولت هذه الاخيرة الرد بها للقضايا المطروحة آنئذ . ضمن هذه الشروط ، بدا الهجوم وكأنه يستهدف الماوية بكاملها . وهو أدى على أية حالة إلى وضع حد ، مؤقت لا شك ، للنقاش الدائر ، واعقبت اجراءات قمعية موجة التساهل الليبرالي .

٤ ـ إلى أين هي سائرة الصين ؟ هل سيضع التوجه الجديد حداً للتطور المتواصل للماوية ؟ أو أنه بالعكس سيظهر مع مرور الزمن مجرد مرحلة من هذا التطور ؟ في مطلق الاحوال ، يبدو محتملاً أن القيادة الصينية ستعتمد ، على صعيد التسيير الاقتصادي خطاً وسطياً من شأنه تسريع النمو وبالتالي تحقيق « التحديثات الأربعة » .

لكن هل يمكن حقيقة الانطلاق بسرعة اكبر من تلك التي ميزت فترة

١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ ؟ كان الماويون يقولون : « إنه لأفضل لنا أن نسير ببطء نحو الاشتراكية من أن نسير بسرعة نحو الرأسمالية » . لقد كانوا مخطئين ، بمقدار ما إنَّ السير على الطريق الاشتراكي يتم بسرعة اكبر من تلك التي يتيحها الطريق الرأسمالي أو التحريفي . ذلكم هو الحال مثلاً بالنسبة إلى التطور في مجال الزراعة . لقد سمح نظام الكومونات ومستوياتها الثلاثة للصين بتحقيق نمو أعلى بكثير من ذلك الذي كان اتاحة اقتصاد فلاحي قائم على الملكية الصغيرة ومتروك عرضة للمنافسة والتمايز الداخلي . ثمة من يرغبون اليوم بتفكيك نظام الكومونات والسماح بعودة الملكية الخاصة للأرض وحتى باستغلال العمل المأجور . لا بل يبدو أن ثمة ظاهرات موضوعية من هذا النمط قد عبرت عن نفسها . لكن خطر « التطور الكولاكي » هذا يبدو مع ذلك محدوداً جداً بسبب المعارضة المحتملة التي سيواجه بها من جانب الجماهير الفلاحية الفقيرة والمتوسطة . وقد سبق أن عبر هذا الخطر عن نفسه في الاتحاد السوفياتي خلال مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . لا بل أنه كان اكثر خطورة لأن النيب سبقت عملية التجميع في حين أن السياق الجديد يأتي بعد أن تحقق التجميع في الصين . كان التحالق الشعبي في الاتحاد السوفياتي وخلال مرحلة النيب يوحد ما بين فلاحين تسود بينهم الملكية المفتتة للأرض وبين الطبقة العاملة ، بينما يجمع هذا التحالف في الصين ما بين طبقة فلاحية سبق أن انجزت التجميع وبين الشغيلة الحضريين . لا بل أن ستالين جعل من هذا الخطر مبرراً لتنفيذ عملية التجميع القسري ، وانتقد على هذا الأساس بوخارين الذي كان يدعو للابقاء على سياسة النيب . لكننا نعرف اليوم أن السبب الفعلي الذي حمل ستالين على اتخاذ قراره ، هو رغبته في تسريع عملية التصنيع ، ولو أدى ذلك لكسر التحالف العمالي والفلاحين .

على أية حال ، لم يعط وضع مبادىء المسار الجديد موضع التنفيذ خلال عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ النتائج الايجابية المنتظرة . وقد غذت عملية الانفتاح على الخارج خلال عامي ١٩٧٧ ـ ٧٨ آمالاً كبيرة لدى انصارها ، حتى

ان الاحتكارات الاميركية والاوروبية واليابانية رأت في عملية فتح السوق الصيني صفقة القرن . ما هي حقيقة الأمر ؟ إن التجارة الخارجية للصين ، التي كانت غير ذات اهمية بالمعايير النسبية وبالمطلق ، عام ١٩٥٠ بلغت ٦٠٠ مليون دولار للصادرات والواردات) والتي ارتفعت قيمتها خلال الخطة الخمسية الأولى بالغة زهاء ٢ مليار دولار (وكانت شبه مقتصرة على المبادلات مع الاتحاد السوفياتي) وزاوحت عند هذا المستوى خلال الستينات (لكن نحو الدول الغربية) مع شروط تبادل اكثر ملاءمة اتجهت مجدداًللطرف الصيني ، عرفت اكبر زيادة لها خلال سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ، حيث انتقلت من ٢ إلى ٦ مليار دولار خلال هذه الفترة ، دون أن تحقق منذئذ أية قفزة جديدة . لا شك أن الصين تستورد التكنولوجيا ، وتدفع مقابلها مواد أولية ، أو سلعاً مقبلة يتاح لها انتاجها بواسطة هذه الواردات نفسها وبالاعتماد على التسليفات . لكنها لا تقيم هذا النوع من المبادلات مع الغرب إلا بحدود اكثر تواضعاً من تلك التي كانت ستعمد إلى إقامتها مع الاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة ، وبشروط اكثر ملاءمة . لماذا لا تكون والحالة هذه قادرة على التحكم بهذه العملية اليوم ، وهي التي عرفت في السابق كيف تتجنب مفاعيلها ؟ إن هاجس الحفاظ على الاستقلال الوطني ، من حيث كونها محصلة اساسية للثورة الصينية ، مضافاً إلى الواقع الموضوعي لهذا البلد المترامي الأطراف ، يجعل من المستبعد أن تنخرط الصين ، في المدى المتوسط على الأقل ، بشكل حاسم في التقسيم الدولي للعمل . أما على صعيد التسيير الاقتصادي الداخلي ، فلا متابعة الأساليب الادارية في التخطيط التي سادت في المرحلة السابقة ، ولا خيار اللجوء بشكل حصري للسوق امكنهما أن يسودا . إن الاجراءات الأولى بصدد اللجوء إلى السوق التي اتخذت في المجال الزراعي أدت إلى حصول اخلال بالتوازن ، تمثل بالتخلي عن زراعة الحبوب لصالح المضاربات السلعية ، مما استثار على الفور ردة فعل معاكسة ويمكننا مضاعفة الأمثلة التي تبين أن الخط الوسطي هو الذي سيفرض نفسه ولو ان الأخطاء في إتجاه أو في آخر ستبقى ،

كما في الماضي ، ممكنة الوقوع .

تظهر اخفاقات السياسة التي انتهجت خلال المرحلة الجديدة الصعوبات الموضوعية التي تصطدم بها كل محاولة لاعتماد التسيير الذاتي . إن التركيز على مسألة رفع القدرة التنافسية يؤدي إلى إدخال خلل على نظام التخطيط المعتمد ، وهو يخلق ، في أنواع البلبلة التي يحدثها ، عمليات تبذير مثبطة للهمة . لقد اصبحت حالة القنوط هذه ـ وما تؤدي إليه : « نظام الشطارة » والانانية على المستوى الفردي وعلى مستوى الجماعة ـ متقبلة الآن . لكن لا مفر من أن تتفاقم اذا الغي النقاش الايديولوجي وجرى الاكتفاء بالخطاب البراغماتي الذي لا يعتمد مبدأ، وإذا حل الاعتماد على الاختصاصيين والكادرات والانضباط المراتبي محل الخط الجماهيري . إن العمل على تعميق ديمقراطية جماهيرية يشكل وحدة الوسيلة التي تتيح الذهاب إلى أبعد مما حققته حقبة ١٩٥٠ ـ ٧٨ .

يمكن أن تأخذ النتيجة النهائية للتطورات السياسية ثلاثة أوجه مختلفة . والصيغة الأكثر ملاءمة تتمثل بالطبع في عودة الرقاص إلى نقطة وسط . وتمثل تقدماً بالنسبة للحقبات السابقة ، مفسحة في المجال لتحقق ديمقراطية اشتراكية جماهيرية . أما امكانية تحقق نوع من التحريفية ، من النمط اليوغوسلافي ، فهي أقل اجتذاباً ، علماً أنها تترك الباب مفتوحاً لتطورات لاحقة . إن تحقق هذه الفرضية الأخيرة يعني الاتجاه نحو وضع تصبح الصين فيه « شبه ـ مستعمرة » مندمجة في النظام الرأسمالي العالمي .

نستطيع القول أن تحقق أفضل هذه الفرضيات لن يكون إلا بموازاة اشتراكية ناقصة . وستبقى الحالة على هذا النحو طالما بقيت العلاقات الاشتراكية تصطدم بمستويات ضعيفة لتطور القوى المنتجة . بهذا المعنى يخضع مستقبل الاشتراكية في الصين بدرجة كبيرة لمستقبلها في بقية العالم .

الماوية والتحريفية.

١ ـ إن تحليل محتوى نموذج التنمية في الصين ـ إذا اعتبرناه في حركته التاريخية ـ يبيِّن أن الماوية قد انفصلت منذ البداية عن التحريفية. إن النموذج الاشتراكي النظري المستوحى من التوجيهات العامة التي أعطاها ماو في «النسب العشر الكبرى» يظهر في الحقيقة خاصتين أساسيتين:

ـ السعي وراء تحقيق تكافؤ بين عائد العمل الريفي المتوسط وعائد العمل المتوسِّط للعمال والمستخدمين المدينيين. فالفلاحون يتلقَّون بالقيمة معادل ما يقدمونه على نحو دقيق. ولا يخضعون لأي اقتطاع إجباري بغير مقابل عينياً كان ذلك أو على صورة قسري. فالمساواة تشكِّل القاعدة الموضوعية للتحالف العمالي الفلاحي وتعطي لسلطة الدولة مضمونها الشعبي. لكن ذلك يطرح مشكلة على صعيد تمفصل الخطة ـ السوق: في الحقيقة، وحده القرار السياسي يمكنه الحفاظ على تكافؤ نسبي بين عائدات العمل التي تتجه، ضمن ظروف أخرى، للتباعد بسبب التفاوت في تطوُّر القوى المنتجة.

ـ تتوزَّع عائدات العمل داخل كل مجموعة، ريفية ومدينية، بشكل متساوٍ نسبياً حول مستواها الوسطي. ويترجم ذلك، على الصعيد السياسي، واقع عدم وجود طبقات ولا حتى شرائح مُمَيَّزة بالمعنى الذي يتطلَّبه مفهوم برجوازية دولة ناجزة التكوين.

هاتان الخاصتان لا تستتبعان مع ذلك وجود مساواة تامة ، أو حتى وجود اتجاه تلاشٍ فوري للفروقات . وفي الحقيقة :

(أ) أن العائد الوسطي للفلاحين لا يلغي وجود فوارق اقليمية كبيرة ، تبعاً لنوعية الأراضي وكثافة السكان والبعد عن طرق المواصلات والمدن . ينتج عن ذلك أن الفائض المسوَّق متفاوت كثيراً بين كومونة ريفية وأخرى مما يستتبع تفاوتاً في القدرة على تلبية الحاجات ، وفي القدرة على تمويل عملية تحديث الانتاج . من هنا ضرورة تأمين إعادة توزيع لوسائل التحديث بين مختلف الكومونات الزراعية الريفية والمناطق . ولا يسعنا تجاهل ارتكاب أخطاء على مرّات متعددة ، في هذا المجال ، إما في اتجاه (ترك الفوارق تتفاقم بين المناطق) ، وإما في الاتجاه الآخر (محاولة تحجيم هذه الفوارق باستخدام وسائل غير ملائمة) .

(ب) تتواجد داخل كل فرع صناعي ، في الوقت ذاته ، وحدات إنتاجية تمتلك إمكانيات غير متساوية إلى حد كبير . وإذا كان يجري تحديد الأجور المعتَمَدة أساساً على نحو صارم للبلاد بكاملها ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسعار ، فإن الوحدات الانتاجية توضع على صعيد مردوديتها في شروط غير متكافئة حكماً . تكون الأرباح إذاً مستقلة إلى حد بعيد عن كمية العمل المقدّم ونوعيته . إن المنشآت الأكثر مردودية تستفيد من وسائل التحديث التي لو تُرِكَتْ تحت تصرف هذه المنشآت ، لأدت إلى مفاقمة الفروقات . إنّ هذه المنشآت تمتلك أيضاً وسائل تأمين خدمات اجتماعية أفضل (دور حضانة ، مدارس ، مستوصفات ، مساكن) وإمكانيات أكبر في مجال توزيع العلاوات .

ومع وجود حالات عدم التكافؤ المشار إليها ، فإن الأهداف الكبرى المذكورة في النموذج بقيت في صلب الستراتيجية الصينية للسنوات الثلاثين الأخيرة . على أن الوسيلة الأساسية لوضعها موضع التطبيق بقيت تعتمد

التخطيط البيروقراطي الممركَز ، الذي لم يُتخذ مبدأً إلا ابتداء من عام ١٩٧٧ . والحقيقة ، أن إصلاحاً عميقاً للإدارة الاقتصادية لا يتناقض مع مبادىء النموذج ، بل على العكس ، من شأنه أن يمنحه فعالية أكبر .

إن عائدات العمل المتكافئة بين المدينة والريف من جهة ، وداخل الأرياف والمدن من جهة أخرى ، عيَّنت هيكلاً للطلب . هذا الهيكل حكم بدوره عملية تركيز البنى الانتاجية . هذه الأخيرة تخدم بشكل أولوي ، أولاً : تحديث الزراعة ، ثم تأمين الحاجات الأساسية للفلاحين والعمال والمستخدمين . إن وسائل الانتاج هي إذاً ، في نهاية المطاف ، في خدمة الأولويات وليست أولوية بحد ذاتها وبشكل مجرّد ، كما هي الحال في النموذج السوفياتي . لكن ذلك لم يحل دون أن تقوم بعض مظاهر « أولوية الصناعات الأساسية » ، وبسبب عدم القطيعة مع مبدأ الخطة الادارية ، بدورها في تعديل السياسة الاقتصادية للصين (عبارة « الصُّلب هدفاً » على سبيل المثال) .

إن وتيرة النمو تحكمها الأهمية النسبية للاقتطاع المرصود لغاية التراكم . هذا الاقتطاع كان يقع بشكلٍ رئيسٍ على القطاعات الأكثر تقدماً من الاقتصاد ، لا على الفلاحين بصورة رئيسة كما في الاتحاد السوفياتي . والوسائل التي استخدمت لتأمين توزُّعه على نحو متكافىء تقريباً لا يتناقض إذاً مع التحالف العمالي ـ الفلاحي القاعدي .

إن نموذج تطوير القوى المنتجة في إطار اشتراكي كهذا ، لا يستبعد ، وجود السلعة ، ولا القيمة ، ولا علاقات السوق . بل على العكس من ذلك فهو يمثل نموذجاً من العلاقات السلعية والاشتراكية في آنٍ معاً . سلعية ، بمعنى أن المنتجين يتبادلون في ما بينهم البضائع المشتراة والمبيعة . واشتراكية ، بمعنى أن قيمة البضائع يتم تحديدها على قاعدة عائد متعادل للعمل ، بشكل مستقل

عن درجة تطور القوى المنتجة . فما جرى حتى ذلك الحين ، إنما يمثل وضع العلاقات السلعية موضع التطبيق ، عن طريق التخطيط الممركز البيروقراطي ، الأمر الذي لا ينفي إمكانية تحقيق ذلك من خلال اللجوء لاستخدام ذكي للسوق المتمفصل مع الخطة .

إن نموذجاً كهذا يختلف بشكل جوهري عن النموذج السوفياتي . والاختلاف لا يعود للوسائل الموضوعة موضع الفعل (خطة ممركزة وتسيير إداري أو خطة مرنة ولجوء للسوق) ولكن لمحتواه بالذات : فمن جهة ، ثمة تحالف عمالي ـ فلاحي متجسد في سلطة الدولة في حين نجد في الجهة الأخرى برجوازية دولة .

تشكلت مقومات النموذج السوفياتي ، بدءاً من الثلاثينات على قاعدة الاقتطاع الفاحش الذي أخضعت الدولة الريف له من قبل . بينما تحقّق التجميع في الصين بشكل سريع للغاية بعد الاصلاح الزراعي ، وجرى الانتقال من الاشكال الدنيا للتعاونية إلى أشكالها العليا (الأمر الذي أنجز الأساس منه عام ١٩٥٦) في ظروف من الدعم شبه الاجماعي من جانب الفلاحين ، فإن التجميع الذي تحقق ما بين ٣٠ ـ ١٩٣٥ في الاتحاد السوفياتي فرض بالعنف على الغالبية الساحقة من الفلاحين وقد وضع هذا التجميع القسري ، وبشكل تلقائي حداً للتحالف العمالي والفلاحي الذي شكل في سنوات ١٩١٧ ـ ١٩٣٠ قاعدة سلطة الدولة . إن جذور التحريفية ترجع إلى هذه القطيعة . لقد أدى التجميع القسري إلى تطوُّر جهاز بوليسي ، اكتسب بسرعة استقلالاً ذاتياً كبيراً تجاه المجتمع وحتى تجاه الحزب . وشيئاً فشيئاً أصبح هذا الجهاز قاعدة تبلور طبقة جديدة واستمالة الدولة إلى دولة اضطهاد للشعب . وبعد أن ثبَّت نفسه مستغِلاً للفلاحين ، توجه بشكلٍ تدريجي نحو سياسة خلق تمايزات بين الأجور والمداخيل المدينية . هذا التوجُّه سهَّلته دون ريب بعض نواحي قصور عائدة للينينية ، وهي التي لم تقطع مع الوضعية الاقتصادية للأممية الثانية واعتبرت

من هذا المنطلق أن التكنولوجيا محايدة . مهما يكن ، من أمر فالدولة التي توطّدت بفضل وظيفتها القمعية تجاه الفلاحين ، أصبح بمقدورها كسر المقاومة المحتملة للطبقة العاملة وفرض سياسة تمايز في الأجور في القطاع الصناعي . هكذا تشكّلت من جديد طبقة مهيمنة سنسميها ، في غياب تسمية أفضل ، « برجوازية دولة » ، وهي التي سوف نعطي ، في نهاية المطاف ، للدولة محتواها . فقد خفض الاقتطاع بالطريق الاداري مداخيل الفلاحين بنسبة النصف أما الفائض المستخرج في هذه العملية ، والذي أريد منه ، مبدئياً ، تسريع التراكم تبعاً لأطروحة « التراكم الاشتراكي الأولي » ، هذا الفائض لم يتعمق على أرض الواقع استخراج قرابة نصفه بسبَب انهيار الانتاج الزراعي الذي ما زال المجتمع يدفع ثمنه فيما يشهد عليه عجز النظام السوفياتي عن حل المشكلة الزراعية . إن الطوابير الدائمة ، وفقر الأسواق ، والنوعية الرديئة للمنتجات ، التي تتعارض قطعاً مع الوضع في الصين ، رغم كون هذه الأخيرة أكثر فقراً بكثير ، هي نتائج الاقتطاع الاداري الذي تخضع له الأرياف . لقد وصلت سياسة التمايز في الأجور والمنافع إلى درجة أن نصف الدخل المتعلق بسكان المدن وحسب يعود إلى جماهير الشغيلة في حين تستولي على النصف الآخر الشرائح المتميزة (الطبقات الوسطى والحاكمة) . إن البنية الانتاجية التي تستجيب لهذه التوزيعات المختلفة للدخل هي بدورها ، مختلفة كلياً في النموذجين . في الصين ، يُستخدم الانتاج في الأساسي منه لتلبية حاجات الجماهير . بينما يُستخدم الثلث فقط من الانتاج في الاتحاد السوفياتي للاجابة على الحاجات الأساسية للشعب . ثمة ثلث آخر يخصّص لاستهلاك المُمَيَّزين بينما يرصد الثلث الأخير للانفاقات الادارية والعسكرية .

إن المبدأ الذي يحكم الاتحاد السوفياتي هو الذي يقوم على تخفيض استهلاك الشغيلة إلى أدنى حد من أجل رفع مستوى استهلاك المميَّزين والامكانات العسكرية إلى الحد الأقصى . إن النقابات ، بعيداً عن أن تكون

وسيلة دفاع بيد الشغيلة ، هي أدوات ديكتاتورية برجوازية الدولة لفرض أكثر الوتائر صعوبة في موازاة أكثر الأجور انخفاضاً أما رفع الأجور فإنما يستهدف ، وبالآلية المتبعة في الغرب نفسها ، إلى تجزئة الطبقة العاملة . استناداً لهذا الواقع ، لا يمكن أن تكون للدولة أية ثقة بالجماهير الفلاحية والعمالية . في ملكية ، إنما هي ملكية دولة حتى عندما يتعلق الأمر شكلياً بالملكيات الجماعية (الكولخوزات) .

إن الاختلافات الرئيسة في ما بين هذين النموذجين تجد جذورهما في تاريخ كل من الحزبين الشيوعيين . فالحزب البلشفي ، على الرغم من خياره الثوري وقطيعته مع الأممية الثانية ، بقي متأثراً بتاريخ الحركة العمالية في الغرب وبالريبة التي كانت تكنُّها هذه الأخيرة تجاه الفلاحين الذين كانوا يعتبرون احتياطياً للبرجوازية . وإذا كان للحزب البلشفي تأثير حقيقي في الطبقة العاملة الروسية فإنه كان يفتقد لأي تواجد في الريف الذي كان يسيطر عليه ، بشكل شبه حصري ، الاشتراكيون الثوريون . أما الحزب الصيني ، فإنه تواجد بشكل قوي في المناطق الريفية منذ ١٩٣٠ . إن النموذج الصيني يستند إلى تحالف انصهر خلال النضال المناهض للامبريالية وللاقطاع ، هذا النضال الذي استبعد ، عبر الحضور الفاعل للقوى الشعبية الفلاحية - فكرة التطور على حساب الفلاحين معتمداً انطلاقاً من التقشف المساواتي لمرحلة اليانان - مراتبية مضغوطة للأجور متساوية مع الدخل الفلاحي . باختصار : التحالف العمالي الفلاحي الذي يعتمد المبدأ الثلاثي (سعر الأرز - الأجر ، مراتبية مضغوطة للأجور ، أجر وطني) يشكل مفتاح فهم الاستراتيجية الماوية .

لماذا لم يجرِ أبداً توضيح هذا النموذج في النصوص النظرية ؟ لا حاجة بدون ريب ، لأنه نتج بشكل تلقائي عن الطبيعة الطبقية ؟ للنظام ، دون أن يكون الحزب الشيوعي الصيني قد فتح نقاشاً بصدده مع السوفيات . إن العلاقة الملتبسة مع الأممية الثالثة ومع الستالينية ، والاستقلال الذاتي الفعلي للحزب

الصيني وبراغماتيته الظاهرية ورفضه في آن واحد ، إتباع أو ترك الروس ، هي نتيجة لهذا التاريخ . أما حالات القصور اللاحقة في النقد الماوي للتحريفية فهي ثمن ذلك .

فحتى بعد قطيعة ١٩٦٠ لم يكن لنقد التحريفية في الصين أن يتوصل إلى هذا الاستنتاج الذي ينقض التقييم المتّصل بمجمل الحقبة الستالينية ابتداء من ١٩٣٠ . والحقيقة أن كل التيارات التي ظهرت داخل البلشفية ، بما فيها التروتسكية ، كانت تقاسم ستالين وهم إمكانية تسريع التصنيع من خلال اقتطاع إداري ثقيل يُخضع له الفلاحين. وحده بوخارين شذ ، في الأرجح ، عن القاعدة . والصحيح خصوصاً ، أن الاتحاد السوفياتي بقي حتى حوالي ١٩٦٠ مطوّقاً ومهدداً من قبل الامبرياليين . إن الدعم لهذه « القلعة المحاصرة » هو الذي أخّر دون شك ، إدراك شيوعيي العالم كله لعملية انحطاط النظام . لقد اختلف الوضع ابتداء من ١٩٦٠ ، والامكانات العسكرية التي حازها الاتحاد السوفياتي ، والتي أصبحت تُستخدم منذئذٍ في خدمة سياسة عدوانية ، سمحت بالكشف عن الطموحات الكامنة حتى ذلك الحين ، للطبقة الحاكمة في هذا المجتمع الطبقي الجديد .

إن قصور النقد الصيني بصدد هذه النقطة الجوهرية يفسّر أنه على الرغم من كون مبدأ المبادلات المتكافئة يشكل ، إجمالاً ، المظهر الأساسي للستراتيجية المطبقة منذ ثلاثين سنة ، فإنه قد وُجد دائماً قياديون حاولوا نقضها مستخدمين صيغة يمينية حيناً (« التجزية تبعاً للانتاجية ») ، وصيغة يسارية ، حيناً آخر (« فرض التساوي بواسطة العنف الإداري ») .

٢ ـ إن الاختلافات التي تميز النماذج الثلاثة المطروحة ، تتيح التحديد بدقة لطبيعة ما نسميه قوانين اقتصادية . هذه الأخيرة لا تملك بالطبع أي طابع حتمي : كان ماركس قد بيّن ، في مواجهة الاقتصاديين البرجوازيين ، أن ليس

ثمة قوانين اقتصادية عامة تصلح لكل الأنظمة الاجتماعية ، بل انها مختصّة بكل نظام معيَّن ، هو بدوره تعبير عن الشكل الذي تتخذه التحالفات والصراعات الطبقية .

في النموذج الاشتراكي يعمل « قانون القيمة » ضمن إطار الدولة القومية ، في حين أنه ، في النظام الرأسمالي يمارس فعله على مستوى النظام العالمي . السبب في ذلك يكمن ببساطة في أن تقسيم العمل الذي يحكم التراكم الرأسمالي ، هو عالمي ، بينما تبدأ الاشتراكية ، بحكم قوة الأشياء ، بأن تكوّن بناءً وطنياً ، تقودها إرادة إيثار التقسيم الاجتماعي الوطني للعمل وإخضاع العلاقات الخارجية لمستلزمات هذا البناء . من جهة أخرى ، يعمل قانون القيمة ، في النماذج الاشتراكية ، ضمن إطار مجتمع طبقي : أي في إطار اقتطاع للريع وللربح ، بينما يعمل هذا القانون في النموذج الاشتراكي على قاعدة العلاقات الاجتماعية التي تعرِّف التحالف العمالي الفلاحي وتستبعد أية قاعدة أخرى .

إن النموذج الدولاني هو أيضاً نموذج وطني ، كما نرى بخصوص الاتحاد السوفياتي . والشيء ذاته ، لكن بدرجة أقل ، بالنسبة إلى مجمل بلدان أوروبا الشرقية ، بما فيها يوغوسلافيا (وإن يكن انخراط هذا البلد في التقسيم الدولي للعمل أكثر توطُّداً بشكل جلي ، وهو ما يشكِّل أيضاً الاتجاه الذي بدأت تأخذ به هنغاريا) بالمقابل ، ليس الأمر على هذا النحو بالنسبة إلى كوبا ، فبنيتها هي بنية بلد دولاني تابع ، تتماثل ، في أوجه متعددة ، مع تلك التي تميِّز البلدان الرأسمالية المتخلفة . لكن ، الأكثر أهمية ، هو أن قانون القيمة يعمل في النماذج الدولانية على قاعدة علاقات اجتماعية طبقية ، ترتكز على اقتطاع الطبقات الوسطى الجديدة التي تشكِّل الدعامة الموضوعية لسلطة الدولة .

وطالما لم نبلغ المرحلة الشيوعية ، أي طالما لم يجر التوصُّل إلى

المرحلة التي تتوزع فيها المنتجات من غير قيود (« لكل حسب حاجاته ») ، وبقي العمل شرطاً لتحقيق الانتاج ، وطالما بقي العمل إلزاماً واستمرت فئة « العمل » موجودة ولم يجر استبدالها بكلمة « نشاط » (من غير تمييز بين العمل والفراغ) ، وطالما لم يتمكّن المجتمع مباشرة بخياراته واستمر مجبراً على المرور عبر نظام إدارة يرتكز على تقسيم العمل والتبادل ، فإن فئة القيمة تستمر قائمة . إن قانون القيمة لا يعني شيئاً آخر غير هذه الحقيقة المتلخّصة في كون كمية العمل الاجتماعي اللازم تحدِّد ، في التحليل الأخير ، قيمة المنتجات التي تكون حينئذ على صورة بضائع . لكن فقط في التحليل الأخير . أي أن نسب الأسعار ليست أولى ، وانها مشتقة تبعاً لقوانين تترجم علاقات الانتاج ـ العلاقات الطبقية ـ الخاصة بالمجتمع المعني .

عندما يكون هذا المجتمع ، رأسمالياً طرفياً ، فإن قانون القيمة الذي يحكمه هو ذلك الذي يعمل على الصعيد الاجمالي للرأسمالية العالمية . هذا يعني ثلاثة أشياء :

ـ أن القيمة تأخذ شكلاً مشتقاً يتمثّل في سعر الانتاج ، بالمعنى الذي يأخذه عند ماركس ، من خلال إعادة توزيع فائض ـ القيمة وفقاً لحصص الرساميل المطلوبة .

ـ أن كمية العمل الاجتماعي اللازم تعينها إنتاجيات العمل في المناطق الأكثر تقدماً من النظام .

ـ أن نسب الأسعار بين قوة العمل المتخصّصة وقوة العمل غير المتخصّصة لا تعينها ، بل التكاليف الاجتماعية لانتاج الكفاءات المقصودة ، والأشكال السياسية لممارسة سلطة الرأسمال التي تمر عبر تحالفات اجتماعية ، وإن تكن هذه الأسعار تنتج ظاهرياً عن العرض والطلب ، كما هي الأسعار الأخرى .

عندما يكون المجتمع ، على العكس ، مجتمعاً انتقالياً اشتراكياً :

- يتم رصد الفائض الذي جرت مركزته ، بشكل مستقل عن قطاعاته الأصلية .

- يتم تثبيت علاقات التبادل بين مختلف قطاعات الانتاج بشكل يتوافق مع نسب كميات العمل اللازم اجتماعياً والتي تتعيَّن في الإطار الوطني . هذا يعني أن ساعة عمل مجرَّد ، واجتماعي وسطي ، تكون متساوية في الزراعة وفي الصناعة الوطنية ، مهما تكن الأسعار النسبية لمنتجات ساعات العمل هذه ، في المراكز الرأسمالية المتقدِّمة . ان انفصال نظام الانتقال الاشتراكي عن النظام الرأسمالي العالمي يقع على هذا الصعيد . إن المقصود ، في الحقيقة ، ليس انفصالاً مادياً ، نوعاً من الاكتفاء الذاتي ، وإنما عملية إبطال لتأثير مفاعيل التبادل الخارجي على الخيارات الداخلية . فالتبادل الخارجي الذي يصبح محدوداً دون ريب في هذه الحالة ، يجري إخضاعه لمنطق التنمية الداخلية ، الوطنية والاشتراكية - وليس العكس .

- أخيراً ، إذا كانت القيمة المخلوقة العائدة لمختلف الأعمال هي ضمن نسبٍ تعيِّنها التكاليف الاجتماعية للتأهيل (وهذه النسب تتدرَّج تبعاً لسلم من ١ إلى ١,٥) ، فإن عائدات العمل هي على نحو حصري ، وليدة صنيع سياسي .

إن قانون القيمة على قاعدة علاقات اشتراكية وليس نقيضه ، هو الذي يحكم إذاً ، التكافؤ وسطياً بين العائد الحقيقي لسنة من العمل الفلاحي والعائد الحقيقي لسنة من العمل العمالي من جهة ، والتدريج المضغوط للأجور من جهة أخرى .

إن الخيار ليس قائماً بين « قانون قيمة » يبرز وجودُه ، الطابع الدولاني ، أي التحريفي ، للمجتمع ، وبين انتفائه من حيث كونه معادلاً للطريق

الاشتراكي الصحيح . إن المسألة الحقيقية هي مسألة العلاقات الاجتماعية التي يقدم عليها هذا القانون .

ليست فئة القيمة ، دون شك ، بفئة أبدية . إنها ككل الفئات الاجتماعية ، تاريخية ، وتختفي مع امّحاء تقسيم العمل والبضاعة . لكن الشيوعية ما تزال بعيدة . والامبريالية قد فرضت شكلاً للانتقال من الرأسمالية نحو إلغاء الطبقات يستبعد وهم الثورة العالمية ، أي أنه انتقال ، بتأسيسه على التطور اللامتكافىء ، يشرع ويتطور انطلاقاً من أطراف النظام الرأسمالي العالمي . إن المبدأ المزدوج الذي يحدِّده : إلغاء وجود الطبقات المستغِلّة في الداخل ، والانفصال عن النظام العالمي ، يشكِّل شرط التطور اللازم للقوى المنتجة ضمن وجهة الانتقال الاشتراكي . هذا المبدأ المزدوج لا ينفي القيمة ، إنه يفترض وجودها ، ولكن على أن تعمل وفق أسسه الخاصّة .

إن الانظمة الاجتماعية ، كائنة ما كانت ، لا تستطيع تحقيق المعجزات . إن معدَّل النمو ، بوجه خاص ، قليلاً ما يستطيع في المدى الطويل - أي على عدة عقود - تجاوز معدَّل من ٥ إلى ٧٪ . سبب ذلك لا يعود إلى اعناق الاختناق الكلاسيكية (الرساميل ، الموارد الطبيعية ، الخ) بقدر ما هو عائد إلى وتيرة تحوُّل المجتمعات على الصعد السياسية والايديولوجية والتربوية والعلمية ، التي تستبعد حصول تحولات جوهرية بوتيرة اسرع من وتيرة تعاقب الاجيال . وفي كل مرة كان يحاول فيها الذهاب بسرعة اكبر ، كانت تظهر ضغوط لا يمكن احتمالها داخل المجتمع ، مؤدية إما إلى حدوث انفجارات وإما إلى فترات من التباطؤ لضبط المسار .

إن الاختلاف الأساسي بين النماذج الثلاثة أيضاً لا يقع بشكل رئيس على صعيد وتائر النمو . الأكيد هو أن هذه الوتائر ، في النظام الرأسمالي العالمي ، هي بصورة شبه دائمة أدنى ، وغالباً معدومة (أو سلبية) بالنسبة إلى مناطق كاملة من النظام ، كما هي الحال مثلاً بالنسبة « إلى العالم الرابع » المعاصر .

وهي ليست أعلى إلا في حالات استثنائية ، لا يمكن تعميمها على بلدان ـ قارات ذات كثافة سكانية كبيرة وفقيرة . أما بالنسبة إلى وتائر النمو على المدى الطويل في الانظمة الدولانية فهي اكثر ضعفاً أيضاً . ويكمن الاختلاف الأساسي بين النماذج الثلاثة على صعيد توجهاتها الاجتماعية .

إرادة تطوير القوى المنتجة وقيادة تطور المرحلة الانتقالية باتجاه إلغاء الطبقات في الوقت ذاته ، تطرح مشاكل جدية على صعيد تسيير الاقتصاد . ثمة في هذا الصدد موقفان ممكنان يؤديان لاعطاء الافضلية ، إما للتسيير الاداري الممركز ، وإما للتسيير الاقتصادي غير المركزي لوحدات الانتاج . إن التسيير الإداري لا يشكل ضمانة للطريق الاشتراكي : ألم تنشأ الدولانية السوفياتية على هذا الأساس ؟ لكن نقيضها لا يشكل هو الآخر ضمانة تؤمن حماية فعالة ضد الدولانية : ألم يتطور النموذج الدولاني اليوغوسلافي على قاعدة التسيير المستقل ذاتياً للمنشآت ؟ يمكننا تفضيل التسيير المستقل ذاتياً ، لأنه على الصعيد السياسي يقلل ، في حالة انحراف دولاني ، خطر دولانية استبدادية تتعذر العودة عنها ، ويسمح بمقدار اكبر من المرونة للنظام السياسي . هذه الملاحظة تبين أن الأساسي ينشأ دائماً عن المستوى السياسي ، وأن السياسة هي ، بهذا المعنى ، فعلاً « في دفة القيادة » .

إذا كانت الاشتراكية ـ بمعنى كونها طوراً انتقاليا نحو الشيوعية ـ تستدعي وضع قانون للقيمة موضع العمل ، فانه ينبغي علينا الاقرار حكماً بوجود قوانين اقتصادية للاشتراكية واقتصاد سياسي للاشتراكية . لكن هذه القوانين وهذا الاقتصاد السياسي لها مقام مختلف عن ذلك الذي لها في الرأسمالية . لأن طبيعة اشتغال القوانين الاقتصادية للرأسمالية ونمطها لا يمكن فصلها عن العلاقة الخاصة البنيوية التحتية ـ البنيوية الفوقية المميزة لهذا النمط الانتاجي .

لقد سبق لنا أن شرحنا رأينا حول هذا الموضوع في ثلاثة مؤلفات

سابقة : التطور اللامتكافي ، الامبريالية والتطور اللامتكافيء ، قانون القيمة والمادية التاريخية . إن عدم شفافية علاقات الاستغلال ، نتيجة لتعميم الشكل ـ البضاعة ، هي السبب الأخير الذي تبدو من أجله القوانين الاقتصادية وكأنها تمارس فعلها من الخارج ، قوانين طبيعية ، محددة ، في الوقت عينه ، الطابع الاقتصادي جوهرياً للاستلاب الاجتماعي ، والانفصال الظاهرين بين المستويين السياسي والاقتصادي . الاشتراكية (شفافة) هي على العكس من ذلك ، أو ينبغي عليها أن تتجه نحو ذلك على الأقل . يجب إذاً على المجتمع أن يمسك بزمام العلاقات السلعية التي تسيره . إن الخطة ترتكز على معادلة « سعر الأرز ـ الأجر » تعبر عن التكافؤ بين قيمة سنة عمل فلاحي وقيمة سنة عمل عمالي . علاقة التساوي هذه ينبغي أن يتم ادراكها بوضوح من قبل الشغيلة . وينبغي أيضاً أن يتم إقرار التدرجات في الأجور بشكل ديمقراطي وأن يجري تقبلها لأسباب سياسية ، من غير مرور بالتقنيع الايديولوجي .

إن النقاشات بصدد مسألة القوانين الاقتصادية للاشتراكية لم توضح عموماً هذه النقطة ، لانها لم تعرف أن تظهر التعارض القائم بين خصائص العلاقات البضاعية في الاشتراكية وخصائص هذه العلاقات في الرأسمالية .

غالباً ما كانت تتم المماثلة بين علاقات سلعية وعلاقات سلعية رأسمالية ، وبين اشتراكية وإلغاء العلاقات السلعية . ذلكم كان موقف روزا لوكسمبورغ ، وذلكم كان ، على ما يبدو ، موقف لينين (العودة إلى العلاقات السلعية ، المعتبرة كأنها « تنازل ») ومن ثم ستالين . وفي كل مرة كان يجري الحديث عن القوانين الاقتصادية أو قانون القيمة أو العلاقات السلعية ، فلكي يقال بأن المقصود إنما هو « تنازل » لصالح الرأسمالية يفرض نفسه « بصورة مؤقتة » .

فعلياً ، غالباً ما كانت « العودة إلى قانون القيمة » ترادف ، إن لم يكن مع العودة إلى الرأسمالية ، فعلى الأقل مع عملية تثبيت لنظام الاستغلال

الدولاني . هكذا ، عندما اعترف ستالين بشكل متأخر (١٩٥٢) بوجود قوانين اقتصادية للاشتراكية ، كان ذلك في معرض تثبيت العلاقات - غير المتكافئة ، بالمناسبة - بين الزراعية الكولنوزية وبين صناعات الدولة .

إن إلغاء محطات الآلات والجرارات (SMT) ونقل ملكية تراكتورات وآلات الدولة إلى الكولخوزات من قبل خروتشوف عام ١٩٥٨ ، شكلت في إطار هذا التوجه ، لا خطوة إلى الامام على طريق التحكم الرشيد بالعلاقات السلعية للاشتراكية ، وإنما خطوة إلى الوراء في إطار تثبيت العلاقات السلعية الدولانية . لأن نقل الملكية هذا فاقم حالات عدم التكافؤ بين الكولخوزات . إن النقد الماوي والكوري لهذه الخطوة تمكن بالفعل من إبراز الطابع الرجعي ، في الجوهر ، لهذا الاصلاح ، كما بالنسبة إلى الخروتشوفية بشكل عام . إن التنازلات لصالح « السوق الحرة » و« الاستثمارات الزراعية الصغيرة » و« الحساب الاقتصادي » و« الأرباح » ، هنا وهناك ، من الاتحاد السوفياتي إلى أوروبا الشرقية وفيتنام وكوبا ، وحتى الصين أحياناً ، وهي تنازلات تفاقم على الدوام حالة التفاوت ، تنشأ عن هذا النمط السلبي من « العودة » إلى قانون قيمة نصف - راسمالي نصف - دولاني .

إن المسألة الحقيقية هي إذاً : بأية وسائل يمكن جعل العلاقات السلعية (المتساوية) الخاصة بالاشتراكية ، شفافة ؟ ثمة اطروحتان بصدد هذه المسألة : عن طريق التسيير الذاتي ، أو عن طريق جعل السياسة في دفة القيادة .

إن التسيير الذاتي هو مشروع اجتماعي متعدد الجوانب ، ولا يمكننا اختزاله إلى أحد سماته . هذا المشروع له ، بالتأكيد ، وجه ديمقراطي أساسي . زد على أن الحركة العمالية هي التي ، في عفويتها الثورية ، أوجدته ، عبر اللجوء إل المجالس العمالية أو السوفياتات . لكنه يجعل الطبقة

العاملة تتشظى إلى جماعات متنافسة ، ولهذا السبب فإن اشتغاله لا يلبث أن يحجب وضوح الخلفية السياسية للخيارات ، بمجرد ان تنتهي المرحلة الثورية ، التي تترجم خلالها عملية تملك الشغيلة لوسائل الانتاج . إن التسيير الذاتي لا يمكنه إذاً إلا أن يكون جزئياً ، ولا ينبغي أن ينفي وجود الخطة . وإلا فغياب ذلك يؤدي إلى أن يتولد عن التسيير الذاتي ، شكل جديد من الاستلاب الاقتصادي الذي يعيد انتاج واقع تفتت الطبقة العاملة ، كما تظهر ذلك التجربة اليوغوسلافية .

إن « السياسة في دفة القيادة » لا تعني الاعتباط الايديولوجي ، بل بالعكس ، التسيير الرشيد للعلاقات السلعية المتساوية بين جماعات هي ، في الوقت ذاته ، مسيرة ذاتياً ومندمجة بنيوياً في الكل الاجتماعي . لقد وعت الماوية ، كما وعى الحزب الشيوعي الكوري ، هذا المحتوى ، لكنهما اعطيا لوعيهما هذا تعبيرات مختلفة في الواقع ، الواحدة منها كما الأخرى ذات صيغة ناقصة . لقد اختارت كوريا اعتماد نظام يستند إلى حزب جماهيري (اغلبية الشغيلة يتواجدون في التنظيم السياسي) واعتماد نظام تسيير جماعي إلى حد بعيد (لجان المنشآت المنتخبة ، وتخطيطاً يطال عدة مستويات (خطة وطنية وخطط اقليمية) . وعندما لم تتخط الثورة الثقافية بهذا الصدد « حزب النخبة » ، الذي يقوم بدور محرك لمجموعات المنشآت والكومونات . إن هذه الصيغ ، البراغماتية ، لا تدين بقيمتها إلا إلى الدينامية التي تتميز بها . فإذا كانت تؤدي إلى تقدم الديمقراطية والامساك الفعلي للشغيلة بزمام حياتهم اليومية ، فإنها تكون عندئذ ابتكارات ايجابية لكنها تبقى مهددة دائماً بالتحجر الذي يفقدها اهميتها .

تقدم ديمقراطي مستمر أو ركود وانحسار لسلطة الشغيلة الفعلية ، ذلك يحيل إلى قضية الديمقراطية التي لا يمكن الالتفاف حولها ، على مستوى الدولة . لأن الدولة هي ضرورة مطلقة ، لا لاسباب خارجية أو مؤقتة ، وإنما

لأنها الوسيلة الوحيدة التي تتيح تمفصل السلطة الفعلية لمجموعات القاعدة في إطار مشروع اجتماعي اجمالي . طبعاً إن قضية ديمقراطية الدولة لا يمكن حسمها عن طريق إعلان يصدر عن هذه الاخيرة لكنها أيضاً لا يمكن أن تختزل إلى مسألة « احترام للشرعية » ، التي تشكل ، كما بين ذلك Agnes Heller و Ferenc Feher في كتابيهما : الماركسية والديمقراطية ، مشروعية أبوية للاستغلال .

٣ ـ إن التاريخ يظهر أن المرور من المجتمعات الطبقية إلى الشيوعية سوف يحتل كونه حقبة انتقالية فترة تاريخية طويلة زمنياً . ثمة على الاقل ثلاث مجموعات من الأسباب الجوهرية لهذا الواقع :

أ) إن التطور اللامتكافىء للرأسمالية في العصر الامبريالي كان من نتيجته وهو ما سوف يستمر على الأرجح بالحصول على نتيجة ، إن الاختراقات في إتجاه الاشتراكية هي اكثر إحتمالاً في البلدان المنتمية إلى أطراف النظام الامبريالي منها في مراكزه . إن الصراعات الطبقية في الأطراف متحدة مع الهيمنة الاجنبية تجعل من ثورات وطنية ديمقراطية تقودها البروليتاريا بالتحالف مع الفلاحين ممكنة وغالباً ضرورية خالقة الشروط الملائمة لتطورها نحو الثورة الاشتراكية . لكي تبقى عقب ذلك مهمة تاريخية شاقة ينبغي تحقيقها لايصال تطور القوى المنتجة إلى مستوى ملائم . وفوق هذا كله ، يجب تحقيق هذه الجهود في أغلب الاحيان ضمن شروط صعبة : غياب تقاليد ديمقراطية ، الموقف العدائي من قبل الخارج ، ضغوطات التحريفية ، الخ .

ب) في الدول الرأسمالية المتقدمة ، تبقى سبل الانتقال من نظام الاستغلال الحالي نحو إلغاء الطبقات مجهولة تماماً . وبسبب قدم الثورة البرجوازية في هذه البلدان ، فإن التقليد الديمقراطي واللجوء إلى تعددية الاحزاب والانتخابات ، من حيث كونها نمط تسيير سياسي للمجتمع ، هي

مترسخة بعمق في التقاليد . نتيجة لذلك تبقى الحكومات الوحيدة الممكنة في المدى القصير حكومات اشتراكية معتدلة أو يمينية ليبرالية ، أما الاختلافات بين هذه الانظمة فهي ليست أساسية فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي . إن سبل إلغاء الطبقات لن يسعها نسخ نموذج الثورة الروسية ولا نموذج الثورة الصينية . وإذا توصلت هذه البلدان إلى الشروع بالغاء الطبقات عن طريق الديمقراطية والتعددية « فلن يكون هناك ضرر في ذلك على الأرجح » ، كما يقال في الصين . لكن ثمة عقبتان تؤخران نضج الوعي الاشتراكي في هذه المجتمعات : فمن جهة يخلق نهب العالم الثالث فيها اشكالاً من التضامن الداخلي هي بمثابة حقائق سياسية . ومن جهة اخرى ، طالما استمرت اطراف اليسار والحركة العمالية تعتقد أن هناك في الاتحاد السوفياتي ذرة واحدة من الاشتراكية ، فلن تبرح تسهم في تأخير نضج الوعي الاشتراكي في الغرب . ينبغي علاوة على ذلك ، معرفة أن الغاء الطبقات والفئات البضاعية من القيمة سوف يتطلب في هذه المجتمعات أيضاً زمناً انتقالياً طويلاً . إن التحولات الهيكلية الجسيمة التي يجب تحقيقها في مجال تنظيم العمل ، والانخراط الحالي في التقسيم الدولي للعمل ؛ كما التحولات اللازمة في البنى الايديولوجية ، سوف تجعل بدون شك من هذه المرحلة ، مرحلة صعبة .

ج) إن النظام الدولي المكون من الدول والامم لن يفتأ يستمر طويلاً بعد . أولاً لأن حالات الانتقال إلى الاشتراكية سوف تستمر إنطلاقاً من الحلقات الضعيفة للنظام ولأن الحلم بثورة عالمية متزامنة هو وهم خطر . ومن ثم ، لأنه ، وحتى عندما تصير الغلبة على المستوى الدولي للمجتمعات المنخرطة في بناء الاشتراكية ، فإن الحقيقة القومية سوف تستمر واقعاً اجتماعياً طالما بقي تطور الأمم متسماً بعدم التكافؤ . من المستبعد إذاً أن تنحل الدولة في غضون هذه الفترة التاريخية الطويلة من الانتقال . إن منظومة الدول فقط هي التي يمكنها في وقت متأخر للغاية ، الشروع بالانحلال .

والحال أن التحالفات الطبقية الشعبية والثورية التي تتسلم سلطة الدولة في البلدان المنخرطة في عملية الانتقال الاشتراكي ، لا تمارس فعلها على الواقع الاجتماعي ، مباشرة من حيث كونها طبقات ، وإنما تعبر عن استراتيجيتها من خلال سلطة الدولة . إن الدولة تحتفظ لهذا السبب باستقلال ذاتيّ نسبي تجاه الطبقات الاجتماعية . وهي ليست فقط اداة ديكتاتورية العمال والفلاحين المحتملة ، ولكن أيضاً المكان حيث يمكن أن تتشكل من جديد طبقة اخرى .

إن الصراعات الطبقية للحقبة الانتقالية لا تضع ، إذاً ، البروليتاريا والفلاحين من جهة ، والطبقات المستغلة القديمة من جهة اخرى (البرجوازيون والملاك العقاريوّن يواجهون بعضهم بعضاً ، وأن تكن هذه الصراعات تستطيع احتلال مقدمة المسرح في المراحل الانتقالية الأولى . إنها تضع العمال والفلاحين والدولة يواجهون بعضهم بعضاً . إنها هنا تناقضات في صفوف الشعب ، بمقدار ما يكون التحالف العمالي والفلاحي من جهة والمحتوى الطبقي للدولة الذي يعكس هذا التحالف من جهة أخرى ، يشكلان المظهر الرئيسي للوضع . لكن إذا لم يتم التغلب على هذه التناقضات في صفوف الشعب ، بشكل صحيح ، فإن الدولة تفقد محتواها هذا ، وتعبر الصراعات الطبقية حينئذ عن تناقضات قائمة بين الشعب والدولة تتبلور في داخلها اشكال الطبقة الجديدة المسيطرة والمستغلة . إن التحريفية تجسد ذلك : أي أنها خاتمة تطور تتميز بنمو تناقضات في صفوف الشعب لم يجر التعامل معها بشكل صحيح .

نكشف هنا أن الحقبة الانتقالية تتميز بصراع مزدوج : أ) ما بين الاطراف المتعارضة في السوق أو على مستوى نقيضه البيروقراطي ، من جهة ، وبين متطلبات خط وسط يعكس الطبيعة المتناقضة ، في الجوهر ، للحقبة الانتقالية ، من جهة اخرى .

ب) وبين الاشكال البنيوية - الفوقية لقانون القيمة (« الديمقراطية البرجوازية ») أو لنقيضه (« الاستبداد الدولاني ») من جهة ، ومتطلبات خط وسط في هذا المجال أيضاً (ارتقاء الديمقراطية السياسية والاجتماعية والدور الفاعل للدولة والحزب) من جهة اخرى . إن النقاشين الجوهريين بصدد قضية الانتقال هما مرتبطان بعمق : قانون القيمة ونفيه من جهة ، قضية الديمقراطية والحزب (حزب واحد أو تعددية حزبية ، آحادية أو احترام المواجهات الداخلية في الحزب) من جهة اخرى .

مبدئياً ، لا يمكن أن تكون الديمقراطية الاشتراكية بأي حال من الأحوال ادنى مستوى من الديمقراطية البرجوازية . أي أن كل الحقوق الشكلية والحقيقية المكتسبة في هذا الإطار (حرية الرأي والتعبير ، التعددية ، حرية التنظيم ، حق الاضراب ، الخ) . لا يمكن ابتكارها باسم أية « مصلحة عليا » كانت . على العكس ، ان الغاء الملكية الفردية ينبغي أن يغني هذه الديمقراطية بازالته للاسباب التي تضع حدوداً لها . إن إقامة ديمقراطية اشتراكية تتطلب إذاً التخلي عن عقيدة الحزب الواحد ذي النزعة الأحادية . إن الانتقال إلى الاشتراكية في الغرب المتقدم - وهو ليس بعد مسألة راهنة - يحتمل أن يحل ، على نحو مناسب هذه القضية الأساسية على صعيد تفتح الاشتراكية . كيف ؟ ليس ممكناً حتى مجرد تخيل ذلك ، والسبب يعود إلى الطابع المجرد الذي تتصف به هذه المشكلية : إن قضية الانتقال ليست محور نضالات حقيقية ، ولا هي تشكل حتى افق مشاريع مجتمعية في الوعي السياسي للشغيلة . إن خروجها إلى حيز الواقع سيبقى مرهوناً بانتهاء الهيمنة الامبريالية من قبل المراكز الرأسمالية للاطراف : « إن شعبا يقهر شعباً آخر لا يمكنه أن يكون شعباً حراً » .

إلى أن يتحقق ذلك ، يتوجب العمل لتسريع عملية تقدم الاشتراكية على أطراف النظام . لكن ليس ثمة ، في هذه المناطق تقاليد ديمقراطية برجوازية . يضاف إلى هذا العائق ، الحقيقة التاريخية المتجسدة ، هنا ، في قدرة حزب

الثورة أن يوحد الجماهير الشعبية الفلاحية والعمالية وأن ينظمها ، وبكلمة أن يقودها أي أن ينصب نفسه ـ بمقتضى الأمر الواقع ـ حزباً أوحد . في ظل هذه الشروط يبقى تقدم الديمقراطية الاشتراكية على الدوام بطيئاً ومهدداً ومشكلياً . الأساسي هو أن يتم تجنب أي انحطاط لا مجال للعودة عنه ، أي احلال دولة بوليسية محل حزب حي ، يستند إلى دعم شعبي فاعل وحقيقي ، ويتقبل وجود التناقضات في صفوف الشعب وانعكاساتها في داخله . إن نقطة اللاعودة تلك جرى بلوغها في الاتحاد السوفياتي ، حيث لم يعد يجوز لنا الكلام عن اشتراكية أو عن حزب شيوعي ، وإنما عن ديكتاتورية الشرطة في خدمة عملية استغلال الشغيلة من قبل برجوازية الدولة . لقد عبر الشغيلة المجريون ، في انتفاضتهم عام ١٩٥٦ ، كما يعبر شغيلة بولونيا اليوم ، عن وعيهم التام لهذه الحقيقة .

٤ ـ إن التوضيحات السابقة اتاحت لنا تعيين طبيعة الصراعات خلال المرحلة الانتقالية الطويلة نحو إلغاء الطبقات . هذه الصراعات تتمفصل حول قانون القيمة (أي قانون : أولاني هو ، أم راسمالي ، أم اشتراكي ؟) وحول قضية تسيير الاقتصاد (تسيير بيروقراطي أم تسيير تحت اشراف الشغيلة ؟) ، وحول تنظيم الحياة السياسية (ديمقراطية اشتراكية أم استبداد بوليسي دولاني ؟) . إن مستقبل الاشتراكية يبقى مرهوناً بنتيجة هذه الصراعات .

لقد جرى ، حتى الآن ، وخلال الفترة السابقة من تطور الصين ، التعامل بشكل صحيح تقريباً مع هذه القضايا الجوهرية للحقبة الانتقالية . هذا لا يعني بالطبع أن التوجهات والمبادرات السياسية كانت دائماً صحيحة ، بل معناه أن الاخطاء لم تؤدي أبداً إلى أوضاع لا مجال للعودة عنها :

ـ لقد بقيت سياسة الصين تستلهم ، على امتداد هذه الفترة من تاريخها « النسب العشر الكبرى » التي تحتوي على مبادىء استراتيجية ترتكز على التحالف العمالي والفلاحي وعلى المحتوى الشعبي للدولة .

ـ لقد شكل مبدأ « الاعتماد على القوى الذاتية » الاجابة الصحيحة استراتيجياً ، على سلسلة عاملة كاملة من القضايا الناشئة عن التطور اللامتكافيء عالمياً وفي الداخل . فهو يوطد في الحقيقة استقلال الأمة إزاء العالم الخارجي ، ويؤدي إلى اضعاف الفوارق بين المناطق المختلفة في البلاد ، وتخفيف حالات عدم التكافؤ في النمو بين الوحدات الانتاجية . بالطبع نتجت هنا أيضاً ، عن هذا المبدأ ممارسات خاطئة في التطبيق ، لكنها لم تبلغ أبداً حداً لا مجال للعودة عنه .

ـ بقيت الدولة والحزب ديمقراطيين . لا نعني بذلك انهما كانا مجال ممارسة ديمقراطية كاملة ، ولكن التطور في هذا المجال فقط إتخذ وجهة تقدمية لا وجهة نكوصية . وقد يتمكن الحزب الشيوعي الصيني ، نتيجة التصور البلشفي للدولة والحزب ، من تحقيق نقد ايجابي لهذا التصور . وإذا كان لم يجر تخطي نقطة اللاعودة باتجاه الدولة الاستبدادية ، فذلك لأن هذا الحزب بالرغم من تقليده البلشفي ، قد رفض النزعة الآحادية وخلق بذلك الشروط المواتية لتخلصه اللاحق من العقدية .

إن الخط العام المعتمد الذي وإن كان صحيحاً لم ينتج عنه وعي لحقيقة الاختلاف بينه وبين الخط التحريفي إلا على نحو تدريجي للغاية . هذا الوعي لم يبلغ بعد منتهاه . بل هو يسجل تراجعاً في الوقت الحاضر . بالرغم من هذا القصور ، تظهر ستراتيجية التنمية في الصين خلال الثلاثين سنة الأخيرة تواصلاً ملحوظاً . لقد تكشفت كل من مراحل هذه التنمية عن نواح ايجابية وعن نواح سلبية وسجلت نجاحات ، جزئية على الدوام ، محدودة ومتناقضة ، وفي بعض الأحيان ، كانت الاخفاقات من نصيبها . مع ذلك يبدو تعاقب هذه المراحل ، بعد انقضائها ، محكوماً بمنطق داخلي عميق عائد إلى خيار جوهري يخدم خطاً من التنمية يرتكز على التحالف العمالي والفلاحي ، وعلى ممارسة السلطة

الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجماهير الشعبية ، وفقاً لمصالحها على الأقل .

يبقى أن نرى هل ستنسجم الحقبة الجديدة مع منطق التواصل هذا ، أو أنها على العكس ، سوف تشهد بداية انقطاع في هذا المسير . إن الصين هي اليوم على مفترق من الطرقات هل ستتطور في إتجاه نموذج عادي من خط رأسمالي متخلف وتابع ، أو في إتجاه نموذج تحريفي على صورة ذلك القائم في الاتحاد السوفياتي ، أو نحو نموذج من نمط يوغوسلافي ؟

إن المقارنة بين النماذج النظرية الثلاثة المطروحة ، وأن تكن على قدر من التبسيط ، فهي تساعد في حل قضية مختلف التوجهات الممكنة .

أ) يمكننا استبعاد امكانية تطور من نمط رأسمالي . فالاقتطاع الذي يصيب الدخول الفلاحية ينتج في الدول الرأسمالية التابعة عن وجود طبقات مستغلة . إن حجم هذا الاقتطاع هو جسيم . ويتم تقاسمه عبر أواليات متعددة يجب إضافة الكلمة بالفرنسية mécanismes عائدة لعملية الاندماج في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل . بين الطبقات المستغلة المحلية ، ومن ضمنها الدولة أيضاً حالما تكون قد خلقت تعاونيات بيروقراطية تتيح لبرجوازية الدولة تملك الفائض الذي اقتطعه الملاك العقاريون في السابق من الفلاحين ، من جهة وبين ، الامبريالية المسيطرة ، من جهة اخرى والشيء ذاته في هذا النموذج بالنسبة إلى صافي ناتج الصناعات والخدمات ، حيث يجري تقاسمه بين الشغيلة وبين الطبقات المستغلة وحلفائها . والحال ان امكانية العودة عن واقع التجميع في الصين ، وإعادة الملكية الخاصة للأرض ثم مركزتها مجدداً هي مستبعدة تماماً . فمحاولة وضع مشروع كهذا في التطبيق ، سوف تصطدم ، في كل الأحوال ، بمقاومة عنيفة من قبل الفلاحين تؤدي إلى اخفاقه . إن التنازلات

البسيطة لمصلحة الاقتصادي الفلاحي ـ مهما تكن درجة سلبيتها على الصعيد السياسي كما على صعيد تطور حقيقي للقوى المنتجة ـ لا يمكنها أن تؤدي إلى إعادة النظر في الملكية الجماعية المسيطرة .

إن التطور الصناعي الذي ينتج عن النموذج الرأسمالي للتوزيع يبرز التواء . فهو ليس في خدمة الاستهلاك الشعبي ، ولا هو في خدمة التحديث الاولوي للزراعة ، لكنه مرصود في الأساسي منه للاجابة على نمو استهلاك الشرائح المستغلة (البرجوازية وبرجوازية الدولة) . هذا الالتواء يميز كل الدول الرأسمالية المتخلفة ، وفي كل مراحل تطورها ، أكانت دولاً معتبرة من الأكثر تخلفاً وفي الأطوار الأولى من الهيمنة الامبريالية (حيث الطبقات المسيطرة المحلية المتحالفة مع الامبريالية هي بشكل رئيس « اقطاعية » وكومبرادورية) ، أم كانت دولاً اكثر تقدماً ، الدول نصف ـ الصناعية ، حيث التحالف الرئيس هو ذلك الذي يربط بين الامبريالية وبين البزجوازية الجديدة . هكذا تفسر معجزات النمو القوي المترافقة بركود وحتى بتراجع لدخول الشغيلة ، عمالاً وفلاحين (حالتا كوريا الجنوبية والبرازيل على سبيل المثال) . هذه الالتواءات هي ، بالنسبة إلى اقتصاد العالم العربي المعاصر ، أقوى حتى ، مما كانت عليه قبل رفع أسعار البترول (انظر **الاقتصاد العربي المعاصر**) .

إن التبعية للخارج تنتج عن الطبيعة الطبقية لهذه الأنظمة . إن تلبية حاجات الشرائح المميَّزة بشكل أولوي تتطلب استيراداً كثيفاً للتكنولوجيا ، ووضع الشغيلة تحت الوصاية ونفي حقوقهم الديمقراطية . وتفيد الامبريالية من هذه الخيارات الأولوية وتحصِّل ضريبة العشور خاصتها من خلال صادراتها الكثيفة ومن خلال الاستدانة التي تتطلبها لتغطية الواردات الضرورية لتطوير النموذج . ويؤدي تأخُّر الزراعة الذي يستتبعه هذا النموذج إلى وقف طاقات الاستيراد للسلع الانتاجية ، كما تنجم عن التحضُّر المتسارع ـ نتيجة لبؤس الفلاحين ـ حالة من البطالة المتنامية . من سنغافورة إلى البرازيل ، مروراً

بالشرق العربي ، تتفاقم التبعية مع تعمُّق واقع الانخراط في التقسيم الدولي اللامتساوي للعمل . كما أن مشاريع مرحلة جديدة من التصنيع لهذه البلدان ، مستندة إلى التصدير نحو الغرب ، تجعل منها صراحة مموِّنة - ثانوية sous - traitants للاحتكارات الامبريالية .

أما بالنسبة إلى إمكانية انخراط الصين في طريق تطور رأسمالي مستقل ذاتياً ، غير تابع ، فتلك بدهياً إمكانية أكثر وهمية . لنتذكَّر بأن النموذج الرأسمالي المتطوِّر ليس محكوماً بعلاقات بضاعية فحسب ، وإنما بعلاقات سلعية رأسمالية بكلام آخر ، إن صافي الناتج يحتوي هنا على عنصرين : الأجور (وعائدات عمل المنتجين الصغار خصوصاً ، الفلاحين) من جهة ، والأرباح (التي تتناسب مع الرساميل المملوكة) من جهة ثانية . والاحتكارات ، كما السيطرة غير المباشرة للرأسمال على صغار المنتجين وبالأخص الفلاحين بينهم ، تتسبب في إدخال إلتواءات إضافية . وينشأ عن ذلك توزيع غير متكافىء للناتج الفردي بين الزراعة والصناعة ، بين القطاعات الصناعية المختلفة ، وبين منشآت القطاع الواحد .

إن نظام الاستغلال يرتكز على خلق أقصى درجة من التمايز بين عائدات العمال . ثمة تفاوت بالغ الوضوح يفصل عائدات العمل اليدوي عن تلك التي يحصل عليها الشغيلة المؤهلون والتقنيون والمدراء . إن هذا التفاوت الذي لا يمكن تفسيره بالتكاليف الاجتماعية للتأهيل هو نتاج تحالف سياسي طبقي يستهدف جعل التقنيين والكوادر حلفاء للرأسمال . حتى داخل الطبقة العاملة ، تستهدف التمايزات في الأجور التي يجري تفتيتها إلى الحد الأقصى من خلال نظام العمل بالقطعة والعلاوات ومن خلال استبعاد الشغيلة عن مجال تنظيم سياق العمل وإخضاعهم لمستلزمات العمل المسلسل والمؤتمت ، من جهتها ، تجزئة الطبقة العاملة . ويتطلَّب اشتغال النظام علاوة على ذلك ، جيشاً من

المراقبين من كل صنف لفرض الانضباط في العمل من الخارج .

إن الطابع الامبريالي للدول الرأسمالية المتطوِّرة ، وفرط استغلال شغيلة الدول الرأسمالية التابعة ، والنفاذ إلى الموارد الطبيعية للعالم الثالث لنهبها ، كل ذلك يخلق إشكالاً من التضامن في المصالح ، مسماة « وظيفية » ، تسهِّل هيمنة الرأسمال .

لا يجوز إذاً الخلط بين واقع الترابط الدولي القائم بين الدول الرأسمالية المتطورة وبين واقع التبعية من جانب واحد الذي يمتز علاقة الدول الواقعة تحت الهيمنة بالامبريالية . وبدون أن يتحقق شرط الاستغلال الامبريالي هذا ، فإن أي نموذج رأسمالي متطوِّر يبقى محال التحقيق ولسنا نرى كيف يمكن للصين أن تُفيد من شرط كهذا .

إن نموذج الرأسمالية المتخلِّفة التابعة يبين أن الاندماج على درجة عالية في التقسيم الدولي للعمل ، لمجتمع أقل تقدُّماً على صعيد تطوُّر قواه المنتجة يستتبع بالضرورة تخلياً عن الاستقلال الوطني ، ارتكز على طبقات وشرائح اجتماعية تستفيد من هذا الاندماج أم أنه كان السبب في تكوُّنها ، وأن هذه الطبقات تصبح موضوعياً حليفة ثانوية للامبريالية . إن التناقضات التي يمكنها أن تضع هذه الطبقات في مواجهة الامبريالية هي إذاً ثانوية . والنجاحات الاقتصادية الظاهرية والمحدودة لهذه التجربة أو تلك لا يمكنها أن تزيل الطابع المنحرف بالضرورة والتابع لهذا النمو . إن التجاذبية التي يمكن أن تمارسها هذه التجارب بشكل جزئي ، تنطوي بالتأكيد على إعادة نظر بواحد من المبادىء الثابتة للثورة الصينية : مبدأ الاستقلال الوطني . لا نرى ، هنا أيضاً ، كيف يمكن للشعب الصيني أن يوافق على التخلِّي عن استقلاله الوطني على هذا النحو .

ب) إن المقارنة بين النموذج الصيني ونموذج الاتحاد السوفياتي ، وإن

تكن تقتصر على مجال النسب الاقتصادية ، هي أكثر إثارة للاهتمام ، لأنها تتيح تعريف الطبيعة الاجتماعية للتحريفية التي تهدِّد الصين .

ما يحدِّد التحريفية هو المضمون الطبقي للدولة . والدولة السوفياتية هي دولة برجوازية الدولة التي تقوم وظيفتها على إتاحة عملية استغلال الشغيلة . هذا الطابع لا يجد تعبيره على صعيد الواقع السياسي فحسب ، عبر غياب الديمقراطية وغياب الأدوات الدفاعية للشغيلة . إنما هو يجد تعبيره أيضاً في البنية الانتاجية التي تجعل النمو يرتكز على تأمين حاجات الطبقة المسيطرة بشكل أولوي ، وعلى توسُّع هذه الطبقة عددياً ، وعلى تقوية أدواتها العسكرية تحقيقاً لغايات السيطرة داخلياً وخارجياً .

إن التخطيط البيروقراطي الممركز من حيث كونه منهجاً في التسيير الاقتصادي لا يرجع إلى إرادة سياسية مجَرَّدة تقضي بإلغاء القيمة والسوق ، على أساس أنهما فئتان رأسماليتان . بل هي تعود على العكس إلى ضرورة إخضاع الشعب العامل لمستلزمات توجيه معيَّن للانتاج ، لا يتوافق مع مصالحه . عملياً ، تظهر طرائق التسيير هذه ذات فعالية مشكوك فيها . فهي تكون فعَّالة في المراحل الأولى لعملية تركيز بنية صناعية ـ عسكرية جديدة تعتمد بشكل أساسي على عنصر العمل (من خلال ضخ اليد العاملة الفلاحية) . ويصبح من العسير استغلال محصورة تحقيقاً لغايات هذه الطرائق عندما يتوجَّب الانتقال إلى طور التراكم المكثَّف ـ تستوجب متابعة التقدُّم والارتقاء بمستوى الانتاجية . تشهد على ذلك حالة الركود في تشيكوسلوفاكيا .

إن الاصلاحات التي سعى إليها خروتشوف استهدفت التغلب على هذه الصعوبات دون إعادة النظر بالطبيعة الطبقية للنظام . لذلك لم يُفد من الاستقلال الذاتي الممنوح للمنشآت سوى مدرائها ، وسمح ذلك للشرائح المتوسطة المكوَّنة من التقنيين ـ البرجوازية الصغيرة الجديدة ـ بالنفاذ إلى حصة

أكبر من الاستهلاك . وإذا كانت قد تمت مع بريجينيف العودة بالنسبة إلى ما هو أساسي ، إلى النظام البيروقراطي الممركز ، فذلك لأن هذا التناقض الجوهري لا يمكن التغلب عليه . إن النظام لا يملك إذاً مخرجاً آخر غير الهروب إلى الأمام : مفاقمة الاستغلال ورصد الفائض لصالح العسكرة المتزايدة استجابة لمتطلبات القمع على الصعيدين الداخلي والخارجي . ذلك هو السبب الرئيسي لعدوانيته تجاه الصين التي يعتبر قضية تحديثها مقلقة للغاية .

- إن نواقص النقد الماوي للتحريفية يعبِّر عنها على هذا الصعيد ، التناقض بين الدعوة إلى المبادرة من قبل الجماهير واللامركزية وبين الابقاء على مبدأ التسيير الاداري للاقتصاد . وقد أدى النفي المجرَّد لقانون القيمة إلى الابقاء ، بالرغم من كلِّ شيء ، على تسيير إداري بيروقراطي بالضرورة . إن المبدأ ، الشعبي في الصين ، القائل بأن « الخطأ اليميني يُجسِّد خطأً طبقياً ، بينما يمثل الخطأ اليسراوي خطأً في المنهج » هو ، في حقيقة الأمر ، خادع . فقد أدى الخطأ اليسراوي المتمثل في نفي القيمة إلى تقوية السلطات الادارية . ومن هنا تنشأ برجوازية الدولة ، أي القوة اليمينية الموضوعية . إنه المبدأ نفسه الذي مهَّد لخط ستالين عام ١٩٣٠ .

إن الصين الحالية ليست تحريفية . هناك اختلافات بين الاتحاد السوفياتي والصين ، حيث ملكية وسائل الانتاج دولانية أو جماعية ، بقدر ما يوجد من اختلافات ما بين فرنسا الجبهة الشعبية وألمانيا الهتلرية ، المجتمعَين القائمين على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . إن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لا تنطوي بالضرورة على النموذج السوفياتي أكثر مما تنطوي الملكية الخاصة على الفاشية . فالدولة السوفياتية الاستبدادية والفاشية هما شكلان سياسيان ينتجان عن الشروط التاريخية لتطور الصراعات الطبقية وليس عن متطلبات النظام الاقتصادي والاجتماعي .

مع ذلك ، سوف يستمر خطر التحريفية يهدّد الصين وكذلك الأمر بالنسبة إلى كل المجتمعات الانتقالية . لذا ينبغي عدم إغفال المثال اليوغوسلافي .

لقد كانت ردة فعل الحزب الشيوعي والدولة اليوغوسلافية عام ١٩٤٨ تجسّد موقف قوى ثورية وُضعت فجأة أمام أمر مفروض من قبل السوفياتيين، إن تفهم أسباب هذا الموقف من قبل من كانت ترى فيهم ، كما لكلِ شيوعي تلك الفترة « وطن الاشتراكية » . لقد وجدت يوغوسلافيا نفسها إذاً في وضع مماثل تقريباً لذلك الذي كانت ستعرفه الصين عام ١٩٦٠ . إن المحتوى الثوري الأصيل للحزب الشيوعي اليوغوسلافي قاده ، بمجرد أن تحرَّر من الوصاية الأيديولوجية السوفياتية ، إلى اكتشاف المبادىء الصحيحة لسياسة البناء الاشتراكي ، نعني بذلك التسيير العمالي . للأسف حصل تطوُّر هذه التجربة الطليعية في ظروف من التطويق غير مواتية على الاطلاق . وإلى هذه الظروف تعود بشكل أساسي ، حدود التجربة وأخطائها ، إذ أنها بمبالغتها في اللجوء للسوق وفي الانفتاح على الخارج ، تركت الفوارق بين المناطق تتفاقم ، وكذلك الاختلافات في الأجور والدخول . هذه النواقص أدت تدريجياً إلى تغيير المحتوى الطبقي للدولة وأتاحت لبرجوازية الدولة أن تقوم بدورٍ رئيسٍ في جهاز الدولة ، كما ساهمت ، في الطرف الآخر ، في دفع الجماهير الشعبية إلى التخلّي عن دورها من حيث كونها جماهير مسيَّسة . هذه الظروف أيضاً هي التي تفسِّر دون شك تردُّد الشيوعية اليوغوسلافية في التزام طريق التخلّي عن الدوغمائية ، وأيضاً تردد الدولة في مجال الديمقراطية . مهما يكن ، فإن الدولة اليوغوسلافية ليست دولة استبدادية ، ولذلك يبقى المجتمع ذا قدرة على التكيُّف وتقبُّل التطورات : هذه المرونة تتناقض مع الجمود الذي يطبع المجتمع السوفياتي ، بحيث لا تتراءى إمكانية تغيير في طابعها إلا عن طريق ثورة سياسية .

إن النموذج اليوغوسلافي يمارس ، بسبب مضمونه الملتبس بالذات

جاذبية لا جدال فيها على أوروبا الشرقية ، لكن أيضاً ، ودون شك ، على الصين . غير أن تجربة الحركة الصينية خلال الثلاثين سنة الماضية والفوائد الإضافية العائدة لحجم البلاد ، تجعل من المؤمّل أن تتمكن ، على نحو أفضل من يوغوسلافيا ، من مواجهة المشاكل الناجمة عن الانفتاح على الخارج .

في هذا الصراع الدائم بين النزوع إلى الاشتراكية والنزوع إلى التحريفية ، تبقى المسألة المركزية هي مسألة التحالف العمالي والفلاحي . إن الانتقال إلى الاشتراكية ، طالما بقي يشْرَع انطلاقاً من أطراف النظام الامبريالي ، فإنه لا يملك معنىً إلا إذا ارتكز على هذا التحالف . إن ممارسة الديكتاتورية على الفلاحين ، أي أغلبية الشعب ، لا يمكنها إلا أن تشكُل مدخلاً للاستبداد التحريفي . إن الماوية تمثّل تقدُّماً بالنسبة إلى البلشفية بمقدار ما انها طرحت المسألة بصراحة وحلّتها على نحو صحيح .

انطلاقاً من المبادىء الأربعة التالية : التساوي بين المدن والأرياف ، تدرُّج مضغوط للأجور ، خيار تنمية وطنية مستقلة ذاتياً وخيار تسيير للاقتصاد والمجتمع من قبل الشغيلة ، حدد ماو شروط تحجيم « الفوارق الكبرى » الموروثة عن الرأسمالية . إن كل ستراتيجية تُضْعِف هذه الفوارق ، تسير في اتجاه الاشتراكية . وكل ستراتيجية تبقي عليها تكون في معرض التوجُّه لإعادة الرأسمالية . والواقع أن هذه المبادىء ليست موضع التطبيق في أي مكان تقريباً خلا الدول المنتسبة إلى الاشتراكية لقد تَمّ في الصين وضعها موضع التطبيق على مراحل ، في غضون حقبة تاريخية متقلّبة ، تخلّلتها صراعات عنيفة أحياناً وفترات توقّف ، ولكن بقي مسارها العام لا يقبل شكّاً .

هذه المبادىء تعرّف مجتمعاً في طوره الانتقالي لا مجتمعاً أتم وصوله إلى مرحلة الإلغاء النهائي للطبقات . اولاً ، لأن تطوُّر القوى المنتجة فيه يبقى قضيّة أساسية ومشروعة : فالوفرة هي الشرط لتحقيق توزيع على أساس مبدأ « لكل حسب حاجاته » . ومن ثم ، لأن تقدُّم القوى المنتجة على قاعدة علاقات

اجتماعية تندرج في إطار توجُّه شيوعي ، يحصل داخل إطار وطني منفصل بالضرورة عن النظام العالمي . وتتميز المرحلة الانتقالية أيضاً باستمرار التناقضات داخل الطبقتين الشعبيَّتين المهيمنتين ، وبقاء فئات من الشغيلة على درجات غير متساوية من الكفاءة والمسؤولية ، وأخيراً بضرورة وجود دولة تحقِّق تمفصل التحالف الشعبي المسيطر وتنظِّم عملية تطوير القوى المنتجة . هذه الدولة ، التي تمثِّل الفريق الثالث الذي لا غنى عنه ، تصبح عندئذ المكان الذي يحصل فيه الصراع بين الطريق الاشتراكي وطريق تبلور نمط جديد من الاستغلال ، أي التحريفية . وبقدر ما هي الدولة موضع هذه الصراعات ، فإن الخيار لمصلحة تسيير للمجتمع من قبل الجماهير ـ بالتعارض مع التسيير الذي يعتمد على الكوادر ـ يبقى ناقصاً متناقضاً ومهدَّداً .

كان الحزب الشيوعي الصيني عملياً خلال تاريخه موضع تصارع دائم بين اتجاه « يساري » وآخر يميني وثالث « وسط » . وقد كان لليسار « الماوي ـ بالتأكيد ، الدور المهيمن في عملية ظهور الستراتيجية الاشتراكية . لكنه عرف كيف يكسب إلى جانبه الجماهير الواسعة ، أي الوسط ، الذي يمثل دون ريب الغالبية العددية على صعيد المناضلين : لذلك كان ماو يحب استخدام تعبير « يسار الوسط » لوصف نهجه في الحكم . على أن اليمين كان حاضراً على الدوام داخل الحركة الشيوعية الصينية ، وذلك لسببين أساسيين . الأول يعود إلى كون الحزب الشيوعي الصيني عرف كيف يجمع بين النضال المناهض للاقطاع في ظل قيادة الطبقة العاملة وبين النضال التحرري المناهض للامبريالية : هذا الاندماج أتاح له كسب ثوريين برجوازيين كانوا يطمحون لرؤية الصين وقد تحررت من النير المزدوج الامبريالي والاقطاعي ، وتأكَّد لهم أن برجوازية الكيومنتانغ قد أخفقت في تحقيق ذلك . لكنهم كانوا يميلون بالطبيعة إلى إعطاء الأفضلية لجانب « تطوير القوى المنتجة » بالنسبة إلى جانب « علاقات الانتاج المندرجة ضمن أفق مجتمع لا طبقي » . السبب الثاني هو أن المرحلة الانتقالية هي تعريفاً مجال الصراع بين خطَّين ، صراع تكون المواجهة

فيه بين « الطبقات الجديدة » وبين القوى العمالية والفلاحية . هذان التياران ، تيار الثوريين البرجوازيين القدامى وتيار ممثّلي الطبقة الجديدة التي هي قيد التكوّن ، لم يتخلّفا عن الالتقاء معاً في الصراعات الداخلية للمرحلة الانتقالية .

إن غلبة القوى الاشتراكية الاصيلة (اليسار والوسط) في التحالف التاريخي الاشتراكي والثوري الوطني للصين الشيوعية ، هي السبب الجوهري في نجاح المرحلة الانتقالية . والواقع أن اليسار لم يع دائماً هذه الغلبة بوضوح . فهو قد حاول على الدوام حرق المراحل ، وما أن اصطدم بالصعوبات الموضوعية حتى انقلب ضد الوسط ، دافعاً أياه إلى الالتحاق بمعسكر اليمين ، الذي عرف بالطبع كيف يستغل الوضع لمصلحته . لكن التاريخ اظهر أنّ الوسط كان ينتهي دائماً بالالتحاق باليسار . ليس من السهل دائماً لمراقب اجنبي أن يضع اسماء مقابل مختلف هذه التيارات . لكن يبدو أن شو إن لاي ، كان يمثل ، الى حدٍ ما تحالف اليسار ـ الوسط ، كما هي الحال ايضاً بالنسبة إلى هواكو فينغ في الأرجح ، بينما تمثل اليسار (بالمعنى المذهبي Sectaire للكلمة) بمجموعة الثورة الثقافية (« الأربعة ») ، وتمثل اليمين بخطي ليوشاوشي ودنغ كسياوبنغ .

إذا كان تاريخ التطور للسنوات الثلاثين الماضية قد تمت بنجاحات مستمرة في المجالات المتعلقة بوضع المبادىء الثلاثة الأولى (التساوي بين المدن والأرياف ، التدرج المضغوط للاجور ، الاستقلال الذاتي الوطني) موضع التطبيق ، وابتكار اشكال مؤسسية ملائمة (الكومونة بمستوياتها الثلاثة ، التخطيط اللاسلطوي ، الارتباط بين سعر الأرز والأجر ، تدرج للاجور على المستوى الوطني) ، فانه لا يمكننا قول الشيء ذاته في ما يتعلق بالمبدأ الرابع (التسيير الجماهيري أم من جانب الكوادر) . مع ذلك تشكل هذه النقطة ، في التحليل الأخير ، المسألة الأساسية ، اذ انها هي التي تحكم في نهاية المطاف تطور مجمل النظام .

هل ستكون قضايا الانفتاح على الخارج ، تحديث الزراعة والصناعة ، وتحديث العلوم والتقنيات والدفاع ، التي تفرض نفسها اليوم ، مناسبة تعديل في الاتجاه لا عودة عنه ؟ إن القوة التي تتصف بها ارادة الاستقلال الوطني من جهة وقوة القناعات الاشتراكية لدى الجماهير الشعبية ، لا تشكل بالتأكيد ضمانات مطلقة . لكنها تجعل من المؤمل أن نتاج الغلبة ، مرة اخرى أيضاً ، لحكمة الوسط . إن تصفية اليسار ، بعد أن جرت تصفية أقصى - اليسار ، الشيء الذي حصل بعد وفاة ماو ، تحمل مع ذلك خطر افساد اللعبة التي عودتنا عليها ثلاثون سنة من الحكم في ظل ماو .

٥ - إن الأزمة العميقة التي دخل فيها النظام العالمي ، سوف تفتح بدون شك آفاقاً مواتية للاشتراكية . لقد تطرقنا في امكنة اخرى لتحليل هذا النزاع الذي يمكن للقارىء الاطلاع عليه في (ازمة الامبريالية) خصوصاً . لنذكر فقط بالخلاصات التي كنا قد توصلنا اليها :

أ) نرفض الاطروحة التي تفسر النزاعات المعاصرة على أساس انها تعبير عن الصراع بين « المعسكر الاشتراكي » و« والمعسكر الرأسمالي » لأن الاتحاد السوفياتي التحريفي ليس اشتراكياً ولا حتى « نصف اشتراكي » .

ب) نرفض أيضاً الاطروحة التي تعتبر ان هذه النزاعات تضع « قوى الاشتراكية » في مواجهة مباشرة مع « القوى الرأسمالية » ، لأن قوى اليسار على المستوى العالمي لم تطرح مسألة الغاء الطبقات كونها قضية راهنة : فهي تناضل من أجل تحسين أوضاع الطبقات الكادحة في المجتمعات الامبريالية ، ومن أجل تحسين أوضاع شعوب الطرف ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي مجدد . لذلك ، تبقى مقدمة المسرح محتلة من جانب الأمم والدول .

ج) نعتبر أن الطرق المسدودة التي انحبس فيها المجتمع السوفياتي وثورة

شعوب الشرق الأوروبي ، هي في اصل « التوسعية » السوفياتية التي تهدد الصين بشكل خاص .

د) إذا كان العالم الثالث ، العاجز عن فرض إعادة خلط للاوراق في مصلحته ، قد دخل لهذا السبب في ازمة عميقة ، فإن الغرب والاتحاد السوفياتي المدعوين للتدخل بشأنها ، قد فقدا هما أيضاً قدرتهما على التحكم بالاحداث إزاء الموجة الشعبوية .

إن العدوانية السوفياتية لا تنتج إذاً على الاطلاق عن كون هذا البلد يمثل « قوة صاعدة » ، قادرة على سلب الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة . ولكنها على العكس ردة فعل قوة في طور الأفول تشعر بانها مهددة .

إن النظام الاجتماعي السوفياتي عاجز عن تحقيق انتقاله من مرحلة التراكم الخفيف الذي استنفد امكانياته ، الصينية الأولى ، لاقامة اقتصاد مستقل ذاتياً في منشوريا .

لقد كانت آسيا على الدوام منطقة توسع الامبريالية الروسية . وهي اليوم المنطقة الوحيدة في العالم حيث لم تتم إزالة الاستعمار : فما يزال لطشقند اليوم مظهر الجزائر « للمستوطنين الاوروبيين » . إن نجاح الاستعمار الروسي هذا ينبغي أرجاعه بالتأكيد الى ثورة اكتوبر وإلى التغييرات الاجتماعية الثورية الفعلية التي اتاحتها في مرحلة أولى وافادت منها شعوب آسيا الوسطى . ولكن منذ نهاية العشرينات ، اخذت قضية تحرير الطاقات الشعبية هذه تقلق القياصرة الجدد الذين برزوا للظهور . وجاء القمع سريعاً للغاية ، مع تصفية سلطان غاليف وسحق الانتفاضات المدانة على أساس انها « قومية » ـ وحدها القومية الروسية ـ الكبرى كانت ، بدهياً ، متوافقة مع أهداف الاشتراكية . ترافقت عملية القمع هذه بسياسة تجزئة مصطنعة للشعوب : فقد جرى إلغاء اللغة

التركية لغة موحدة للتركستان ؛ واستبدلت بها السلطات لهجات رفعت الى مرتبة لغات سميت وطنية ، ؛ بعد ادخال الروسية عليها وفصل الواحدة منها عن الأخرى . وجرى تقسيم التركستان إلى أربعة جمهوريات (الكازاك ، القرغيز ، التركمان والازباخ وكلها تتكلم التركية) . وجرى فصل الطاجيك ، وهم ايرانيون ولغتهم الفارسية ، بشكل مصطنع عن إيران وعن افغانستان بجعلهم يعتمدون إلى مرحلة التراكم المكثف ، الذي يتطلب إصلاحاً سياسياً عميقاً . وهو غير قادر على التحكم بالتحالفات الطبقية .الدولية التي يفترضها شكل هيمنته الامبريالية . ثم أنه قد فقد تألقه الايديولوجي فهو لا يستطيع إذاً إلا السيطرة على اتباع موضوعين ضمن دائرة حركته العسكرية . والواقع أن هؤلاء الاتباع قد دخلوا الآن مرحلة تمرد نشط .

بيد أن الاتحاد السوفياتي ، الضعيف اقتصادياً وإجتماعياً وأيديولوجياً ، يبقى على الصعيد العسكري ، القوة العظمى الوحيدة القادرة على مجاراة الولايات المتحدة ، وبالتالي على امتلاك سياسة تشمل العالم . من غير المستبعد إذاً ان يحاول التغلب على صعوباته الأكثر الحاحاً بارغام أوروبا الغربية على مساعدته عبر عملية تقدير كثيف للتكنولوجيا . أما وسيلة هذا الارغام فتكون بممارسة ضغط على التموين الأوروبي بالمواد الأولية والطاقة الآتية من العالم الثالث ويعول الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد على نقاط ضعف حركات التحرر ، غير القادرة في هذا الطور على التخلص من الهيمنة الامبريالية من غير الاستعانة بالدعم السوفياتي . كما أنه يعول على النزوع السلمي دون حدود لدى الأوروبيين ، الذين يقصرون اهتمامهم على التنافس الاقتصادي مع الولايات المتحدة واليابان . إن غزو افغانستان ، وجملة التدخلات في افريقيا الجنوبية والشرقية تندرج ضمن إطار هذه الستراتيجية .

إن الاتحاد السوفياتي يعرف أن موقعه من حيث كونه قوة عظمى يعود فقط لقوته العسكرية . وبدونها ، فانه يفقد كل امتيازاته . ويعرف أيضاً ، انه ، في

عالم لن يبقى بقطبين وإنما سيصبح مجدداً متعدد الاقطاب ، لن يحتل المرتبة الأولى ولا الثانية . وقد سبق لليابان أن سلبته موقعه كونه القوة الصناعية الثانية . ان تتوصل الصين إلى تحديث اقتصادها ، فذلك يعني ان الاتحاد السوفياتي سوف يعود إلى الوضع الذي ميزه حتى عام ١٩٦٠ ، أي كونه بداً متوسطاً معزولاً نسبياً ودون تأثير عالمي . وسوف يضطر حينئذ لمواجهة مشاكله الداخلية ضمن شروط أصعب بكثير .

إن عداءه الجوهري للصين يرجع الى ذلك فالاتحاد السوفياتي لم يقبل قط سوى الاتباع . والجار المثالي ، بالنسبة إليه ، هو منغوليا ، حيث أن حدود استقلالها تقف عند الاحتلال العسكري السوفياتي الذي تخضع له . أما الصين فقد رفضت أن تخضع . ولم يتوصل السحب الفجائي للمعونة السوفياتية عام ١٩٦٠ ، ونقض جميع الاتفاقات الجارية ، إلى اركاعها . وهل يستطيع الصينيون ان ينسوا ان الاتحاد السوفياتي لم يقلع أبداً عن محاولة تجزئة الصين خدمة لمصالحه ، وأن يجعل من السين - كيانغ ومنشوريا منغوليا اخرى ؟ لقد كان الاتحاد السوفياتي احدى الدول القليلة التي اعترفت بدولة منشوكيو الدمية عام ١٩٣٢ . وهل يستطيع الصينيون ان ينسوا ، أن موسكو اختارت بين ١٩٤٥ و١٩٤٩ ، دعم الكيومنتانغ ، وأن .K.G.B حاولت خلق حكومة دمية في سين - كيانغ ؟ ليس ثمة أسباب تتيح الاعتقاد بأن خلفاء ستالين قد عدلوا مواقفهم ، على هذا الصعيد ، كما تقيم الدليل عليه جهودهم ، خلال الخطة الصينية الأولى لإقامة اقتصاد مستقل ذاتياً في منشوريا .

لقد كانت آسيا على الدوام منطقة توسع الامبريالية الروسية ، وهي اليوم المنطقة الوحيدة في العالم ، حيث لم تتم إزالة الاستعمار : فواقع طشقند اليوم هو شبيه وضع الجزائر « للمستوطنين الاوروبيين » . فنجاح الاستعمار الروسي هذا يجب إرجاعه إلى ثورة اكتوبر ، وإلى مجمل التغيرات الاجتماعية الثورية وعملياً التي اتيحت سابقاً ؛ ومنها استفادت بعض شعوب آسيا الوسطوية . وهكذا فمنذ نهاية

مرحلة العشرينات ، بدأت الإرهاصات الشعبية مصدراً للقلق القيصري الحديث ، التي افرزتها قبل قليل التطورات لمدة قريبة ، وللخروج من المأزق بدأت عمليات التصفيات كالقضاء على غالييف ، وعلى التحركات الشعبية ، سحقوها تحت ستار « الخطر القومي » ، لأنه بتوجههم المعادي والمتعالي لا يسمحون بقيام إلاّ قومية « فاضلة » هي الروسية ، لانها الوحيدة بحسب زعمهم المتوافقة مع التوجه الاشتراكي .

إن القمع والتجزئة صنوان في عُرْفٍ ونهجٍ كهذا . فقد الغيت اللغة التركية كلغة قومية توحد التركستان مثلاً . ورقيت لهجات محلية إلى مصاف اللغات « وطنيَّة » بإدخال الروسية عليها كما استتبع تلك التدابير تجزئة التركستان إلى جمهوريات اربع (كوزاك ، كيرغيز ، تركمان ، اوزباخ) علماً أنها تتكلم التركية الاصيلة . إن فصل الطاجيك الايرانيين وهم فرس ، عن ايران وعن افغانستان جعلهم يعتمدون ابجدية سلافية قديمة سيريليه ، في كتابتهم بالطريقة نفسها التي تم بها فصل منغول « الخارج » عن منغول جمهورية الصين الشعبية . كل ذلك يذكر بالفهير البربر في شمالي افريقيا أو بمشاريع تجزئة المشرق الفرنسي إلى « دول » علوية ، ودمشقية ومارونية ، الخ . انها السياسة الاستعمارية الازلية في التجزئة باسم « احترام الخصوصية » . لقد جرى أيضاً تشجيع نوع من الاستعمار الاستيطاني : فالكازاخستان مأهول اليوم بنسبة النصف من قبل مستوطنين روس جرى توطينهم على أيام خروتشوف (وهو الذي عرض في أحد الأيام على ايزنهاور إقامة « جبهة مشتركة للاوربيين ضد الصفر ») ، بينما جرى ابعاد سكان البلاد الأصليين من مربي الماشية إلى المناطق شبه ـ الصحراوية . ثمة شعوب إسلامية اخرى ، تتر القرم والتشاتشان انغوش Ingoueber ، لقيت مصيراً أكثر مأساوية أيضاً .

عملية الاستعمار الناجحة هذه ، هل استطاعت حل المشكلة بشكل نهائي ؟ ثمة ، على أية حال دلائل تجدد قومي في التركستان ، ربما لا تكون

غريبة عنها العملية السريعة لاحلال القوات الروسية في افغانستان محل القوات السوفياتية الآسيوية .

كان ديغول يعتقد أن النزاع الصيني ـ السوفياتي نابع من الجغرافيا . نحن نعتقد فقط أنه ، إذا انزلق الاتحاد السوفياتي على منحدر المغامرة ، فانه قد يحاول حقيقة متابعة توسعه في إتجاه الشرق . إن قراءة مؤلف صحفي الاستخبارات الروسية .K.G.B ، فيكتور لويس : « **الأفول المقبل للامبراطورية الصينية** » (نيويورك ١٩٧٩) » ، تؤكد هذه المخاوف ، حيث يجهد المؤلف ، في لغة هي أقرب إلى لغة كفاحي منها إلى تقليد ماركس ، بتبيان أن مسألة تفكيك الصين هي ضرورة تفرض نفسها . أنه مؤسف أن لا يقرأ يساريو الغرب اكثر ، الأدبيات السوفياتية . . .

إن التهديد السوفياتي لا يفضي بالتأكيد ، التهديد الامبريالي . خلال الستينات اعتقدت الصين أن بمقدورها مواجهة القوتين العظميين على السواء ، بانها كانت من جهة ، الدولة الأولى التي اعترفت بالطابع الاشتراكي لكوبا ، وبتشجيعها لكل حركات التحرر الثورية في العالم الثالث (غيفارا ، الجزائر ، الكونغو ، المستعمرات البرتغالية ، الفيتنام وفلسطين) ، وبتعويلها من جهة ثانية ، على دعم الطبقة العاملة في الغرب التي تصورت امكانية تحقيق انفكاكها عن التحريفية . لكن فترة السبعينات جعلتها تتراجع عن هذه الآمال . إن اهتمامها بصيانة الاستقلال الذاتي لمشروعها التنموي جعلها تنتهي باختيار إقامة تحالف مع واشنطن .

نزعة التوسع لدى فيتنام تملك عدة نقاط مشتركة مع تلك التي يتميز بها الاتحاد السوفياتي ، حيث أنها تحاول التغلب على التناقضات التي ولدها الاستغلال الدولاني على حساب شعوب اخرى اكثر ضعفاً . انه واقع أن

الفدرالية الهندية الصينية لم تستطع أن تفرض نفسها على شعبي كبودجيا واللاوس إلا بالوقة . إن النزعة التوسعية لدى قوة من الدرجة الثانية أو الثالثة تكون على الدوام مجبرة على الانخراط في إطار ستراتيجية احدى القوى العظمى ، لنتذكر على سبيل المثال النزاعات التي حصلت بين الارجنتين والشيلي أو بين الارجنتين والبرازيل ، أو النزاع الذي تواجهت خلاله الهند مع باكستان .

إن النظرية المزعومة التي من شأنها تبرير هذه السياسات التوسعية جرت صياغتها من قبل بريجنيف بمناسبة غزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . إنها نظرية « السيادة المحدودة » للدول الصغيرة الواقعة داخل مجال القوى العظمى . وجرت من ثم إعادة صياغتها على أساس حق « الأخ الكبير » في مساعدة القاصرين لكي لا يضلوا في عملية بنائهم للاشتراكية . هكذا اعطى « الحزب » السوفياتي لنفسه حق الفعل في النزاع بين « يارشام » « خلق » في افغانستان ، متخذاً ذريعة « الدعوة » التي كان قد وجهها إليه بابراك كرمل ـ الذي كان مقيماً في براغ ـ . وهكذا أيضاً فإن لودُوان ، بعد أن نفى عملية غزو كمبوديا ، التي حررت من قبل جيش كمبودي » (جيش هنغ سمرين !) ورفض باحتقار الاتهام بكونه يهيىء لتشكيل فدرالية هندية ـ صينية ، يلتزم اليوم بنظرية السيادة المحدودة ، ويهيىء موسكو على تدخلها في افغانستان ، ويشجعها على حل المشكلة البولونية بالطريقة ذاتها .

يجب التخلي مرة واحدة واخيرة عن فكرة أن التدخلات في بولونيا وفي افغانستان وفي كمبوديا تستهدف انقاذ الاشتراكية ، أكانت اشتراكية بدرجة ٥٠٪ أم حتى بدرجة ١٠٪ . إن النضال من أجل الاشتراكية يمر هنا كما في أي مكان آخر ، غير تدمير معسكر العدوان ، حتى ولو كان الثمن تحالفاً وطنياً واسعاً يؤجل عملية بناء الاشتراكية إلى مرحلة لاحقة .

لكن الصراعات التي تضع الشعوب في مواجهة الامبريالية ليست أقل عنفاً . وفي أميركا اللاتينية يبقى موقع الولايات المتحدة على درجة من الهيمنة تجعل الاتحاد السوفياتي يحظى حتى الآن بسمعة مشرفة .

إن هذا الوهم ، الذي ساهم في دفع كوبا إلى العزلة ، يساعد في إطالة عمر الانظمة البرجوازية ، في المكسيك وفي البرازيل وفي الارجنتين من حيث كونها حليفة موضوعية للامبريالية . أما في افريقيا وآسيا فالاشياء هي أكثر تعقيداً ، وذلك بسبب كون الصراعات داخل معسكر الامبريالية أكثر وضوحاً ، ولأن التدخلات السوفياتية في مناطقها هي أكثر جرأة ، وخصوصاً لأن انظمة الرأسمالية التابعة فيها هي اكثر ضعفاً . لكن هنا أيضاً يمكن لقطاعات من حركة التحرر الوطني أن ترى في موسكو حليفاً موضوعياً ، بقدر ما أنها ، هي نفسها ، على درجة من الضعف يجعلها عاجزة عن تصفية حسابها مع الهيمنة الخارجية وادواتها المحلية . ألم يرى عدد كبير من قوميي هذه المنطقة في هتلر قبل كل شيء عدواً للانكليز والفرنسيين ؟

من هذا التحليل للوضع الدولي نستخرج ثلاث خلاصات :

أ) إن تقدم الاشتراكية يتطلب اليوم قطيعة مع نموذج موسكو ، جذرية بالدرجة نفسها التي كانت عليها قطيعة لينين مع الاممية الثانية . إن التحريفية هي اليوم العدو الأول للاشتراكية .

ب) إن « نظرية العوالم الثلاثة » هي التي تعطي أفضل صورة للواقع الراهن : حركة القوتين العظميين ، النزاعات داخل معسكر الامبريالية (اوروبا - اليابان - الولايات المتحدة) ، حركة التحرر الوطني في البلدان الواقعة تحت الهيمنة .

ج) إن الهدف الذي يتوجب متابعته بشكل أولوي يقدم على تقوية واقع

عدم الانحياز تجاه القوى العظمى . فهو يشكل الوسيلة الوحيدة التي من شأنها توسيع مجال الاستقلال الذاتي للشعوب ، شرطاً أساسياً لتطور النضالات المقبلة في إتجاه الاشتراكية .

٦ ـ إن الطابع الانفجاري لحقبتنا هذه ليس إلا ليذكر بالوضع الذي ساد في أثناء الازمات الكبرى السابقة للنظام الدولي . هذه الازمات وجدت حلها عن طريق النزاعين الرئيسين اللذين شهدهما عالمنا الحديث . هناك مرحلة جديدة من الثورات قد افتتحت ، ولا شيء يضمن انها لن تحمل معها نهاية العالم . ولن نقلل من أهمية الخطر بالتستر عليه أو بالصلاة من أجل السلام : ينبغي على العكس حشد كل الجهود للتصدي باقصى درجة لستراتيجيات القوى العظمى .

ثمة انفجارات ثورية هي بحكم المتوقعة . إن طبقة تصبح موضوعياً ثورية عندما لا يعود بوسعها أن تفيد شيئاً من التسويات والاصلاحات التي يمليها منطق نموذج تراكم الرأسمال قيد العمل في مرحلة معينة . إن النظام الامبريالي يقوم ، تعريفاً ، على أساس يجعل من الطبقات التي يمكن أن تكون موضوعياً ثورية ، أقلية في المركز واكثرية على اطراف النظام ، لأن سياق التراكم الجاري ، على قاعدة التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل ، يتيح نمواً لكل الدخول في المركز موازياً لنمو الانتاجية فيه ، بينما هو يرتكز على ركود (أو حتى على تراجع) الدخول الشعبية في الأطراف . إلى هذا الواقع ، يرجع الطابع الخاص نوعياً إلى عملية الانتقال إلى الاشتراكية على المستوى العالمي ، وهو طابع كان من المحال تصوره على أيام ماركس . وقد يبدو النضج الايديولوجي في المركز نتيجة تاريخ طويل للحركتين البرجوازية والعمالية ، متقدماً في أوجه معينة ، على ما هو عليه في الأطراف ، حيث يمكن أن تشوه مهام التحرر الوطني والثورة الوطنية ، الفلاحية والديمقراطية ، الأهداف

الاشتراكية . نجد انفسنا مذ ذاك إزاء المفارقة التالية : الذين يعرفون ما ينبغي عمله لا يملكون الحركة ، والذين يتحركون لا يعرفون دائماً نتائج حركتهم . ونحن نصف هذا النمط من الانتقال « بالنموذج الانحطاطي » .

إن هذا الطرح له اخصامه . فبعضهم يدعون أن مرحلة التحرر الوطني قد انتهت ، أي بكلام آخر أن النظام قد بطل أن يكون امبريالياً بالمعنى اللينيني للكلمة . فالبرجوازيات ، بتوصلها إلى السلطة في العالم الثالث ، قد دفعت بلدانها في سياق من التطور الرأسمالي . ثمة ، بالتأكيد ، ضمن سياق هذا التطور الكلي ، بلدان متقدمة وأخرى متأخرة ، أقوياء وضعاف . لكن ذلك ليس جديداً . فثمة تواصل قائم بين هذه البلدان من الأكثر فقراً بينها إلى الأكثر غنى . ولم يعد هناك (أو على نحو متناقص) اختلاف نوعي بين المركز والاطراف . إن هذا التطور الكلي يتيح من جهة اخرى لعدد من الدول المتخلفة أن تضاعف جهودها بحيث تستدرك تأخرها . وهكذا فانه يمكن لمركز ثقل الرأسمالية ، مع ظهور الدول نصف ـ الصناعية ، أن يتحرك في إتجاه الجنوب والشرق . إن الطابع العالمي لهذا التطور يطول كل البلدان ، الأكثر تقدماً بينها ـ حيث لم يعد أي فرع انتاجي يملك طابعاً بحث وطني كونه في حالة ترابط مع فروع خارجية ـ كما الأقل تطوراً . إن كل هذه الفروع مترابطة ، وإن يكن بعضها اكثر هشاشة ، واكثر تعرضاً للمنافسة من غيره . لقد اصبحت « نظرية التبعية » في حكم المتجاوزة . وسواء أرضينا بذلك أم لم نرض ، فإن هذا الترابط يطرح من جديد مسالة الاشتراكية كونها نتيجة لتحولات تأخذ بعداً عالمياً . وبانتظار ذلك ، فإن كل محاولة للانسحاب من النظام تنتهي بالضرورة بتراجع للقوى المنتجة يجعل اخفاقها محتماً .

وفقاً لهذه الاطروحة ، فإن دول العالم الثالث (اغلبية الدول الأكثر اهمية في الجنوب على أية حال) هي دول برجوازية وطنية لا برجوازية كومبرادورية

كما في زمن الامبريالية الصاعدة . هذه البرجوازيات الوطنية تضع موضع التطبيق مشاريعها لبناء اقتصاد وطني رأسمالي مندمج بالطبع في النظام العالمي . ولأجل ذلك فإنها تطمح ـ وتتوصل ، بدرجات متفاوتة ولكن محسوسة ـ للتحكم بالأسس الوطنية للتنمية ، أي : ١) سوق العمل ، بخلق شروط البلترة ، التي تأخذ خصوصاً شكل تفكيك للمجتمعات الزراعية القديمة مفضية إلى الهجرة الريفية ، وبممارسة الرقابة على قوة العمل المباشرة (القمع الحضري ، حظر) الممارسات النقابية ، انظمة الحزب الواحد ، الخ . ٢) النفاذ إلى الموارد الطبيعية والاشراف عليها من خلال التأميم. ٣) النفاذ إلى السوق عن طريق التحكم بالسوق الداخلية والاختراق ، بشكل ثانوي ، للاسواق الخارجية . ٤) النفاذ والتحكم بالامكانات المالية من خلال إقامة انظمة نقدية ومالية وطنية . وأخيراً ٥) النفاذ تدريجاً إلى التكنولوجيا ، على الأقل في ما يختص بالفروع الصناعية التي يتم تطويرها خلال هذه المرحلة .

اذا كانت الحال هي فعلاً على هذا النحو ، فإن البرجوازية الجديدة لدول الجنوب هي في آن معاً ، في حالة تعاون وفي حالة نزاع مع القوى الرأسمالية المتقدمة . (وكما أن ثمة نزاعات تضع القوى الامبريالية في بضعها في مواجهة بعض ، فلماذا لا تكون البرجوازريات الصاعدة في الجنوب في حالة نزاع مع الامبريالية ؟

إن الاطروحة المشار إليها لا تنفي أن هناك أيضاً في العالم الثالث دول برجوازية كومبرادورية ، أي دول تقبل مشروع التدويل transnationalisation بلا زيادة ولا نقصان ، وتعمل فقط على الاندماج سياقه ، تبعاً « لأفضلياتها المقارنة » أي أنها تقبل بالتخصص في تصدير السلع الزراعية والمنجمية و / أو في الصناعة من أجل التصدير ، المرتكزة على استخدام يد عاملة زهيدة الكلفة . إن الدولة الكومبرادورية تخضع سياستها الاقتصادية ، هذا إذا امتلكت

سياسة اقتصادية ، إلى غايات تأمين شروط عملية التدويل هذه . أي أنها عملياً ، تتكفل بادارة شؤون شرطة اليد العاملة لمصلحة الاحتكارات التي ، استناداً إلى منطق النظام ، تتحكم بالاقتصاد . وتحصل الدولة الكومبرادورية ، في الأكثر ، علىَ بعض التنازلات ، التي تكون احياناً شكلية بالكامل (كملكية المناجم مثلاً ، ولكن من دون الأشراف التكنولوجي والتحكم بالاسواق) ، وأحياناً حقيقية لكن محدودة ، تتيح لها على سبيل المثال ، تطوير اقتصاد زراعي تفيد منه البرجوازية الريفية والدولة ، أو إنشاء صناعة صغيرة تقوم على استصناع الواردات .

وتقول الاطروحة أيضاً أن العلاقات الاجتماعية الداخلية ، في بعض البلدان ، قد أدت إلى قلب سلطة البرجوازية لمصلحة دولة تغذي مشروع بناء مجتمع اشتراكي (الصين ، كوريا ، فيتنام ، كوبا) ، أو حتى ، أن توازناً غير ثابت للقوى الاجتماعية ، حيث تتصارع الطبقات الشعبية مع الطبقات البرجوازية ، فقد نتجت عنه دول ، ثمة من يسميها « ديمقراطيات وطنية » ، انخرطت في « طريق لا رأسمالي » (رأسمالية وطنية أو اشتراكية) لم تحسم نهايته بعد .

هذه الأطروحة ليس لها ، في نهاية المطاف ، معنى ، إلا إذا كان المشروع البرجوازي الوطني ممكناً تاريخياً ، أي إذا كان متاحاً له أن يبلغ منتهاه . انها تعطي إذاً جواباً ايجابياً عن المسألة ، بالنظر إلى جملة من الشروط الوطنية والدولية :

- ان نضال التحرُّر الوطني قد وضع حداً للاستعمار بصيغة ما قبل ١٩٣٩ . وكرَّست الهزيمة العسكرية للولايات المتحدة (حربا كوريا والفيتنام ، فشل التدخل في كوبا ، الاعتراف بالصين) قوة دول العالم الثالث . فحركة

الأوبيب L'OPEP عام ١٩٧٣ لم يكن ممكناً تصوُّرها قبل عشرين عاماً ، يشهد على ذلك اخفاق محاولة مصدِّق في ايران .

ـ أن وجود الدول « الاشتراكية » ـ الاتحاد السوفياتي ، بالدرجة الأولى ـ يدعم دول العالم الثالث . فالدعم العسكري السوفياتي (مصر في السابق ، انغولا واثيوبيا اليوم) يمثل أداة ردع لا يستهان بها . والمساعدة التي يقدمها الشرق يمكنها حتى ، إذا اقتضى الأمر ، دعم البناء الاقتصادي والوطني وحرف اتّجاهه ، لما لا ؟ ، نحو الاشتراكيـة .

ـ أن تصاعد الاستقلال الذاتي النسبي لأوروبا واليابان ازاء الولايات المتحدة ، يمكنه هو أيضاً تقوية الاستقلال الذاتي للعالم الثالث . والدليل على ذلك نجده في المشاريع الاشتراكية ـ الديمقراطية لدعم التيارات التقدمية في أميركا اللاتينية ، والمشروع الأوروبي ـ الافريقي المكرَّس باشراك دول افريقيا والكاريبي الموقعة لاتفاقية لومي في السوق الأوروبية المشتركة (لكن هذا المشروع يبقى ملتبساً ، إذ يمكن أن يكون مجرَّد مشروع امبريالي ـ جديد) ، والحوار الأوروبي ـ العربي ، الخ .

إن الأنصار الأكثر تحمُّساً لهذا الطرح يطلعون بنتيجة هي أن الاتحاد السوفياتي يمثل «الحليف الطبيعي » للعالم الثالث . وإذا كان التطوُّر الرأسمالي المستقل ذاتياً ، أو التطور الاشتراكي ، لدول العالم الثالث ، يخضعان في نهاية المطاف للعلاقات الاجتماعية الداخلية ، فإن الاتحاد السوفياتي يتدخل في مختلف الأحوال لدعم استقلالهم .

ويتم اللجوء إلى الوقائع لتبيان أن هذا المشروع هو في حكم الممكن . فالتقدم الذي حققته اسبانيا والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية يثبت عدم

وجود حدود لا مناص منها بين المركز والأطراف . وبروز مشروع « نظام اقتصادي دولي جديد » ابتداء من عام ١٩٧٤ ، تبع انتصار الأوبيب L'OPEP ، يشهد على ارادة العالم الثالث في الإفادة من هذه الشروط المواتية . هذا المشروع الاصلاحي ، الذي يستهدف ترسيخ البناء الوطني البرجوازي (والذي يتوافق أيضاً مع عملية بناء اشتراكي وطني) هو في طريق التحقق بصورة فعلية . فالدول التي تقرّه باتت تتحكم بمواردها الطبيعية عن (طريق التأميم والاشراف التكنولوجي ، كما هي الحال بالنسبة إلى البترول ، أو إلى النحاس في التشيلي) وبوسائل التمويل لديها ، وأشرفت حتى على امكانية الاضطلاع بتصدير سلع صناعية .

يبدو لنا ، في الحقيقة ، أن هذه الأطروحة تبالغ من جهة في تقدير طاقة البرجوازيات الوطنية للعالم الثالث ، وتخطىء ، من جهة ثانية ، في صدد تأويل اهداف السياسة السوفياتية ووسائلها وفعاليتها .

لا ريب أن نضال التحرر الوطني ، وثانوياً الدعم السوفياتي والتناقضات داخل المعسكر الامبريالي ، قد بدّلت في الوضع . ومشروع برجوازيات العالم الثالث يستهدف بالفعل بناء اقتصاد وطني والاندماج في النظام العالمي في آنٍ معاً . ذلك ما يجعل « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » ملتبساً . ما يجعل من الممكن تفسيره ، اما على أساس أنه مجرد نقل لمواقع المنشآت الصناعية من المحيط باتجاه الأطراف تقف وراءه الشركات المتعددة الجنسية ، واما على أساس أنه مشروع الدول التي بادرت إلى صياغته ـ جزائر بومدين وتشيلي الليندي ـ وتحديداً ، بهدف تجنّب عملية التدويل . تلك بالتأكيد كانت غاية هذه الدول ، لكن هل هي قادرة على ذلك ؟ يبدو بجلاء أن لا ، وأن ثمة اخفاق حتى عندما يكون هناك مظهر نجاح : فالتحكم بالموارد الطبيعية محدودٌ لأن دول العالم الثالث تبقى ملزمة بالاجابة على الطلب الصادر عن دول الشمال . (فالاوبيب L'OPEP لا تستطيع مثلاً اقفال سنبور البترول . . .) ، ولاستمرار

وجود مناطق استغلال من نمط كومبرادوري (خصوصاً في افريقيا) . أيضاً لا تلج الصادرات الصناعية لدول العالم الثالث اسواق الشمال إلا إذا كانت للشركات المتعددة الجنسية مصلحة في ذلك . ويبقى مجال النقل البحري موحداً في وجه هذه الدول . وقد بقيت مشاريع فك الارتباط deconnexion بدول الشمال عبر تحقيق « استقلال وتمايز جماعيين » (بتكثيف العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب) بدون طائل . أما الفوائض المالية فتتم اعادة تدويرها لمصلحة النظام العالمي ، الخ . إن هذا الاخفاق لا يبدو لنا جزئياً ولا ظرفياً . انه يترجم استحالة أي مشروع برجوازي وطني في عصرنا . والخلاصة التي تخرج بها هي أنْ ليس بمقدور دول البرجوازية الوطنية تجنّب التدويل ، أي تجنُّب تحوُّلها إلى برجوازية كومبرادورية .

إذا عمدنا إلى تصنيف الدول الحالية في العالم الثالث وقمنا بتفحُّص توجُّهات كل مجموعة منها ، فماذا نكتشف ؟

ثمة مجموعة أولى من الدول تتألف من البرجوازيات الكومبرادورية . الحال هي على هذا النمو حيث البرجوازية ضعيفة تاريخياً والقوى المنتجة متأخرة للغاية وحيث ما تزال حركة التحرُّر الوطني في الطور الأول من المطالبة بالاستقلال . هذا شأن اغلبية دول افريقيا جنوبي الصحراء .

تشكل هذه المنطقة إذاً مجالاً احتياطياً لتوسُّع الشركات المتعددة الجنسية ، أي المجال الاحتياطي لمشروع التدويل . ليس مهماً أن لبعض هذه الدول شكلاً دولانياً ، وانها تطرح نفسها دولاً اشتراكية ، وحتى ماركسية ، وانها تستند إلى دعم سوفياتي . فهذا الشكل ـ الرأسمالي الصريح أو الدولاني ـ يعود إلى الشروط التاريخية المحلية التي لا تملك صفة الحسم . فثمة تناظر دقيق ما بين البرجوازية الكومبرادورية من النمط التقليدي زراعية ، تجارية marchande ، وصناعية تمارس نشاطاً متواضعاً في مجال التموين ـ الثانوي

sous- traitance) وبين البيروقراطية الكومبرادورية التي تنخرط في النظام العالمي بنفس الطريقة ، وتملأ فيه وظائف ضخ الفائض من الفلاحين نفسها لمصلحة الاحتكارات . إن التحالف مع السوفيات في ظروف كهذه يبقى ظرفياً وهشاً ، كما سبق أن بيّنت ذلك التجربة . فهو يستجيب لستراتيجيات خاصة بالاتحاد السوفياتي ، ولا يستهدف ابداً تعويض قصور الطبقة المحلية المهيمنة .

المجموعة الثانية تتألف من دول برجوازيه وطنية فعلاً . بعضها اختار صراحة إقامة رأسمالية بدون قناع وبعضها الآخر طرح نفسه دولاً اشتراكية الى درجة ما

اخيراً المجموعة الثالثة المكوّنة من الدول التي حققت فعلاً تغييرات اجتماعية أعمق وتطرح نفسها دولاً ماركسية (الصين ، الفيتنام ، كوريا الشمالية ، كوبا) . اما مسألة الطابع البرجوازي الوطني أو الاشتراكي لهذه الدول فلم تحسم بعد بشكل نهائي .

إن أغلبية هذه الدول اختارت الاندماج في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل ، واختارت اثنتان منها (كوبا وفيتنام) الانخراط في تقسيم العمل داخل الكتلة السوفياتية ، واثنتان اخريان (الصين وكوريا الشمالية) تحقيق اقصى درجة من الاستقلال الذاتي .

بالنسبة إلى الدول التي لا تزعم بناء الاشتراكية ، يبقى أن نعرف إذا كان خيارها هذا لا يؤدي بشكل محتّم إلى التدوُّل transnationalisation . وبالنسبة إلى تلك التي تدّعي ذلك أن نعرف ما إذا كان خيار الاندماج في العالم الرأسمالي ، يتوافق مع توجهها الاشتراكي (أو المزعوم كذلك) ، وما إذا كان الاندماج في الكتلة السوفياتية يمكن أن يشكل بديلاً عن الاندماج في تقسيم العمل الرأسمالي . أخيراً ، بالنسبة إلى الدول التي اختارت الانفكاك ، تنحصر المسألة في معرفة ما إذا كان ذلك يتيح تطوراً اشتراكياً .

بعض دول المجموعة الأولى يبدو أنه يسجّل نجاحات وما ننفك نسمع عن النجاحات المحقّقة في البرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك وبعض الدول الأخرى . بالنسبة الينا ، ليست آفاق هذه التجارب مشرقة . إن انهيار ايران الشاه ليس مصادفة : فهو نتيجة للتناقض القائم بين المشروع البرجوازي وبين ثورة الجماهير الشعبية ، والذي لا يمكن التغلّب عليه ، بمقدور ما إذا كان هذا المشروع البرجوازي يرتكز تحديداً على المفاقمة المستمرة للأوضاع الشعبية ، فالامبريالية لا تترك هامش مناورة كافياً . وإذا لم يطرأ انفجار شعبي فإن المآل الكومبرادوري يصبح إذاً محتّماً . لقد أخفقت محاولة التحوّل من نموذج قائم على التدوّل Transnationalisation ، في كوريا الجنوبية ، إلى نموذج تراكم وطني ، وقد باتت الحركة الشعبية-تطرح على نفسها مهمة تغيير للمجتمع اكثر جذرية . قد تكون المخاطرة الثورية في أميركا اللاتينية اقل قوة ، لكن هل يعود عندئذ ، ثمة ، مجالٌ لتجنّب الوقوع في الخيار الكومبرادوري .

أما الدول التي اعتمدت طريقاً اشتراكياً معتدلاً دون أن تقطع أية علاقة مع النظام العالمي فانها اصطدمت بالحدود ذاتها واخفاقها جلي او وشيك الوقوع . هل نسينا مصر الناصرية ؟ اما مصر السادات فانها تمثّل وقوع التطور « اللارأسمالي » في الخيار الكومبرادوري الذي لا مفر منه . وهل نُسي أليندي واسباب هزيمته ؟ هنا أيضاً ، لم يسمَحْ التحالف مع السوفيات تجنُب الكارثة .

وحدها الدول التي حققت قطيعة مع النظام العالمي توصّلت احياناً أو هي قادرة على التوصّل إلى خلق اقتصاد وطني على صورة ما حققه المشروع البرجوازي الوطني . ومن بين كل دول العالم الثالث تم للصين وكوريا الشمالية وحدهما بناء واقتصاد وطني .

إن الأطروحة التي نُواجَه بها تسقط في نهاية الأمر ، في رؤية سكونية لمسألة التعارض بين برجوازية وطنية وبرجوازية كومبرادورية . إن هذين

المفهومين قد أدخلهما الماركسيون الصينيون خلال الثلاثينات . في ذلك الوقت ، كانت البرجوازية الكومبرادورية ، في الصين كما في غيرها من المناطق المستعمَرة ونصف ـ المستعمَرة ، تتألف من وسطاء تجاريين ، بينما كانت البرجوازية الصناعية تطمح إلى تطور انتاج صناعي كان يمنعها من تحقيقه النظام الدولي لتقسيم العمل . لقد استمر لاحقاً الاتجاه لتجميد هذا الوضع واعتبار أن كل نشاط صناعي يشكِّل بالضرورة محملاً لبرجوازية وطنية . وهكذا جرى اغفال أن النظام الدولي لتقسيم العمل يملك ديناميته الخاصة . في النظام الحالي ، يجعل التصنيع التابع لبلدان العالم الثالث ، من برجوازية هذه البلدان ، برجوازية كومبرادورية ، بمعنى أن هذه الأخيرة تملأ اليوم وظائف مماثلة لتلك التي كانت تملؤها البرجوازية الكومبرادورية في السابق ، محوِّلة إلى الاحتكارات جزءاً واسعاً من الفائض المتحصِّل من عملية استغلال الشغيلة المحليين .

يبدو هذا السياق واضحاً للغاية في افريقيا وفي آسيا ، حيث ما تزال تسود مناطق واسعة ضعيفة التطور . وليست اوضاع الجماهير الشعبية المستغلَّة فيها بائسة فقط ، بل هي في تدهور يومي . فالبرجوازيات عاجزة عن الامساك بزمام التحوُّل الرأسمالي الجاري . وتضاف إلى أسباب ضعف المشروع البرجوازي الوطني هذه ، الصعوبات الخاصة بالمجال الثقافي . فالتحديث الرأسمالي يعني هنا الأوربة européanisation . في المجتمعات الافريقية الآسيوية ذوات الثقافات الأصلية القوية ، يمكن أن توحِّد مقاومة نزع الثقافة ، التي تقف وراءها الرأسمالية ، قوى اجتماعية مناهضة للرأسمالية ، بمدها بلحمة ايديولوجية ، كما بيَّن ذلك مثال الاسلام في ايران . الا يمكن للثقافة الكونفوشية أن تحمل معها تطوُّراً راسمالياً ـ دولانياً من نوع خاص ؟ أن مثال اليابان وكوريا الجنوبية هو دعوة للتفكير في ذلك . كما أن الكونفوشية في فيتنام تعتبر رسمياً (مع الماركسية) احدى اسس الايديولوجية . بينما تتم محاربتها في الصين وكوريا الشمالية .

ضمن هـذه الشـروط يبقى شقـا الخيـار : إمـا التـدوّل Transnationalisation المقبول به من جانب البرجوازية ، وإما الثورة الشعبية . أما التدوّل فهو حقيقة واضحة ، سواء في كوريا الجنوبية التي لا تنجح في العبور إلى تراكم تحت اشراف وطني ، أو في العالم العربي الذي ينزلق نحو الانفتاح ، كما هي حال النموذج المصري للسقوط في الخيار الكومبرادوري . إن ثورة الجماهير ، تشكل قطيعة أولى ، تبقى ملتبسة ، وتكون خلالها عناصر التفكك هي الغالبة ، لكنها تمثل شرط التبلورات الجديدة اللاحقة : اشتراكية ، دولانية أو عودة للكومبرادورية . دون ريب ثمـة تقارب بين الشروط الافريقية الأسيوية وشروط اميركا الوسطى وجزر الانتيل . إن القطيعتين الوحيدتين اللتين تحققتا مع النظام الرأسمالي في امريكا حصلتا في هذه المنطقة (كوبا ، نيكاراغوا) . وربما يعود السبب في ذلك إلى هذا التقارب في الشروط . أما في المكسيك وفي أميركا الجنوبية ، فإن مستوى التطوُّر هو اكثر تقدُّماً والبرجوازية أقوى ، إلى جانب كون الاستقلال السياسي قديماً في هذه البلدان . نجد علاوة على ذلك أن أفق الأورَبة ليس فقط هو غير مرفوض ، لكنه شأن تنشده بهمّة البرجوازية كما ينشده سائر السكان . وتلك تشكل مبدئياً عوامل مواتية لمشروع البرجوازية الوطنية .

حتى الحرب العالمية الثانية ، بقي مثقفو اميـركا الـلاتينية يغـذُّون مشروع « تحديث وأوْربة » للقارة على شاكلة ما تحقق للولايات المتحـدة . وقد جعلهم تأهيلهم القانوني - الوضعي يتصـوَّرون أن اعتماد مؤسسـات كتلك التي هي قيد العمـل في أوروبا (انتخابـات ، بـرلمـان ، الـخ) هـو مفتـاح مشكلتهم : أي التخلُّص من المخلَّفـات « الاقطاعيـة » الايبيريـة ومن ثقافـات السكان الاصليين حيث كـانت لا تزال مـوجودة . مـع الحرب ، حلَّت الـولايـات المتحـدة محـل أوروبا ، والتقنوقراطية محل نزعة التشريع . وحُمل عندئذ لواء الفكرة القائلة بأن التصنيع سوف يستدعي التمدّن وتكـوُّن طبقات وسـطية تحمـل الثقافـة الأوروبية والـديمقـراطيـة . ذلـك مـا عبـرت عنـه نـزعـة التـطوُّريـة desarrollismo في

الخمسينات . وقد نما التصنيع لكنه لم يحرِّر هذه البلدان من الديكتاتورية التي حدَّثت نفسها فحسب . حينئذ فقط اكتشف مثقفو اميركا اللاتينية « التبعية » ، أي الهيمنة الامبريالية .

بالمقابل كان من المستحيل ، ومنذ قرن ، في آسيا وافريقيا ، أن تُنسى الامبريالية لحظة واحدة . ولم تتوقف الأجيال المتعاقبة من الانتلليجنسيا عن تطارح السؤال ذاته : كيف السبيل إلى التحرُّر ، وكيف يمكن تحقيق التحديث وصولاً إلى ذلك ، لكن دون التخلِّي عن الذات ؟ . لقد تلا الجيل الذي كانت اجابته عن هذه المسألة برجوازية ليبرالية ، جيل آخر اعتقد أن بمقدوره اعطاء جواب اشتراكي لها . لكن موضوع النقاش يبقى بلا تغيير : ما هي الوسائل التي تتيح التحرُّر ، التحديث وتأكيد الذات على المستوى الثقافي ؟ . كيف يمكن تجنب التدوّل Transnationalisation ؟ إن محاولات التيار القومي البرجوازي الجذري ، التي سعت ، تحت غطاء الاشتراكية ، لتحقيق ذلك مع المحافظة على « الفوائد » المزعومة العائدة للمشاركة في النظام العالمي قد اخفقت ، حتى عندما كانت مدعومة من الاتحاد السوفياتي . إن النموذج الدولاني المعتدل (الاشتراكيات العربية ، الافريقية والآسيوية) كما النموذج الدولاني المكتمل (كوبا وفيتنام) هما في طريق مسدود . يبقى الخيار قائماً : إما تدويل ووقوع في الكومبرادورية أو اشتراكية وتحقيق الانفكاك . إنه السبب الذي من اجله تضع ازمة النظام شعوب العالم الثالث في طليعة سياق التحويل الاشتراكي للعالم .

لا يمكننا بالتأكيد استبعاد امكانية تحقيق تقدم للاشتراكية في الشرق (اوروبا الشرقية - م -) وفي الغرب . لكن تحقيق نجاحات على هذا الصعيد يمر عبر تصفية التحريفية . وتكتسب ، بهذا المعنى ، انتفاضة العمال البولونيين اهمية جوهرية . ومهما تكن التباسات الحركة ، وحتى نواتها القيادية ، حيث تتجاور داخل القيادة (إلـ KOR) ، مشاريع « تحديث الدولانية » (على

الطريقة التشيكية أو على منوال كادار) ، مع مشاريع التسيير الذاتي على الطريقة اليوغوسلافية ، ومشاريع السلطة العمالية وفقاً لتقليد روزا لوكسمبورغ ، وحتى مشاريع الاندماج في النظام الغربي ، مهما تكن الرايات الايديولوجية التي تشكُل لحمة الوحدة الوطنية ، فإن هذه الانتفاضة ، لأنها تستهدف السلطة الدولانية الرجعية المحلية واسيادها الأجانب ، لا تفتح الطريق للشورة ـ المضادة وانما للثورة . إن الصدى الذي سوف تأخذه في أوروبا الشرقية ، وربما حتى في الاتحاد السوفياتي ، سوف يجدُّد بدوره مشكلية الاشتراكية في الغرب . ربما يصبح عندئذ ممكناً تجاوز الخيار الحالي بين السياسات البرجوازية الليبرالية أو تلك الأفضل تحديداً خاصة الاشتراكية ـ الديمقراطية التقليدية ، وبين رأسمالية الدولة الموسكوفية .

٧ ـ لقد تقدّمت الماركسية والحركة العمالية والاشتراكية على مراحل . وفي كلٍ من هذه المراحل كانت الماركسية الحيّة تتجدُّد ، تتمّول وتغتني للإجابة على وضع جديد . إن القوانين المتعلقة بتطوُّر المجتمعات التي اكتشفتها وصاغتها تنطبق ايضاً عليها .

شكُلت ماركسية ماركس إجابة على المشكلات التي تطرحها ثورة اشتراكية ممكنة في أوروبا الرأسمالية في القرن التاسع عشر ، قبل تشكُل النظام الامبريالي العالمي . وقتها ، كانت الطبقة العاملة ، الخاضعة لمتطلبات التراكم على مستوى الأمم الأوروبية الرأسمالية ، تملك طاقة ثورية كامنة . وفي الدول الرأسمالية الأقل تقدماً ، كان يُضاف إلى هذا التراكم تراكم أوُّلي لم ينجز بعد . وكان الافقار الذي تُستهدف له الجماهير الريفية ، مترادفاً مع الافقار الذي يصيب البروليتاريا ، يخلق الشروط الملائمة لثورة غير منقطعة على مراحل ، للعبور من مرحلة ديمقراطية إلى المرحلة الاشتراكية . إن نظرية الحلقات الضعيفة كان سبق لماركس نفسه أن صاغها وطرحها بخصوص المانيا واسبانيا .

لكن الماركسية لم تبدأ بالنفاذ إلى الطبقات العمالية في الغرب إلا لاحقاً ، نحو السنوات ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ ، أي حينما كان قد شرع تشكُّل النظام الامبريالي . ولم يعد قانون التراكم يعمل داخل إطار كل من الأمم الأوروبية وإنما أصبح حقل عمله عالمياً . هذا التوسُّع نقل إلى اطراف النظام الامبريالي المفاعيل الأكثر انفجارية للتراكم الذي اضحى عالمياً من الآن فصاعداً . إن نواحي الشطط عند الأممية الثانية ترجع إلى كونها لم تدرك هذا التغيير .

قامت اللينينية باخراج الحركة العمالية من المأزق بجعلها تدرك هذا التحوُّل النوعي . واكدت الثورة الاشتراكية الأولى في روسيا ، بشكل متأخِّر ، توقُّعات ماركس . فقد حصلت في الدولة الرأسمالية الأوروبية الأكثر تأخُّراً ، أي، الحلْقة الضعيفة حيث الثورة البرجوازية والفلاحية والثورة الاشتراكية تتداخلان . لكن البلشفية لم تكن مهيَّأة لاعتبار التحالف العمالي والفلاحي شرطاً ستراتيجياً دائماً لتحقيق الانتقال الاشتراكي . فقد خرجت من التقليد العمالي المتكوِّن في عالم اوروبي اكثر تقدماً ، حيث سبق للثورة البرجوازية أن سوَّت المسألة الزراعية . لذلك لم تحاول الانغراس إلا في الطبقة العاملة ، حاملة معها افكار الأممية الثانية . ولم تكن روسيا ، من جهة أخرى ، بلداً ينتمي إلى اطراف النظام الرأسمالي الجديدة ، أي خاضعاً للهيمنة الامبريالية . فهي نفسها كانت امبريالية ناشئة وأن تكن متخلِّفة لأنها لم تكن قد حققت ثورتها البرجوازية . إن التحريفية هي مضيبة سببها التاريخ ، انها نتيجة الحدود التي وقفت عندها البلشفية .

إن حركة تشكُّل النظام الامبريالي وتدعُّمه ، التي ادرك لينين بداياتها ، كانت ستتواصل بعده . لذلك حصلت الثورة الاشتراكية الثانية في بلد ينتمي للطرف : الصين . هنا لم تعد الحقيقة تعبِّر فقط عن التداخل القائم بين الثورة البرجوازية والفلاحية وبين الثورة الاشتراكية . فالثورة كانت أيضاً مناهضة ـ للامبريالية ، أي أنها مثلث هجوماً يستهدف تضييق مجال الاستغلال

الامبريالي . إن اسهام الماوية يكمن في ادراكها أن التحالف العمالي والفلاحي والانسحاب من نظام التقسيم الرأسمالي للعمل - ثمة ترابط لا انفكاك فيه بين الاثنين - يشكُلان الشرطين الستراتيجيين الدائمين للانتقال الاشتراكي في العصر الامبريالي .

منذ انتصار الثورة الصينية ، استمر النظام الرأسمالي في التطور والتحوُّل . لقد توقَّف ، بالنسبة إلى بعضهم ، عن أن يكون امبريالياً بالمعنى اللينيني : فالثورة البرجوازية ثم انجازها في الكثير من دول العالم الثالث ، والرأسمالية تتطور فيها بالاستناد إلى سلطة برجوازية وطنية ، مندمجة في النظام الرأسمالي العالمي . إذا كانت تلك هي الحال ، فإننا نكون عدنا إلى المخططات السائدة في عصر ماركس ، مع استثناء واحد هو أن أوروبا قد أضحت العالم . بالنسبة ، إلى بعضهم الآخر ، يبقى التطور الذي عرفته فترة ما بعد الحرب الثانية متأسساً على واقع الانقسام إلى مراكز امبريالية واطراف تهيمن عليها الامبريالية ، بحيث أن السلطة المحلية فيها لا يمكن أن تكون إلا سلطة برجوازية أضحت كومبرادورية . وإذا كانت هذه الأطروحة صحيحة ، فإن الستراتيجية الماوية تبقى الاجابة الوحيدة على مشكلات الانتقال إلى الاشتراكية .

سوف يتكفَّل التاريخ بتصفية الحسابات بين هذين التحليلين . فإما سيتحقق التحويل الاشتراكي انطلاقاً من المناطق الأكثر تقدماً في النظام العالمي ، مما يجعل المناطق الأكثر تخلفاً تفيد من القوى المنتجة القادرة التي تمتلكها الأولى ، لتسريع تطورها في إطار من الترابط . أو أن هذا التحويل يتواصل انطلاقاً من المناطق المتخلِّفة . سيكون حينئذ على هذه الأخيرة أن لا تعتمد إلا على قواها الذاتية .

المحتويات

القسم الأول

القسم الثاني

التطور التاريخي للصين المعاصرة

القسم الثالث

١٨ ـ المغرب العربي الحديث سمير امين ـ ترجمة كميل داغر
١٩ ـ المسألة الشرقية حول القوميات في الدولة العثمانية ماركس ـ ترجمة : جوزف عبد الله.. ١٥ ل.ل.
٢٠ ـ تاريخ اللغة العربية
جرجي زيدان ـ تقديم : د. عصام نور الدين
٢١ ـ الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر د. عبد القادر جغلول.. ٢٥ ل.ل
٢٢ ـ الدولة الاموية والمعارضة ـ د. إبراهيم بيضون
٢٣ ـ المؤتمر العربي الأول وثائقه والنصوص الفرنسية المتعلقة به د. وجيه كوثراني
٢٤ ـ حركة مايو ١٩٤٥ ، في الجزائر والمشرق العربي ـ عياد ثابت رضوان
٢٥ ـ السياسة الدولية في الشرق العربي ١/٥ ـ د. عادل اسماعيل
٢٦ ـ من وثائق الصراع العربي الصهيوني
د. سمير ايوب ....

السلسلة الفلسفية

١ ـ التراث والقطيعة د. علي اومليل
٢ ـ الانتليجنسيا في المغرب العربي مجموعة بإشراف د. عبد القادر جغلول
٣ ـ الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية جرجي زيدان............... ٢٠ ل.ل.
٤ ـ الفقه والسياسة ـ د. سعيد بن سعيد .... ١٤ ل.ل.
٥ ـ العقل والدين وليم جيمس ـ ترجمة : محمود حب الله....... ١٥ ل.ل.
٦ ـ مدخل إلى تاريخ الفكر العربي ـ د. افرام البعلبكي ٤٠
٧ ـ الماركسية والتراث العربي ـ الاسلامي مناقشة لاعمال حسين مروة والطيب تيزيني د. نايف بلوز ـ د. توفيق سلوم ، بو علي ياسين ، نبيل سليمان ، علي حرب ، د. رضوان السيد ، فرج الله صالح ديب.. ٣٠ ل.ل.
٨ ـ ما هي الابستمولوجيا ؟ ـ د. محمد وقيدي......................... ٢٠ ل.ل.
٩ ـ الفكر السياسي الاسلامي مونتغمري وات ـ ترجمة صبحي حديدي.. ٢٠ ل.ل.
١٠ ـ محاورات في الدين الطبيعي ـ هيوم ـ تقديم د. فيصل عباس .
١١ ـ مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي ـ د. سهيل القش .

سلسلة العلوم الاجتماعية

كتب صدرت عن دار الحداثة

السلسلة التاريخية

١ ـ جوانب من التاريخ العربي ـ الاسلامي في ظل الهيمنة الأوروبية احمد عبيدلي................................١٧ ل.ل.

٢ ـ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي د. عدي الهواري................................٢٥ ل.ل.

٣ ـ علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي ـ مدخل نقدي ـ سمير امين................................٨ ل.ل.

٤ ـ الفتوحات الاسلامية في فرنسا وسويسرا في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري ـ ج. رينو ـ ترجمة: د. اسماعيل العربي................................٢٥ ل.ل.

٥ ـ تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي ٧٤٩ ـ ١٢٥٨ د. حسين علي المسري................................٤٠ ل.ل.

٦ ـ سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية ـ بازيلي ترجمة: د. يسر جابر ـ مراجعة: د. منذر جابر

٧ ـ قراءة في وثائق الوكالة اليهودية في فلسطين ـ بو علي ياسين .. ١٦ ل.ل.

٨ ـ أصول الاسماعيلية والفاطمية والقرمطية ـ برنارد لويس ـ ترجمة حكمت تلحوق................................١٥ ل.ل.

٩ ـ في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج: نشأة التكوين المصري وتطوره ـ احمد صادق سعد................................١٣ ل.ل.

١٠ ـ الجغرافيا توجه التاريخ ايست جوردن ـ ترجمة جمال الدين الدناصوري................................٢٠ ل.ل.

١١ ـ الدولة المملوكية ـ التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري د. انطوان ضومط................................٢٨ ل.ل.

١٣ ـ علم التاريخ ج. هرنشو ـ ترجمة عبد الحميد العبادي...... ٨ ل.ل.

١٤ ـ تاريخ العرب الاجتماعي، تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي احمد صادق سعد................................٣٠ ل.ل.

١٥ ـ تاريخ الجزائر الحديث د. عبد القادر جغلول ـ ترجمة د. فيصل عباس مراجعة د. خليل احمد خليل................................٢٥ ل.ل.

١٦ ـ تطور نظام ملكية الأراضي في الاسلام محمد علي نصر الله................................٣٨ ل.ل.

١٧ ـ تاريخ العرب في الإسلام ـ د. جواد علي................................٢٠ ل.ل.

السلسلة الاقتصادية

١ ـ الاقتصاد السياسي
مدخل للدراسات الاقتصادية ـ د. فتح الله ولعلو
٢ ـ الاقتصاد السياسي ـ توزيع المداخيل ، النقود والائتمان
د. فتح الله ولعلو
٣ ـ الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية ـ د. فتح الله ولعلو
٤ ـ قانون القيمة والمادية التاريخية سمير امين ـ ترجمة : صلاح داغر.. ١٢ ل.ل.
٥ ـ أزمة الامبريالية : أزمة بنيوية سمير امين ـ ترجمة : صلاح داغر.. ٥ ل.ل.
٦ ـ الصراع التكنولوجي الدولي شيرمان جي ـ ترجمة امنة المصري نور الدين .... ٣٠ ل.ل.
٧ ـ خمس مشكلات لعالم متخلف د. صموئيل عبود .... ٢٥ ل.ل.
٨ ـ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ـ د. حمدي الصباخي..... ١٢ ل.ل.
٩ ـ في التعريف بالنقود ـ د. حمدي الصباخي..................... ١٢ ل.ل.
١٠ ـ مدخل الى الاقتصاد السياسي د. عبد اللطيف بن اشنهو...... ٤٥ ل.ل.

السلسلة العلمية

١ ـ مبادىء الطاقة الشمسية د. سهيل فاضل ـ د. الياس الكبة .. ٢٠ ل.ل.
٢ ـ الكيمياء العضوية ـ د. نعمان النعيمي
٣ ـ الكيمياء الكهربائية ، أسسها وتطبيقاتها ١/٢ ـ د. محمد محمد الصاوي

السلسلة القانونية

١ ـ القانون الدستوري والأنظمة السياسية د. احمد سرحال

في هذا الصراع الدائم بين النزوع إلى الاشتراكية والنزوع إلى التحريفية ، تبقى المسألة المركزية هي مسألة التحالف العمالي والفلاحي . إن الانتقال إلى الاشتراكية ، طالما بقي يشْرَع انطلاقاً من أطراف النظام الامبريالي ، فإنه لا يملك معنىً إلا إذا ارتكز على هذا التحالف . إن ممارسة الديكتاتورية على الفلاحين ، أي أغلبية الشعب ، لا يمكنها إلا أن تشكِّل مدخلاً للاستبداد التحريفي . إن الماوية تمثِّل تقدُّماً بالنسبة إلى البلشفية بمقدار ما انها طرحت المسألة بصراحة وحلَّتها على نحو صحيح .

انطلاقاً من المبادىء الأربعة التالية : التساوي بين المدن والأرياف ، تدرُّج مضغوط للأجور ، خيار تنمية وطنية مستقلة ذاتياً وخيار تسيير للاقتصاد والمجتمع من قبل الشغيلة ، حدد ماو شروط تحجيم « الفوارق الكبرى » الموروثة عن الرأسمالية . إن كل ستراتيجية تُضْعِف هذه الفوارق ، تسير في اتجاه الاشتراكية . وكل ستراتيجية تبقي عليها تكون في معرض التوجُّه لإعادة الرأسمالية . والواقع أن هذه المبادىء ليست موضع التطبيق في أي مكان تقريباً خلا الدول المنتسبة إلى الاشتراكية لقد تَمّ في الصين وضعها موضع التطبيق على مراحل ، في غضون حقبة تاريخية متقلِّبة ، تخلَّلتها صراعات عنيفة أحياناً وفترات توقُّف ، ولكن بقي مسارها العام لا يقبل شكّاً .

الغلاف ـ فريد وزينون

دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

لبنان ـ بيروت ص . ب ١٤/٥٦٣٦